تون ستوكهولم
١٩٩٥/١/١٢

جرجيس فتح الله

آراء محظورة

في

شؤون عراقية معاصرة

هدى كتبر

ستوكهولم - ١٩٩٤

هەوالنامەی کتێب

ستوكهولم – ١٩٩٤

دار الشمس للطباعة والنشر

© Solförlaget 1994
Box 136
191 22 SOLLENTUNA

ISBN 91-972433- 4-5

مقدّمة

في ايام الصغر، وربما كان ذلك في اواخر العام ١٩٣٢ او اوائل العام الذي تلاه، اذكر ان رجل اعمال من مدينة الموصل بلدتي استورد احذية شركة (باتا) الجيكوسلوفاكيّة الشهيرة وباشر ببيعها في دكان فتحها لهذا الغرض. كانت والحق يقال أحذية مريحة انيقة دقيقة الصنع تستهوي النظر ولاتقبل مزاحمة من الاحذية التي تصنع محلّياً بالجملة او بالتوصية لرخص سعرها.

واذكر ايضاً ان الأحذية التي كانت تصنع محلياً بطريقة تقليدية بدائية، تؤدي أحياناً إلى إحداث آلام في الرجل او القدم وكان يمسكني خوف من أن يكون حظّ قدميّ سيئاً وان يقعا ضحية حذاءٍ ضيق أو واسع كلّما صحبت الوالد لتجربة حذاء أوصى به، أو اختيار واحد من الاحذية الجاهزة. ولم اكن أرغب في الوقت عينه أن اخلّف في الوالد انطباعاً سيئاً بكثرة رفض الاحذية المعروضة! ومازال في واحدة من قدميّ ندبة جرح عميقٍ اصابني بها حذاء من تلك الاحذية، يذكرّني به وهذا موطن العجب - رأي فجّ او فكرة بالغة السخف اقع عليها في مسار قراءاتي او سماعي البرامج التلفزيونية.

ولنعد الى قصة (باتا) واحذيته؛ تهافت الناس على شرائها بضجة وصخب شديدين وبدا وكأنّ نبعها لايغيض فما ان تخلُ الرفوف في نهاية اليوم حتى تجدها ممتلئة في اليوم التالي. وكان تزاحم وتدافع بالمناكب.

في تلك الفترة كانت قضية فلسطين قد بدأت تحتل حيّزاً من ضمير الرأي العام الموصلي. وبرز أنصارها ينشطون لتوجيه الناس اليها بكل مانتيحه الظروف والامكانات من سبل. وقد علم هؤلاء بشكلٍ ما أن (باتا) رئيس الشركة

وصاحبها هو يهودي ولم يكن من العسير ان يربط هذا بالقضية الفلسطينيّة.

من ناحيـة أخـرى كـان صنـاع الاحـذية وتجـارها المحليـون مـهـددين بقطع ارزاقهم او نقصها فاتّحد المطلبان واعلنت الحرب على (باتا) وسمعت نداءات من، جماعات غوغائية أمام مخزن احذية باتا تهدد المشترين وتمنعهم من ولوج الباب الرئيس ورفعت شعارات مازلت اذكر اثنين منها :"قاطعوا احذية باتا الصهيونية و "مقاطعة احذية باتا الصهيونية خدمة لاخوانكم الفلسطينيين".

الاّ ان الحاجة وسوق المنافسة الحرّة تحدّت الدعاية والمقاطعة. ولجأ البائع مع هذا الى فتح الباب الخلفي ليتسلل منه الزبائن عند الظلام.

وتواصل البيع.

ومـــرت السنـون، وادرك صنـاع الاحـــذية المحليّة بان عليـــهم ان يحـــسنوا بضاعتهم ويقلّدوا ويستخدموا موادّ جيدة ليضاهوا بها (باتا) وغير (باتا)، كما ادرك المدافعون عن القضية الفلسطينية بأن مقاطعة احذية (باتا) أو اي مقاطعة أخرى مثلها لاتفيد الفلسطينيين فلجئوا الى اساليب أخرى للتعبير عن تضامنهم. ويقي مـحل (باتا) قـائمـاً يعـرض مع الآخـرين بضـاعـتـه ولايمتـاز عنها بشئ في ميدان المنافسة الحرّة.

عندمـا سلّمتُ ناشـري مـسودات هذا الكتـاب. لم انس أن احدثه بهـذا فـادرك فوراً العلاقة بين محتوى الكتاب من أراء وبين قصّة المقاطعة.

وناشري السيد فرهـاد عبدالقـادر، يختلف عن الناشرين الآخرين فـهـو مثلي صاحب قضيّة وطنيّة ضحى في سبيلها كثيراً وعانى اكثر فحبّذ ان أجعل من حديثي هذا مقدّمة للكتاب الذي اضعه الآن بيد القراء ففعلتُ وانا على يقين بأن قارئه سيستشفّ مثله مغزى الحكاية.

جرجيس فتح الله.

١٢-١٢-١٩٩٣

«الشرق الاوسط»
تعقيب على مقال حافظ الشيخ

نشرت جريدة "الشرق الأوسط" مقالاً مسلسلاً بعددي ٢٧ اذار (مارس) ١٩٩٢ و٣١ من الشهر عينه للاستاذ "حافظ الشيخ"، تعرض فيهما الى مشكلة الحكم المقبل الذي قد يعقب النظام الحالي في العراق.

ورأى من خلاله ان الحلّ السليم هو اناطة الحكم بحاكم سنيّ او حكومة سنيّة ، يقوم على رأسها بطل منقذ حدد صفاته ومؤهلاته.

هبطت هذه الاراء على المعارضة العراقية وقتَ أن احتدمت مناقشة الاطراف السياسية من داخل المعارضة ومن خارجها - للصورة السياسيّة العراقية وشكل الحكم المقبل وكيف يجب ان يكون. وايها الأصلح، وعندما بدا لأكثر المتحفظين المتشائمين تحفظاً وتشاؤماً - بان نظام الحكم الحالي قد تصدّع بنيانه، أو هو في ساعات احتضاره الأخيرة.

شعرتُ بحافز لايقاوم الى التعليق على تلك الاراء لأنها لم تكن تعبّر عن رأي كاتبها وحده في الواقع بل كانت صدىً لأمنيّات حكام دولة عربية مجاورة ولتلك الفئات من المعارضة العراقية التي تستظل بفيئها. والجريدة التي نشرت هذا الرّاي هي ملك لتلك الدولة. وهي المملكة العربيّة السعودية.

المعارضة العراقية التي أنقلبت احزاباً وشيعاً، باتت تعرف بالجهات التي تعضدها، والحكومات التي تدعمها وتقف خلفها وتزوّدها بعناصر الادامة والنشاط. ولبعضها مقرات دائمة في عواصم الحكومات المعنيّة وتلك التي يهمها

مستقبل العراق السياسي وشكل الحكم الذي سيأتي.

وليس في هذا مايشين ومايقص من قدر المعارضة. فإلى الآن لم تأت الى عالمنا السياسيَ وعبر تاريخنا الحديث حركة مقاومة او معارضة تتزود وتعمل بمواردها الخاصّة، سيّما اذا كان التغيير السياسي لبلادها هدفاً لها، وهي تتألف على كلّ حال من مبعدين ومطاردين ومهاجرين ومهجرين. لايملكون من حطام الدنيا غير ثيابهم وماتجود به عليهم الدولة المضيفة.

ومصدر العيب الوحيد هو أن يفقد هذا او ذاك الطرف من المعارضة استقلاله الفكري كثمنٍ لهذا الدعم ليغدو آلة طيعة تسيّرها سياسة الدولة "العراب"، ربما بشكل لايخدم مصلحة المواطنين العراقيين. وهو مايفقدها عنصر الادامة الأدبي والشعبية والمصداقية وبالتالي يخرجها عن دائرة العمل الوطني السليمة(١) لتبدو آلة دعاية في يد الدولة المحسنة.

١- من بين الامثلة الكثيرة، أختار هنا الموقف الكردي من المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس لغرض دعم تطبيق بروتكول جنيف ١٩٢٥ حول تحريم استخدام السلاح الكيمياوئي، على أثر ماخلفه استخدام النظام العراقي للغاز السام في كردستان العراق من ردود فعل عنيفة من شعوب العالم والضمير الانساني والدولي. ومع ان النظام العراقي كان في تلك الحقبة من الزمن الطفل المدلل التي تحبوه الدول العظمى والصغرى بعطفها ورعايتها وفي مقدمتها الدول العربية، الاّ ان الهزة العنيفة ارغمت المجتمع الدولي على عملٍ ما تهدئة للخواطر الثائرة فتقتّق ذهنها عن هذا المؤتمر.

ورأى الكرد بكل مثقفيه ومناضليه وجماهيره انها فرصة نادرة لاسماع العالم ظلامة هذه الامّة وتقديمها دولياً مخضّبةً بدماء آلاف القتلى وضحايا الوحشية الدكتاتورية. وكان المنطق وصوت الحق يقضي بداهةً ان يكون هناك حضور للكرد في هذا المؤتمر ولو بشكل مراقب. فهذه محاكمة، والاصول تقضي بحضور جسم الجريمة. وهو هنا المجنيّ عليه. الاّ ان ماحصل كان خلاف ذلك و شكراً للكرد أنفسهم. =

اقول هذا رغم اني كمبدءٍ اخلاقي - لاأقرّ تأجير الأقلام والأفكار او بيعها او التقرب بها تزلفاً وابتغاء كسب، ولذلك إعتبرتُ الاستاذ "حافظ الشيخ" مبدئياً صاحب رأيٍ توصّل اليه بحريةٍ ومن دون تأثير خارجي، وفقاً للقاعدة الفقهية "تدرءُ الحدود بالشبهات".

ومالبث ان ظهر لي اني لم اكن الوحيد الذي استنفره المقال. فقد تلقيت يومَ ظَهرَ، صورة له بعث بها الي السيد سعد صالح جبر - رئيس المجلس العراقي الحُر - وانا واحدٌ من مؤسسيه. وطلب رأيي فيما نُشر ثم اتفقنا على ان اكتب تعليقاً عليه واكدّ لي الاستاذ بأنه اتصل برئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط "فوثقه هذا بأنه يرحّب بنشر اي ردّ او تعليق على المقال ولا مانع هناك.

= تعلم المثقفون الوطنيّون الكرد في فرنسا لاسيما اولئك الذين يستقطبون حول ما عُرف بالمعهد الكردي الباريسي (Institute Kurde de Paris) ربما بتأثير وهيمنة رئيسه - الفائدة التاكتيكية والستراتجيّة للنضال الوطني الكردي في تجنيد الشخصيات الدولية والسياسية والعلميّة للقضية حتى كادت جهودهم كلّها تنصب في هذا المجال بحيث نسوا ان النضال الكردي يجب تخاض معركته الرئيسة على ارض الوطن ولانكران في ان الاخوة الكرد في باريس قد حققوا في ذلك نجاحاً عزّ بعضه على غيرهم في البلدان الاخرى. فبفضل الدعم المالي والأدبي الذي يلقاه المعهد من سخاء حكومة (ميتران) وبفضل العطف الرائع الذي تلقاه المأساة الكرديةمن سيدة فرنسا الاولى (دانييل) امكن التغلب على المصاعب المالية وضمان الديمومة. الاّ أن الثمن الذي دفع كان فادحاً. ففي عشية افتتاح [٧ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٨٩] الذي شاركت فيه مائة وتسعة واربعون دولة وحرصاً على نجاحه وضمان مشاركة الدول العربية التي هددت بمقاطعة المؤتمر ان كان هناك اي تواجد للكرد فيه، وتمشياً مع السياسة الخارجية الفرنسية التي تعتبر النظام العراقي صديقاً له المكانة الممتازة في التعامل الاقتصادي، نصحت السيدة دانييل اصدقاءها الكرد بالابتعاد تماماً عن المؤتمر والامتناع عن كلّ عمل قد يعرقل نشاطه كالتظاهر والاجتماع=

كتبت ماعَنَّ لي كتابته وبعثت به بعد يومين فقط الى مقَر المجلس فقام احد الاعضاء بل ربما رئيسه الاستاذ (سعد صالح) باخذه الى رئيس تحرير "الشرق الاوسط" فردّه اليه هذا معتذراً عن نشره بعلة مرور الوقت وكذلك لنشره رداً آخر.

في الواقع انَّ مقالي لم يكن رداً. فليس من عادتي ان اكتب رداً حتى على من ينتقدني او ينال من شخصي. وانما كان بحثاً تاريخياً سياسياً يتناول طبيعة تكوين الدولة العراقية الحالية وتجارب الحكم والحكومات فيها. فقد تراءى لي ان الكاتب الفاضل "حافظ الشيخ" لم يكن على اطلاع واسع أو دقيق بهما عندما كتب مقالتيه. وان ذمّة المؤرخ والمطلّع تقضي عليَّ وعلى امثالي من عراقيين وغير عراقيين، تبديد الغموض ووضع الحقائق امام القراء فوراً، لئلا تبقى تعاليل الكاتب والنتائج التي خلص اليها – سيّدة الميدان ولتنزل فيما بعد منزلة الحقائق الثابتة التي لايطاولها برهان.

= والتجمهر واثارة ضجيج اعلامي بل الحيلولة دون قيام بعض "ذوي الرؤوس الحارة" باقتحام قاعة المؤتمر وعرض الظلامة الكردية. كانت مصلحة فرنسا فوق مصلحة الكرد بطبيعة الحال. ولصداقة (دانييل) و(ميتران) حدودها بطبيعة الحال. وانعقد المؤتمر بهدوء وبدون حضوركردي كما هو معلوم .

وكانت النتيجة متوقعة، الاّ عند من استجاب لرغبة الفرنسيين، كان على الكرد ان يدركوا بان المؤتمر لن يدين العراق لا بالاسم ولا بالكنية، وانما عقد لتهدئة الرأي العام العالمي فحسب. فقد تحدث وزير الخارجية العراقي بما علقتُ عليه في حينه واثبتُه في الصحيفة ٧٥ من الجزء الاول من كتابي (مغامرة الكويت) بقولي "انه انذار خطر باصرار العراق على استخدام الغاز السام في أي فرصة تعن له وحيث ما طاب له ذلك". كان ذلك في اوائل العام ١٩٩٢. وقد صدق حدسي. فقد ايدت التحقيقات ما ورد في الانباء مؤخراً بان النظام العراقي عاد لاستخدامه اليوم ضدّ سكان الجنوب العراقيين.

ولم يكن إسمي غريباً عن جريدة الشرق الأوسط وإن جهلتني بما ألفتُ ونشرت من كتب. فقد عرفتني باربعة احاديث اجراها لي مندوبها. اثنان منهما حول بطلان الدعوى الصدامية بالكويت والعدوان عليها نشرا في العددين (٤٣٧١و ٤٣٧٢) وبتاريخ ٥و ٧ من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ والاثنان الآخران في العددين (٤٤١٨ و ٤٤١٩) وبتاريخ ٢ و ٣ من شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ حول المسألة الآشورية في العراق[٢] واضطهاد النظام القائم

---

٢ – بمناسبة نشر الحوار الأخير أود أن لاأحرم القارئ من الحكاية المضحكة التي سببّها، تدل إن دلت على المستوى المخجل الذي تلجأ اليه الصحافة العربية عموماً في الخداع والتدجيل. فقد شاء مندوب الجريدة – وهو صديق وانا لاشك في حسن نيته – ان يعزو جزءً كبيراً من الحوار لنفسه بجعله مقدمةً. وزين لة خياله ان يخترع قصةً لاساس لها حول كيفية ظفره بالحوار منيّ لاترفع في الواقع من قدر الحوار ولاتخفضه، ربما ليرى القارئ مقدار الجهد الصحفي الذي بذله للظفر بهذا الحوار، فزعم انه التقى بي اثر اجتماع جرى للمؤتمر القومي الاشوريّ في احدى المدن الاسكنديناقية وكنت موجوداً فيه! في حين كان الردّ على اسئلته قد وقع في منزلي ولاثالث بيننا. ولم يكن هناك اي اجتماع آشوري او غير آشوري الاّ ان المفارقة هنا هو انّ مندوب الجريدة لم يكن يدري بأن الاسم الذي اختلقه كان عنواناً لمجموعة من الاحزاب الآشورية في الولايات المتحدة تسمّت بهذا الإسم منذ زمن وكان له فروع وانصارٌ في اوربا وامريكا واستراليا وغيرها. فانصرفت الاذهان الى ان هذا (المؤتمر) قد عقد فعلاً اجتماعاً سرياً دون علم بعض اعضائه الذين صاروا يتساطون مغضبين عندما وقعت الجريدة في ايديهم، ويستنكرون. كما اوقعني خيال المندوب في مأزقٍ أنا نفسي اذ خلق لي رابطةً غير موجودة اصلاً. وبلغت الضجّة غايتها القصوى عندما انبرت جريدة (العرب) التي تصدر في المملكة المتحدة وهي على مايقال تنطق بلسان النظام العراقي. فهاجمت المقالين بعددها المؤرخ في ١١ من آذار ١٩٩١ زاعمة بدورها ان مندوباً لها كان "حاضراً في ذلك المؤتمر"! وانه تابع ماجرى فيه بالتسجيل والتصوير وبهذه الفقرة التي انقلها نصاً عنها: =

للاقلية المسيحية بلغ من اهتمام القراء به حداً ان اعيد نشره بقوامه وشكله الأصلي في اكثر من مجلة وجريدة. وترجم الى التركية والالمانية والسريانية والانكليزية ونشر في وسائل اعلامها.

ويومئذ طلبتُ من رئيس تحرير الجريدة برسالتين أن يمنَّ عليَ بنسخةٍ من الاعداد التي نشرت فيها مقالاتي، وهو التعويض الوحيد الذي طلبته لمجهودي وللعداء الذي كسبتُه منه. فلم يتنازل حتى للردّ بله الاستجابة الى الطلب الزهيد.

لعَن الله الغرور.

وجريدة "الشرق الاوسط" هي ملك لدولة آل سعود. وهم يموّلون ويسيطرون على عدد آخر من المجلات والصحف خارج مملكتهم وبوسائل النشر يمكن السيطرة على الأقلام والفكر والرأي السياسيّ.

جريدة "الشرق الأوسط" جريدة سعودية. وهي الى جانب عدد آخر من المجلات والصحف العربيّة وغير العربية مدعمة باموال الدولة السعودية لتعبّر عن وجهات نظرها في السياسة العامة. ولاتنشر مايعارض خطّها السياسيّ.

= "..... اننا نستنكر قرارات مايسمّى بالمؤتمر القومي الاشوري المنعقد في سكنديناڤيا جملةً وتفصيلاً ومادار في اجتماعاته السرية والعلنية ونحذّر هذه الفئة العميلة للكف عن اعلان وصاياها على شعبنا المناضل. ونحن سنقوم مستقبلاً بنشر كلّ تفاصيل مؤتمرهم الاجرامي واجتماعاتهم قبل واثناء عقد مؤتمرهم وذلك بواسطة مالدينا من وثائق اجهزة التسجيل والصور التي حصلنا عليها ...." آه.

وهكذا فبين جريدتي "الشرق الاوسط" و "العرب" ثبتت الكنبة وغدا الخيال حقيقة. ولوحلفت انا ورئيس تحرير الشرق الأوسط ألف يمينٍ ويمين بان مؤتمراً كهذا لم يحصل الاّ في مخيلة مراسله لما صدّقنا أحدٌ.

كما ان هناك عدداً آخر من الصحف في شتىّ أنحاء العالم تسيطر عليه السعودية بوسائل أخرى.

بالأصل كانت محاولة منها للسيطرة على بعض الاقلام الرخيصة التي تتناول سير اعضاء الأسرة الحاكمة بالتشهير بقصد الابتزاز وهو ماتأباه الفضيلة وينكره الخلق السوّي حقاً. فحياة المرء الخاصة هي جزءٌ من حرياته حاكما أكان ام صعلوكاً. وليس بين حكام العرب وغير العرب من عاش حياة مثاليةً، ليُفرد هؤلاء بحملات التشهير. وانه لظلم وربي ان تكون سيرتهم هدفاً.

والى هنا أقف في دفاعي.

ان اهتمام الحكام السعوديين بمستقبل النظام الحالي في العراق وبمستقبل الحكم هناك هو حقٌ من حقوقهم لاسيما بعد أن هُدد كيانهم تهديداً فعلياً في العام ١٩٩٠، وليس مما يعابون عليه كذلك ان يمدوا يد العون لهذه الجهة من المعارضة او يحبسوها عن تلك، وهم في هذا لايفعلون غير ماتفعله الدول المجاورة. إلاّ أن وضع العراقيل أمام الآراء والأفكار المخالفة، لمنطلقاتهم، وسدّ ابواب وسائل نشرها بوجهها هو أمرٌ لايخدم الرّأي العام العراقي ولامصلحتهم في النهاية. وقد جربت نشر مقالي هذا في اكثر من صحيفة عربيةٌ بعد ان رفضت "الشرق الاوسط" نشره، فخاب مسعاي وتبين من خلال محاولاتي مقدار سيطرة السعودية وهيمنتها على الصحف الناطقة بالعربيّة فلقد تعدّى ذلك كلّ نطاق متصور. ان ذلك لايفسر سلطان المال على الذمم والنفوس، قدر مايفسّر ضعف النفوس والذمم امام المال.

بدا لي نطاق هذه السيطرة الواسع من صحيفة عربيّة تصدر في الولايات المتحدة، اسمها "عرب تايمز" وهي جريدة سليطة اللسان لايسلم من نقدها

اللاذع الذي يصل احيانا حَدَّ الشتم والفحش - اي حاكم عربي او اي من النظم السياسيَة او اي سياسي. باستثناء السعودية وحكّامها. فقد تفحصت اكثر من سبعين عدداً منها. ولم اجد عبارة سوءٍ واحدةٍ بحقها. بل كان محرروها يهتبلون كل فرصة او مناسبة مهما صغرت لقول كلمة طيبة بحق السعوديين.(٢)

بل واكثر من هذا.

فهناك رهبةٌ تكاد تكون عامة عند الصحف الأخرى كلما ورد ذكر للحكام السعوديين، خوفٌ من اغضابهم او إزعاجهم او اساءة تفسير للقصد من الذي يكتب عنهم. وتبلغ الحساسيَة حَدَّ الهوس في تحاشي كُل مايتوهم فيه انتقاصٌ من قدرهم او محاولة للقدح فيهم، او التنويه بهم فيما قد يشتبه في كونه معرض ذمٍ.

واليك مثالاً:

قبل اسابيع قليلة نشر كاتب كردي في واحدة من جرائد المعارضة العراقية

---

٢ - يعّرف صاحب هذه الجريدة سياسة جريدته ويصفها بالفقرة التالية:

"عرب تايمز جريدة ممنوعة من التداول في جميع الاقطار العربية. من شلالات "طلوزة" الى تاطحات السحاب في "عجمان". كثيرة الأخبار والاسرار، غزيرة بطقّ الحنك، بتاعة كلّه، قليلة الحياء لانها تنشر مالاتجرؤ على نشره الصحف الاخرى يطبع منها ٧٥ ألف نسخة وتختفي من الاسواق بمجرد صدورها. الجريدة مطبوع تجاري [بزنس في بزنس] لاتنتمي الى عصابة او شلّة او منظمة او جمعية او حزب او طائفة او دولة او مملكة او جماهيرية او سلطنة او مشيخة. رئيس التحرير يكتب مقالاته بحذائه واحيانا بقلمه ومرات كثيرة بـ (.....) لامؤاخذة. المقالات المرسلة للجريدة لاتعاد الى اصحابها سواء أنشرت ام لم تنشر لاننا نمسح بها مؤخراتنا".

المستقلة التي تصدر في لندن مقالاً عاب فيه اسلوب التعامل الذي اتبعته الحكومة السويدية مع (صدام حسين) توسلاً لاطلاق سراح مواطنيها الثلاثة.

ومن جملته تقديم الرشاوي المالية وخطاب الشكر الذليل المخجل الذي وجهه ملك السويد الى (صدام) بمناسبة اطلاق سراحهم، وجاءت فيه هذه العبارة الاستطرادية "... ومن اين للجموع العراقية ان تعرف بان ملك السويد لايملك صلاحيات الملك فهد او السلطان قابوس او ايّ رئيس جمهورية في الشرق الاوسط؟"

حذف قلم تحرير الجريدة اسم الملك والسلطان فظهرت العبارة ناقصة وبهذا الشكل .... ولا حتى جزءً صغيراً من صلاحيات اي رئيس جمهورية في الشرق الاوسط"!

فبدا الأمر وكأن ملوك الشرق الاوسط لايملكون أيّ صلاحية[٤] لاشك في ان الكاتب لم يقصد قطّ الاساءة إلى الاسمين ولا أشك في ان الملك (فهد) وهو من العقلاء على ما اظن ماكان ليرى في العبارة انتقاصاً من قدره أو مساساً بسمعته أو تعريضاً به. لكن الخوف والحيرة قد يدفعان المرء الى الاقدام على كل عمل مثلما يجعلانه يحجم عن إتيان اي عمل والنتيجة واحدة. وقد أثر القائم على التحرير السلامة مع العافية فاسقط العبارة موضع الخوف ومصدر الحيرة. وهذا هو نوع جديد من الرقابة الذاتية التي تفرضها الاقلام العربية على نفسها في البلاد التي لاتخضع مطبوعاتها الى رقابة رسمية خارجيّة.

واعود الى الموضوع الاصليّ. استوقفني من مقال الاستاذ حافظ الشيخ

٤- نشرت ترجمة سويدية لهذا المقال في واحدة من الصحف السويدية المحترمة ونال تشجيعاً وثناء من القراء السويديين.

ترشيحه اسمين لتولي مسؤولية الحكم في العراق. احدهما هو اسم من اعدّه من الاصدقاء وقد جمعتني وأياه وقائع وظروف يصعب ان تمحوها الأيام وصروف الدهر من الذاكرة[٥] لم يقم عندي شك في أن الاستاذ (حافظ الشيخ) انما ذكر هذين الاسمين دون علم منهما وانه لم يستأذنهما. ولو استأذن فعلاً فكيف يعقل ان يسمحا له بذلك في وقت راحت الشبهات تزيد من حدّة الصراع الخفي بين اطراف المعارضة. وقد اكدّ لي فيما بعد من أنزل قوله منزل المسلمات بان (صلاحاً) امتعض واستاء بسبب زجّ اسمه دون استطلاع رايه او

٥- كان السيد صلاح عمر العلي وزيراً للاعلام ايام قيامي بمسؤولية رئاسة تحرير التآخي وهي جريدة الحزب الديمقراطي الكردستاني اليومية التي صدرت في بغداد اثر بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، واليه قدمتُ طلب الاجازة. وقد جددنا العلاقة على ماذكر في العام ١٩٧١ ببيروت عندما ابعده النظام العراقي اليها بعد أن جرده من مناصبه ومسؤولياته فجأة ولعلّة بقيت مجهولة في حينه. وعليّ أن اسجّل هنا ماكان الاستاذ والصديق العزيز الطيب الذكر [عزيز شريف] وزير العدل ورئيس مجلس السلم في العراق - يلهج به ويشيد بأسرة آل العلّي. وفضلها في انقاذ عددٍ كبيرٍ من الوطنيين من براثن البعث ومسالخهم في العام ١٩٦٣ وشباطه الأسود بأخفائهم وايوائهم او تسهيل هروبهم. فمن الذكريات التي نتشاطرها، هذه الحكاية الطريفة ذات العلاقة بما نحن فيه.

في العام ١٩٧٠ ضممنا الى أسرة تحرير التآخي الاستاذ (شاكر العلي) خال الاستاذ صلاح أو عمّه. وهو صحافي معروف واحد اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي البارزين. وقد افتقدتُه ذات يوم اذ وجدت مكتبه خاليا فسألت عنه ولم احظ بجواب لكني تلقيت بعد قليل مكالمة تلفونية من المرحوم (صالح اليوسفي) وزير الدولة يخبرني بان (شاكراً) قد القي القبض عليه وزج في قصر النهاية.

سبب ذلك كما ظهر فوراً ان (شاكراً) كتب مقالة لايحضرني عنوانها - مصدرةً بهذه الحكاية الرمزية الشائعة.

"يحكى انّ جمّالا (بتشديد الميم) حضرته الوفاة فدعا بجماله وراح يستغفرهم قائلاً: =

موافقة منه.

أما انا فقد كتبتُ ماكتبتُ وارسلتُه قبل أن اعرف عن السيدين المذكورين موقفهما ودونما اعتبار لعلاقة او صداقة. وقصدي كلّ قصدي ان اكشف للقراء عن صفحة من تاريخ العراق السياسي غطيت عمداً، او تجوهلت او تنوسيت وعلى ضوئها يمكن تقدير النظام الاصلح للعراقيين.

ومن اطلع على التعليق الذي كتبتُه، أشفق عليه من الضياع و استنكر من الشرق الاوسط موقفها، وأدرك اهميته كما ادركتُ أنا ذلك بمرور الزمن، لاسيما وان مشكلة الحكم لعراق المستقبل مازالت قائمة وموضع بحث، والحكم الحالي مازال قائماً بكل البلايا والويلات التي يصبّها صباً على الجموع العراقية. وكذلك لأن الجهة التي تعبّر "الشرق الاوسط" عن وجهة نظرها مازالت تعمل بشكل او آخر في هذا الأتجاه الذي لااجده مفيداً لمستقبل العراق السياسي وقد وجب عليّ ان اثبت نصّ المقالين اللذين نشرهما الاستاذ (حافظ الشيخ) باغلاطهما اللغوية دون محاولة اصلاحها حرصاً على القصد ودقة التعبير.

= جوعتكم واعطشتكم وحملتكم اثقالاً فوق طاقتكم واعتديت عليكم بالأهانة والضرب. وانا الآن في سبيل لقاء ربيّ – اطلب منكم الصفح والغفران. اجابته الجمال قائلة: كلّ ماذكرت مغفورٌ لك، إلاّ واحداً ولتأخذه معك الى يوم القيامة. أن تجعل الجحش قائدنا وفي مقدمة قافلتنا؟ هذا مالايمكن ان نغفره لك.

وقيل والعهدة على الراوي ان احمد حسن البكر رئيس الجمهورية هتف قائلاً عند قراءتها: ان "ابن ال...." يقصدني " واوعز لناظم كزار بالقاء القبض على الاستاذ شاكر وتلقينه درساً. وقد ابقي في قصر النهاية ردحاً من الزمن. والاستاذ صلاح يذكر ذلك جيداً على ما اظن.

الشرق الاوسط ١٩٩٢\٣\٢٧

عمودها الفقري سُنّة العراق العرب

عروة "الوسط الذهبي" الواصلة الفاصلة

بين بقية عرى المعارضة العراقية

حافظ الشيخ الكاتب البحريني يعرض في تحليلين (هنا اولهما) لقضية ضعف الحضور السني العربي بين قوى المعارضة العراقية الساعية الى اطاحة صدام حسين.

في مثل هذه الايام من العام الماضي (تحديداً في الاسبوع الثاني من مارس انصرفت صحافة الخليج الى مشاركة الكويتيين في افراحهم بعد عودة الكويت اليهم. أو انصرفت الى تصوير الآثار السوداء المحزنة التي خلفها العساكر الغزاة وراءهم وهم يلوذون بالفرار المذعور، غير اني اثرت ان اغادر البحرين الى بيروت لدراسة الشأن العراقي، في مرحلته المستجدة بعد الهزيمة، من خلال المؤتمر الاول للمعارضة العراقية الذي انعقد يومها في بيروت.

فالذي لا مراء فيه. اليوم مثل الامس، وفي الغد مثل اليوم، هو ان العراق سوف يبقى دائماً شأناً خليجياً ملازماً، كما ان الخليج العربي سوف يبقى شأناً عراقياً محتوماً.

هذه احكام الجغرافيا وهذا هو حكم الجوار.

ولذلك يبقى من الضروري على الدوام، في مبعدة عن العواطف والانفعالات، ان يراقب ابناء بلاد الخليج العربي مايجري في العراق عن كثب، ومن مصادره الاصلية لأن تقرير مستقبل العراق هو في واقع الامر، تقرير ايضاً لمستقبل جيران العراق، ومنهم بلاد الخليج العربي، ولو على نحو جزئي، ولو على نحو غير مباشر.

بعد شتات قسري طويل لمجموعات وأفراد المعارضة العراقية، المتحركة خارج العراق كان مؤتمر بيروت سانحة فريدة للتعارف واعادة التعارف، على الاقل، والتشاور مجدداً في اكل خبز وملح حول مائدة عراقية واحدة.

في ذلك اللقاء الاول، وشبه المرتجل، لمجموعات ورموز الشتات العراقي المنوع، كان من

الطبيعي الاتفاق بسرعة، بل على نحو عفوي ربما، على الجوامع المشتركة الدنيا وتشبيك الايادي، بعضها في بعض والوقوف في وجه الكاميرات الدولية لالتقاط صور جماعية تؤكد وحدة الموقف والمصير وتبرهن ـ للقوى الاقليمية والدولية ـ على ان المعارضة العراقية تتوق فعلاً لتحقيق "الوسط الذهبي"، اي تلك القيمة التي فُتن بها الفكر الاغريقي القديم، المنطوية على عناصر التوسط والاعتدال والتفاهم وتخليق حالة من التوافق بين الاضداد والنقائض.

ومن بداية مؤتمر بيروت الى نهايته، ومن مؤتمر بيروت في مارس (آذار) الماضي الى لقاءات المعارضة العراقية في فبراير (شباط) الفائت ومارس الجاري، يبدو ان المعارضة العراقية لاتزال حريصة بالغة الحرص، على تبليغ واقناع، من يهمه الامر، دولياً واقليمياً، بأنها معارضة وسطية، متحررة بالفعل من اسباب التنافر، جامعة لكل مافي بناء المجتمع العراقي من عناصر التنوع المناطقي والمذهبي والاثني واللساني.

وبمقياس شكلي او "قانوني" رسمي، قد يكون من غير المقبول، ومن غير المفيد، رفض مانقوله المعارضة العراقية عن انها تجمع وتمثل كافة العناصر الاجتماعية والثقافية المكونة للمجتمع العراقي العريض الممنوع.

إلا انما لايخفي رموز المعارضة العراقية اسفهم واساهم الشديد له هو ان ثمة "عروة" بالغة الاهمية من عرى المعارضة العراقية لاتزال، الى الآن، ضعيفة، او لاتزال غير قوية بما فيه الكفاية. ويعترف كثير من رموز المعارضة العراقية بأن من الصعب جداً، ان لم يكن من المحال، تعريض ضعف هذه "العروة" حتى بوجود عدة عرى اخرى قوية، بديلة أو مساندة.

باللغة الجغرافية المجردة يمكن ان يقال بأن مكمن هذه "العروة" التي لاتزال غير قوية، هو في تلك الرقعة من الارض العراقية، الفاصلة والواصلة معاً بين المرتفعات الكردية في الشمال الشرقي الاقصى وبين السهول الجنوبية المروية الدنيا التي تقطنها غالبية الشيعة العرب.

أي انها، بعبارة اخرى، منطقة الشمال الغربي، من وديان الفرات، الى الشمال من بغداد، الى وديان دجلة بين بغداد والموصل.

اما بالمفهوم الثقافي فإن مناط هذه العروة ومركزها هو تلك التشكيلات البشرية ذات الدماء العربية، او ذات اللسان العربي فحسب، المتمذهبة. بأحد مذاهب "اهل السنة" الاربعة.

ان هذه الرقعة الجغرافية. بتشكيلاتها الثقافية العربية، السنية، هي التي اتسمت بالحضور الضعيف في مؤتمر بيروت في مارس من العام الماضي، وهي التي لاتزال، الى هذه الساعة

على مايبدو، غير متوهجة في قوس قزح المعارضة العراقية في الخارج، على خلاف الشأن الحادث للمنطقتين الشمالية. الشرقية. والجنوبية.

صحيح ان الطائفة العربية السنية ليست. بالمقياس الرقمي الاحصائي المجرد. هي اكبر طوائف العراق، ولكن الصحيح كذلك (كما سنحاول رؤية ذلك في المقال المقبل) هو ان ثمة مسببات موضوعية ممنوعة، قديمة وحديثة ومعاصرة، قد تظاهرت وتضافرت لتجعل اليوم من سنة العراق العرب، طائفة الحسم النهائي، لصالح استمرار الامر الراهن في العراق او في صالح قلبه وتغييره.

وهذا دور تدرك المعارضة العراقية، على تعدد فصائلها، بأنه مناط بالعرب السنة، وهم المرشح الوحيد لهذا الدور المقرر والحاسم.

وقد اشار الى هذا الدور الشاغر "الباحث عن بطله العربي السني، اكثر من معارض عراقي، بين كردي وشيعي، اتيح لكاتب السطور ان يناقشهم، من مارس الماضي الى مارس الجاري، في كل من الرياض ودمشق وطهران وبيروت ولندن، وفي اكثر من مدينة امريكية كبيرة وقد اجمع تقريباً كل من تحدثت معهم على انه بسبب الحضور الضعيف للعرب السنة. في صفوف المعارضة العراقية، فإن هذا الدور سيبقى شاغراً ولايمكن لأية طائفة عراقية اداؤه بالوكالة أو بالنيابة عن صاحب الدور، الاصلي، الغائب تقريباً الى الوقت الحاضر.

على ان من غير الصحيح القول بأن المعارضة العراقية، المتحركة الآن خارج العراق، لايوجد في صفوفها افراد او جماعات ينحدر افرادها، او بعض افرادها، من الطائفة العربية السنية، بل انه من الميسور تسمية عدة وجوه من هذه الطائفة ذات ادوار محورية في آلة المعارضة العراقية الدائرة منذ عام ونصف.

لكن وجود هذه الوجوه السنية العربية، الملتمعة في عيون المراقبين بين حين وحين في هذه المناسبة او تلك، لايلغي حقيقتين متلازمتين.

الحقيقة الاولى هي ان هذه الوجوه العربية السنية هي وجوه نخبوية في واقع الحال، وليست تملك اية موارد بشرية جماهيرية، كبيرة او مؤثرة، يمكن ان تحشدها او تعبئها في منطقة الشمال الغربي. وقد تأكدت هذه الحقيقة في مثل هذه الايام من العام الماضي عندما اخفقت المعارضة العراقية في تحريك الشمال الغربي، وتحويله الى جسر من النيران ضد النظام، يصل ثورة الشمال الكردي مع انتفاضة الجنوب العربي، على الرغم من جهود في هذا السبيل

انصبت يومها في محافظة الرمادي على وجه التحديد.

وفي ثلاث مناقشات لكاتب السطور مع ثلاثة معارضين عراقيين بارزين، في اثناء مؤتمر بيروت، اشار الثلاثة الى "اتصالات" قالوا انها كانت تجري انذاك مع عشائر وعائلات و "فعاليات" في محافظة الرمادي. وقال لي احدهم ان ثمة مواثيق تحريرية قد تم توقيعها بالفعل في سبيل "تحريك" الرمادي.

إلا ان النظام سرعان ما افلح في اخماد انتفاضة الجنوب من غير ان تظهر علامة مرئية واحدة على مجرد بداية "تحرك" لافي الرمادي ولا في بغداد ولا في الشمال الغربي، السني العربي، اجمالاً.

ولكن على الرغم من هذه الحقيقة الموضوعية فإن المعارضين العراقيين الافراد، المنحدرين من مناطق العرب السنة، يملكون ان يساهموا في الجهد المعرض مساهمات فريدة ومن نوع خاص، يقدرون عليها هم فحسب، ولا يقدر عليها سواهم، كما سنرى لاحقاً في الجزء الثاني من هذه المقالة.

الحقيقة الثانية ان العرب السنة في العراق يعانون ازمة فعلية في الهوية الايديولوجية وهذا مالايعانيه الاكراد والعرب الشيعة.

ففي الشمال الكردي ساعدت الخصوصيات الاثنية واللسانية والطوبوغرافية على تخليق خطاب سياسي متمايز بوضوح عن الخطاب السياسي للنظام الحاكم وفي الجنوب العربي الشيعي كان للخصوصيات المذهبية، والقرابية، الفضل في تراكم طاقة أيديولوجية متمايزة ايضاً عن الايديولوجية الرسمية المهيمنة.

وفي كلا الحالتين، الكردية والعربية السنية، ساعد هذا التمايز على اختزال ايديولوجية النظام المركزي القائم في بغداد، وعلى تخليق أيديولوجيات مناهضة ومناقضة لأيديولوجية بغداد.

اما الوجه الآخر لهذه الحقيقة الكبيرة فهو ان منطقة الشمال الغربي، أي منطقة العرب السنة، بدأت تفقد منذ ١٩٦٤، ولكن خصوصاً منذ ١٩٦٨، اية مساحة ممكنة من شأنها ان تتيح او تساعد في بناء اية ايديولوجية مناهضة او مناقضة لايديولوجية المجموعة الحاكمة.

ان سر هذه الظاهرة في الشمال الغربي، العربي السني، لم يعد سراً يحتاج الى مزيد من التنقيب.

ذلك ان المجموعة الحاكمة في العراق، او بعبارة اخرى المجموعة التي في يدها ازمة الامور في العراق، تنحدر بالضبط من هذه المنطقة، الشمالية الغربية وهناك حالة من التداخل والتداهم، عالية الوتيرة، بين نخبة السلطة الحاكمة وهموم البنى الثقافية والاجتماعية في الشمال الغربي.

لربما كان الشيوعيون و "الاخوان المسلمون" هما اخر ظاهرتين من ظواهر الاستقلال الأيديولوجية لسكان الشمال الغربي عن أيديولوجية اقربائهم وابناء عمومتهم وابناء عشائرهم الذين يؤلفون قلب او عصب المجموعة الحاكمة.

الا ان النظام افلح، في مايبدو، في تحجيم "الاخوان المسلمين" واقتلاع الشيوعيين - عملياً - وبالتالي في بسط سيطرته الأيديولوجية على هذه المنطقة المتجانسة معه ثقافياً واجتماعياً وقرابياً.

وبعبارة اخرى فإنه بينما وجد الشمال الشرقي، الكردي، أيديولوجية معارضته للنظام بناء على خصوصيات تميزه عن النظام لغوياً واثنياً، وكذلك طوبوغرافياً، وفي حين وجد الجنوب العربي الشيعي، ضالته الأيديولوجية في الخصوصيات المذهبية والاجتماعية فإن الشمال الغربي، العربي السني، بقي ولا يزال عاجزاً عن ايجاد "خصوصيات" الايديولوجية، في وقت تضاءلت فيه فرص العثور على لغة أيديولوجية عريضة توحد العراق كله - بمناطقه الثقافية الثلاث الرئيسية - في فعل سياسي وأيديولوجي، موحد النبرات، يجابه النظام مجابهة موحدة النبرات.

والمؤكد ان المعارضة العراقية، المتحركة في الخارج، غير ذاهلة عن هذا التحدي الكبير، وهي لاتزال تحاول جاهدة ان تكون بمستوى هذا التحدي التاريخي الكبير.

الا ان المؤكد كذلك هو وجود دور محوري حاسم لايزال شاغراً ولايزال ينتظر بطله "العربي السني".

في المقال المقبل نحاول تشخيص هذا الدور وتعيين مقوماته.

المقال الثاني:

عمودها الفقري سنة العراق العرب (٢)

العمود الفقري بين قوى المعارضة العراقية تنتظر ان يملأ البطل العربي السنيّ مكانه

بدأ وخلص الجزء الأول من هذه المقالة (الشرق الاوسط عدد الجمعة ٩٢/٢/٢٧) إلى التأكيد واعادة التأكيد على الدور المحوري الحاسم، الذي لايزال ينتظر بطله "العربي السني" في مشروع تحرير العراق من سطوة المجموعة الحاكمة فما هي مقومات هذا الدور؟.

يبدو من المتاح الاشارة هنا تباعاً ـ في هذه العجالة ـ الى خمسة مقومات مختلفة في طبائعها، متباينة في اهميتها.

فمن جهة أولى ـ كما المحنا في المقال السابق ـ فإن العرب السنّة العراقيين يستمدون مقوماً رئيسياً من مقومات دورهم الشاغر. ولكنه الفاصل، من واقع موقعهم الجغرافي البحت، المتوسط بين الجبال الكردية في الشمال الشرقي وبين سهول الجنوب العربي وهنا تأخذ الصورة وجهين يناقض احدهما الآخر ولكنهما ينطويان على عناصر بالغة الحسم في كلتا الحالتين.

فبقدر ما يمكن ان تكون تشكيلات العرب السنّة في الشمال الغربي بسبب "وصل" بين الشمال الشرقي الكردي والجنوب العربي الشيعي في حالة حصول اي تحرك سياسي او عسكري ضد النظام المركزي، فإن هذه المنطقة عينها يمكن ـ على العكس تماماً ـ ان تكون سبب "فصل" بين الشمال الشرقي والجنوب. ولربما كان هذا من اسباب نجاح النظام في اجهاض "مشروع التغيير" الارتجالي، او العفوي،في شهري فبراير ومارس من العام الماضي، بسبب انقطاع وانعدام جسور النار بين المعارضة الكردية والمعارضة الشيعية، مع بقاء الشمال الغربي، العربي السني، في حالة سكون شبه مطلق، مما اتاح للنظام ان يستفرد بالشمال الشرقي وبالجنوب من غير ان يشغله شاغل في المنطقة الواقعة بينهما. ومن جهة ثانية يتولى العرب السنة موقع المقارنة الثقافية، او التوصيل الثقافي، بين اكراد الشمال الشرقي وشيعة الجنوب، إذ بتشارك العرب السنة مع الغالبية العظمى من اكراد الشمال في الانتماء الى

مذاهب "السنة والجماعة" حتى وان يكن غالبية الاكراد شافعية وغالبية العرب احنافاً.

وفي المقابل يشترك العرب السنة مع العرب الشيعة في اللسان العربي، وفي الثقافة العربية، بل ان في حالات عديدة متكررة يرتبط العرب السنة بالعرب الشيعة بوشائج عشائرية وقرابية مباشرة، بعضها حديث نسبياً، بحكم تحول عشائر او اجزاء من عشائر عربية سنية إلى المذهب الجعفري، في القرن التاسع عشر، وإلى سقوط الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الاولى.

وبالطبع فإن التوصيل الثقافي قابل لأن يساعد في مهمة التواصل الأيديولوجي، مالاغنى عنه بالطبع في دفع اي مشروع سياسي تغييري.

ومن جهة ثالثة تبدو، للوهلة الأولى، تشكيلات العرب السنة في الشمال الغربي بأنها هي التي لاتزال دون سواها، او اكثر من سواها، تسبغ اردية الشرعية الشكلية على منكب النظام الحاكم.

إلا ان هذه الحقيقة نفسها، بالضبط هي التي تجعل الطائفة العربية السنية مؤهلة اكثر من غيرها من الطوائف العراقية للدور النقيض الحاسم، أي دور تمزيق أردية الشرعية الشكلية من على منكب المجموعة الحاكمة، المنتمية في اغلبها إلى الشمال الغربي والى طائفة العرب السنة.

ولعل فحصاً سريعاً فحسب للجذور الجغرافية لـ "نخبة السلطة" في العراق اليوم من شأنه ان يرينا بوضوح كيف أن موارد القوة (Power) تتكثف، وتزداد تركزاً في ايد أقل فأقل، كلما كان اصحاب هذه الأيدي ينحدرون مباشرة- أو غير مباشرة، مروراً في الغالب ببغداد - من بلدات ونواحي الشمال الغربي العراقي، انتهاء إلى الموصل في الشمال الأقصى، ثم لاتزال موارد القوة هذه تزداد تركزاً إلى ان تنحصر تقريباً في مساحة تلك البؤرة الصغيرة، المتلاحمة قرابياً ومكانياً، والمنحدرة إما من بلدة تكريت، المحانية لدجلة، واما من حي التكارتة في شمال مدينة بغداد، وهو الحي الذي انشأه بالتدريج فقراء التكارتة الذين نزحوا من تكريت الى بغداد طلباً للرزق، بعد كساد الحرف اليدوية التقليدية التي نهض عليها اقتصاد تكريت في القرن التاسع عشر وإلى فواتح القرن العشرين الحاضر.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن مثلاً ان نفهم لماذا تبدي المعارضة العراقية، بفصائلها الشيعية والكردية جميعاً، كل ذلك الاحتفاء الخاص والاحتفال بمعارض عراقي فرد مثل صلاح عمر علي، ربما اكثر من احتفائها واحتفالها بالقادة المعارضين الاكراد أو الشيعة، وتفسير هذا

الأمر ليس عسيراً أبداً، وذلك لأن السيد صلاح عمر علي يبدو بالفعل اكثر تأهيلاً، من السيد جلال الطالباني او السيد محمد باقر الحكيم مثلاً، لنزع اردية الشرعية من على كتف النظام، ليس فقط لانه كان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، او لأنه كان وزيراً للارشاد (عام ١٩٧٠)، وإنما لاسباب اعمق جداً وأعظم اثراً فهو تكريتي، وهو عربي سني، اي انه قادم من عقر دار النظام. ولذلك فإن خروجه من النظام ثم خروجه على النظام والتحاقه بالمعارضة يعني ـ اكثر مايعني ـ بأنه ليس جميع التكارتة، وليس جميع أبناء الشمال الغربي، وليس كل العرب السنة العراقيين، متواطئين مع النظام، رغباً أو رعباً، في جريمة تزوير وثائق "الشرعية" التي يلوح بها النظام، كلما أراد ان يضرب الاكراد "الانفصاليين" أو الشيعة "المتواطئين مع الخارج"! وهكذا نلاحظ في المقابل كيف ان وجود فرد او بضعة افراد فحسب، مثل التكريتي العربي السني صلاح عمر علي، في صف المعارضة العراقية اليوم إنما يرفد هذه المعارضة بشرعيتها الوطنية العريضة الشاملة، وينفي عنها شبهات "الانفصال" أو "التقسيم" أو "التفتيت"، وينزع من يد النظام واحدة من أهم أوراقه المزورة.

وهذا الذي ينطبق على ابن التكريت (صلاح عمر علي) ينطبق أيضاً ـ مثلاً ـ على ابن محافظة الرمادي (ابراهيم الداوود) انطباقه كذلك على أي معارض، عربي سني، من ابناء الحديثة او عانة او سامراء أو الموصل أي ان هذا الأمر ينطبق عموماً على اي معارض ينحدر من منطقة الشمال الغربي، التي منها او من نسيج بنائها الاجتماعي والقرابي يستمد النظام اغلب مقوماته واسباب بقائه واستمراره، حتى بعد انطواء عام كامل طويل منذ هزيمته العسكرية والسياسية المروعة.

ومن جهة رابعة فإن انتماء طائفة العرب السنة العراقيين إلى "الاكثرية الثقافية للوطن العربي"، اي الى جموع السنة الناطقين باللسان العربي، من شأنه ان يرفض اي مشروع للتغيير السياسي في العراق ـ يشارك فيه في المقدمة عرب العراق السنة ـ بروافد ايجابية، سيكولوجية وسياسية، من الصعب تماماً، بل من المحال ان توفرها اية طائفة عراقية أخرى.

ذلك ان وجود عرب العراق السنة في مقدمة اي مشروع للتغيير السياسي الجذري للعراق، من شأنه ان يطمئن دول الجوار العربي بأن عراق الغد المأمول سوف يبقى واحداً موحداً منتصراً على وساوس التجزيء الجغرافي والسياسي، وهواجس التفتيت المذهبي او اللساني او الإثني، شمالاً وجنوباً.

وكذلك فإن وجود عرب العراق السنة في صدارة التغيير السياسي الجذري، المنشود، من شأنه ان يطمئن دول الجوار - خصوصاً دول الخليج العربية - بأن عراق مابعد التغيير المأمول لن يكون ساحة نفوذ استثنائي، اكبر مما ينبغي، للدولة الإيرانية المجاورة.

بل لربما من المشروع ان نلاحظ بأن هذا الدور المحوري، المنشود لعرب العراق السنة في مشروع اسقاط النظام الحالي، هو دور بمثابة شرط جوهري، سيكولوجي وسياسي، يطلبه بالحاح وإلحاف المحيط العربي - بأغلبيته الثقافية، العربية السنية - كورقة ضمان في اليد من أجل ألا يتحول العراق مجدداً، غدا او بعد غد، الى مصدر تهديد، من نوع آخر، للأمن العربي في دائرتيه الخليجية والقومية.

ومن جهة خامسة - اخيراً - يبدو ان دور العرب السنة العراقيين في اي مشروع لتغيير النظام السياسي في العراق هو دور فاصل أيضاً في تقرير مستقبل السلام المجتمعي الداخلي في العراق، من حيث مقادير الوئام، أو انصبة الخصام، بين مختلف الطوائف العراقية، في حالة انهيار الحكم المركزي الحالي، وحدوث حالة من الفوضى العارمة في البلاد. بعبارة اخرى يبدو ان على المعارضة العراقية الحالية ان تبذل جهوداً جبارة في سبيل اقناع العرب السنة العراقيين بأنهم لن يتعرضوا لأعمال انتقام جماعية، او مجازر او مذابح، في حالة سقوط النظام الحالي، فإذا امكن تقديم مثل هذه الضمانات لعرب العراق السنة، فأغلب الظن ان العراق لن يشهد ساعتئذ حروباً طائفية هوجاء، تنفلت في اثنائها الغرائز من عقال العقل، وتتفجر فيها كوامن القهر المكبوت والغيظ الكظيم، وتدور فيها، إلى مالانهاية، دوامة الثارات والثارات المقابلة والانتقامات المقابلة.

في هذه الحالة، عندما يفور التنور وتبتلع جهنم الكون العراقي، فالأغلب - لاسمح الله - أن تصبح حرب لبنان الطويلة مجرد دعابة عابرة حين يجد الجد في العراق وتلتهم النار كل الطوائف والجماعات في العراق، من الشمال الى الوسط إلى الجنوب، أن لغة التهويل الدرامي لاتنفع، ولكن لغة الاستسهال الساذج لاتصلح كذلك! ولذلك يبدو انه إذا اطمأنت اليوم جموع العرب السنة العراقيين على سلامة مستقبلهم وعلى أمنهم وعلى أمن أهاليهم وأرزاقهم، في حالة سقوط النظام الحالي، فالأرجح أن على جميع طوائف العراق الأخرى، ان تطمئن أيضاً على سلامة مستقبلها وعلى سلامة العراق من الحروب التي يقتل فيها أهل الديار أهالي ديارهم.

في فندق من فنادق وسط لندن، في أواخر مارس ١٩٩١، كنت اتحدث مع قيادي عراقي معارض - هو الناطق في لندن باسم منظمة العمل الإسلامي بالتحديد - وكنا نتذاكر "أخر الأخبار" الواردة يومئذ من عراق مابعد الهزيمة.

فجأة أطرق الرجل برأسه وغرق في لجة من الصمت عميقة ثم التفت نحوي وقال: "هل تعرف؟ أنني أدعو الله في هذه الساعة الا يصل الثوار الاكراد الى مدينة الموصل، اتمنى ان تثور الموصل الآن ضد النظام قبل أن يصلها الاكراد"

قلت له: "لماذا"؟.

أجابني: "ان السنة العرب في العراق خائفون اليوم، وخائفون جداً من ان تتوالى التداعيات، أخذ بعضها برقاب بعض، الى ان ينقلب العراق كله الى ساحة مجنونة ينتقم فيها الناقمون على النظام من النظام من خلال الانتقام الجماعي العشوائي الأعمى من جميع العرب السنة، ظالمهم ومظلومهم، فاجرهم وبرهم".

وفي ذلك المساء اللندني قال لي الناطق باسم منظمة العمل الإسلامي في لندن الذي كان قد وصل الى لندن منذ أيام فقط.

"إن اسمى امانينا ان يتحرك العرب السنة في الشمال الغربي بأنفسهم ليضربوا بأيديهم، هم انفسهم، على أيادي السفهاء منهم من عصابة النظام، ان هذا هو الطريق الوحيد لانقاذ العراق من عواصف الانتقام الأعمى والانتقام الأعمى المتبادل".

بعد سنة كاملة من هذا الحديث لايزال علينا ان نمعن النظر في الأشياء العراقية، ولايزال علينا ان نكتشف إلى اي مدى يملك عرب العراق السنة ان يعتقوا رقابهم من رقة النظام، وإلى اي مدى اقتربت المعارضة العراقية من قلوب العرب السنة العراقيين ... واقتربوا هم من عقلها وقلبها.

(انتهى)

«التاريخ الذي اهمله أهله وجنى عليه الأغراب»

الكوراث والنكبات الوطنية هي الأساس الذي بنيت عليه الوحدة العراقية لا البطولات الفردية ولا "العروة المفقودة"

كثر القول والكتابة حول ماينبغي ان يرسم لمستقبل العراق السياسيَ، وعن ايَ من انظمة الحكم هو الاصلح له. وماهي المبادئ والأسس الصالحة لارساء قواعد حكم جيد جديد. ولو جمع ماقيل وماكتب منذ ان حلّت الهزيمة المروّعة بنظام البعث العراقي نتيجة عدوانه على دولة الكويت، ولا اقول قبلها - لما وسعته مجلدات ومجلّدات.

ويكتب ويقال في هذا والنظام مازال قائماً مصرّاً على البقاء وهو يطالع بوجه صفيق أسود متحدٍ جماهير الشعب العراقي البائس في كل يوم وكلّ دقيقة.

وكان منطق الاسبقية يقضي بالبحث عن الوسائل لاسقاطه وليس إضاعة الوقت في البحث عن بديل له. واشغال الاذهان بالحديث عنه وكثيراً مادعوتُ الى هذا بما كتبت وناشدتُ. إلاّ ان القوم كانوا في شبه غيبوبة وجُدٍ صوفيٍ يشخصون بانظارهم عبر المحيط ليخرج لهم المنتصرون كستنائهم من النار ويخلصوهم من رهق الانتظار ثم ليدعوهم إلى تولي زمام السلطة .. هكذا وبكلّ بساطة.

وابتعدت عن هذه الحلبة قدر مااستطعتُ. وانىَ لي هذا وفي كلَ يوم يقتحم الساحة قلم جديد يغري بالردَ او التعليق، وفيه الكثير مما لايتسم بالموضوعية والاحاطة، نصيبه من العلم بالسياسة وقوانين الدول، ومن المعرفة بتاريخ العراق الحديث، كنصيب ذلك الرجل الذي قرأ موضوعاً في الفلسفة وقرأ بحثاً عن الصين فكتب مقالاً عن الفلسفة الصينية .. على حَد قول الكاتب الالمعي [جورج برناردشو].

ويبدو القصور على أشده وأظهره عندما يستخدمون وقائع تاريخ العراق السياسي بالشكل الذي يوصلهم الى النتيجة التي افترضوها لأنفسهم مقدماً، مسقطين منها الشواهد والادلة التي تبعدهم عن مقصدهم. وهم بذلك لايقدمون خدمة للجموع العراقيَة ولا يخدمون القضية التي ندبوا أنفسهم لها ويهينون التاريخ.

ومضت الاقلام بعيداً وبلغت حداً وجد أربابها الجرأة في انفسهم ليحددوا من سيكون ومن لايكون لائقاً بتسلّم مقاليد الحكم. بل رأى بعضهم كالاستاذ (حافظ الشيخ) أن الضرورة تدعو الى (بطل منقذ). وعبادة الابطال في الشرق الادنى عادة شائعة.. ووضع هذا (البعض) شروطاً لصفات يجب ان تتوفر فيه. فبيت قصيدنا الاستاذ (الشيخ) مثلا راى ان يكون البطل المنقذ عربَياً سنياً وقال عنه انه سيكون "العروة المفقودة" اليوم - من قوى المعارضة العراقية فهي التي تحتاجها لتجمع الشمل وتقضي على اسباب التفرقة والتشتت وهي التي ستصون الوحدة العراقية. وعاب على تلك المعارضة قلَة تمثيل العنصر السنيَ فيها الواجب الوجود واللائق وحده لحكم العراق.

اني لأعطي بعض العذر لهذا الكاتب وامثاله وللداعين إلى هذه الفكرة.

فبالشكل الذي دوّن المؤرخون العراقيون عامةً، تاريخ العراق. وبالشكل الذي قدمته الكتب الدراسية الرسميّة للناشئة العراقيين - يميل الباحث القاصر عن السباحة في موجه المتلاطم وجوّه العكر الى اعتناق هذه الفكرة - ويشتد عزمه في التمسّك بضرورة "العروة الوثقى" وافتقادها، ولزومها للمحافظة على الوحدة العراقية. والوسيلة الوحيدة التي لاوسيلة غيرها لانقاذ البلاد من اخطار التمزق. اعني بتسليم الزعامة السياسيّة مبدئياً الى (بطل، عربيّ، مسلم، سنيّ، عراقي).

تخيلت نفسي بعد فراغي من قراءة مقاليّ الاستاذ وكأني اعيش في الجو الذي خلقه زوال الخلافة وسلطانها اثر غزو المغول في العام ١٢٥٨م. والحيرة التي انتابت اولي الرأي من علماء وفقهاء فيمن يكون صالحاً لتولي الحكم، بل عادت بي الذاكرة الى ماقبلها بقرون ثلاثة عندما آلت السلطة السياسيّة في الامبراطورية العربية الى سلاطين وملوك اجانب واحتدمت المناقشة حول من يصلح للحكم ومن لايصلح. ومع ذلك فقد كانوا أوسع فكراً وارحب صدراً من الاستاذ حافظ الشيخ. فلم يتقيدوا بالمذهب ولا بالعنصر غالباً[1] وبصورة عامة.

"والعروة المفقودة" الذي نوه بها كاتب المقال هنا هي الاقليّة العربيّة السنيّة

١- من ذلك ماجاء في "شرح مقاصد الطالبين في علم اصول عقائد الدين" لمسعود بن عمر المعروف بالتفتازاني (١٣١٢ - ١٣٨٩) ج٢ ص٢٧١: "وقد ذكر في كتبنا الفقهية انه لابد للأمة من امام يحي الدين ويقيم السنة وينتصف للمظلومين ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها ويشترط ان يكون مكلفاً، مسلماً، عدلاً، حراً، ذكراً، مجتهداً، شجاعاً، ذا رأي وكفاية، سميعاً بصيراً ناطقاً قريشياً، فان لم يوجد في قريش من يستجمع الصفات المعتبرة، ولي كِناني، فان لم يوجد فرجلٌ من وُلد اسماعيل فان لم يوجد فرجل من العجم" اه [هذه الحاشية وغيرها مما سيرد، لم تكن من ضمن المقال الاصلي الذي قُدم للشرق الاوسط" وقد ارتأيت اضافتها هنا توخياً لأكثر الفائدة].

التي يراها الرابطة بين حلقات المعارضة العراقية والكفيلة وحدها بالمحافظة على وحدة الراق وصيانتها.

ولو عُرض تاريخ العراق عرضاً صحيحاً، ولو قُرئت وقائعه السياسية بتعمق وتجردَ لوجد الكاتب المحترم وغيره ممن يرى رأيه ان تلك "العروة" التي افتقدها كانت دائمة الوجود وباستمرار منذ سبعين عاماً ونيفَ. وبأنها اختراع بريطاني صرف، ليس لأحد ان ينافس تلك الدولة براءة اختراعها له.

ففي شهر آذار (مارس) ١٩٢١، اجتمع مؤتمر للامبراطورية في القاهرة - ترأسه (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات آنذاك وسمي بمؤتمر "الشرق الأوسط"، وفيه تقرر ان تسلمُ مقاليد الحكم في العراق الى الاقليّة العربية السنيّة. وبعبارة ادقَ إلى طبقة حاكمة تكاد تكون كُلهَا سنية وليست عربيّة بالضرورة - وقوامها ضباط الجيش العثماني المنحلّ[٢] وان يقوم على رأسها ملك سنيّ عربيّ دستوري - وكانت خريطة العراق بحدودها المقررة حينذاك لاتضمّ ولاية الموصل وتتألف بمجموعها من المحافظات الحالية: نينوى ودهوك وكركوك واربيل وسليمانية. فالعراق (العربي)[٣] الذي تقرر استحداثه دولياً كان يتألف من ولايتي بغداد والبصرة وحسب. ولم يكن في الحسبان ادخال ولاية الموصل عليه وهي ولاية غالبية سكانها المطلقة من الكرد الذين يدينون بالمذهب الشافعي. وفيها تركمان سنة وشيعة وكلداشوريون مسيحيّون وشبك كُردٌ ويزيدية كرد. فقد كانت النية متجهة بصورة جدية الى خلق كيان كردي - رداً

٢- كانت الشيعة تستنكف عن ادخال ابنائها في الخدمة العسكرية العثمانية ولذلك لانجد بين الضباط المحترفين فيها شيعياً عراقياً واحداً.

٣- تفرق كتب الجغرافيا والتاريخ التي دونها الاقدمون بين مادعي بالعراق العربي والعراق العجمي وهو اقليم يقع في الجنوب الغربي من ايران وخوزستان جزءٌ منه.

على إدعاء تركيا بالولاية وحرصاً على ابقائها ضمن دائرة النفوذ البريطاني بسبب نفطها وموقعها الستراتيجي. كان هذا التصميم موجوداً قبل التوقيع على معاهدة (سيڤر) كما يتبين من الوثائق البريطانية التي تؤيد وجود اقتراح بخلق دولتين كرديتين مستقلتين واحدة في بوتان وحكاري. والأخرى في بهدينان وصوران انظر الملحق الثاني في آخر الحوار الصحفي.

بعد مرور ثلاث سنين ونيّف طرأ تغيير جوهريٌ - بعد تذبذبٍ وعدم استقرار في السياسة الامبراطورية البريطانية حيال دولة العراق الجديدة فقد رست على أن تضم ولاية الموصل. ويعدل نهائياً عن انشاء كيان سياسيٌ كرديٌ مستقلٌ ولهذا سببه.

عندما جيء بفيصل ابن الحسين ونصب ملكاً على العراق (ناقصاً ولاية الموصل) كانت الدولة الجديدة تتألف من ٧٩٪ من العرب الشيعة و١٨٪ من العرب السنة و٣-٤٪ من الكرد الشيعة والمسيحيين. وبضم الولاية تقاربت النسبة العدديّة. لان الاكثرية الكردية السنيّة في حالة ضمّها الى الاقلية العربيّة السنية زائداً الاقليّة المسيحية (الكلداشورية) الكبيرة تغدو المعادلة السيّالة ٤٥٪ مقابل ٥٥٪ ولكن الشيعة بقيت الاكثرية المطلقة في بلاد كان عدد سكانها الكلي لايتجاوز الملايين الثلاثة.

هذه المعادلة السيّالة غير المضمونة النتائجٌ[٤] كانت حصيلة دراسة بريطانية وهي ليست وليدة خاطرة طارئة او نزوة سياسيّة مؤقتة فقد كان المنطق البريطانيٌ على ضوء الموقف في الشرق الاوسط والمصالح والنفوذ المجزء هناك

---

٤ - يطلق الجبريون (علماء الجبر والمقابلة) العرب والاسلام تعبير "المعادلات السيّالة" على تلك المعادلات الجبرية التي تخرج باكثر من ناتج واحدٍ.

بينها وبين فرنسا – ان يُسلم الحكم في العراق لطبقة حاكمة سنيّة ولا اقول للاقلية السنيّة. ولأسبابٍ عملية منها: ان الشيعة في حينه لم يكن لديها طبقة متعلمة عثمانية النجاد لعزوفها عن المدارس العثمانية. كما كانوا يأنفون الدخول في سلك الوظائف الحكومية. كان هذا سبباً هامشياً في الواقع يلجأ اليه احياناً خصومهم ويروجه الموظفون البريطانيون. فبعد قيام الحكم الوطني اقبل شباب الشيعة على الوظائف ودخلوا الكلية العسكرية دونما تحفظ. وبفضل مدارسهم الدينية والطائفية الخاصة ربما كانت نسبة المتعلمين الذين يتقنون القراءة والكتابة تفوق بينهم نسبة المتعلمين من المجموعات السكانية الأخرى القومية والمذهبية . الاسباب الحقيقية لخلق "العروة" كما يسمها الاستاذ (الشيخ) وتسليمها زمام الحكم هو ان بريطانيا كانت تتطير من التهديد الدائم بالاستظهار الشيعي ومازالت ثورة العشرين حيّة ماثلة بكل مضاعفاتها ونتائجها كما ان حَلّ قضية الحكم العراقي بهذا الشكل يتفق والمركز السياسي الممتاز الذي رست عليه مصالحها في الشرق الاوسط وبقاعدتيها في كلّ من فلسطين والاردن، ونفوذها في مصر. وكذلك لوجود ايران الجارة الشيعية التي لم يكن حكامها قط في وفاق معهم.

هناك سبب آخر لايمكن اغفاله:

فالكرد الذين كانت نسبتهم الى مجموع السكان الكلي تبلغ ٢٠٪ على أقل التقدير، لم يقرّ قرارهم قط على التخلي عن حقّهم في تقرير مصيرهم وعن حلمهم في الاستقلال وتأسيس كيان كردي. رغم تخلّي البريطانيين عن الفكرة نهائياً في العام ١٩٣٢، فكانت هناك انتفاضات مسلّحة طابعها الغالب قوميّ والاقلية العربيّة السنيّة وحدها اضعف من ان تتصدى لها دون المساعدة والتأييد

من العرب الشيعة.

ليس هناك من وصف ادق لهذا التكوين الديموغرافي العجيب الذي خلقت منه بريطانيا دولةً ولا أوفى استيعاباً من وصف الملك فيصل الأول الذي جاء في مذكرةٍ كتبها ووزعها على طائفة من رجال الدولة المقربين تتضمن اراءه ومعتقداته ونظراته في مستقبل الدولة التي وضع على رأسها[٥] وفيها قدر كبير من الحقيقة قياساً للوضع في ذلك الزمن. وقبل انتقالي بالقارئ إلى المرحلة الأخرى من تعليقي هذا، بودّي اثبات نقطتين لاسبيل الى اغفالهما:

---

٥ – قال العراق مملكة تحكمها حكومة عربيّة سنيّة مؤسسة على انقاض الحكم العثماني وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً اكثريته جاهلة بينه اشخاص نوو مطامع شخصيّة يسوقونه للتخلص منها بدعوى انها ليست من عنصرهم، واكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً الى نفس الحكومة الاّ ان الاضطهادات كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنّهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم الى هنين المذهبين كل ذلك جعل مع الأسف هذه الاكثرية او الاشخاص الذين لهم مطامع، الدينيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونم شيعة ويشوّقون هذه الاكثرية للتخلص من الحكم الذي يقولون إنه سنيّ بحت. ولاننكر ما لهؤلاء الدساسين من التأثير على الرّأي البسيط الجاهل.

اخذتُ بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان بقطع النظر عن الاقليات المسيحية التي يجب ان لانهملها نظراً الى السياسة الدوليّة التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك ..... كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات (؟) تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم وتعكر صفو البلاد وسكونها فاذا لم تعالج هذه العوامل باجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معاً ردحاً من الزمن حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق وتتكون الوطنيّة الصادقة وتحلّ محلّ التعصب المذهبي والديني، هذه الوطنيّة التي سوف لاتكون =

فأنا عندما اشير الى الاقليّة السنية العربية – اقصد بطبيعة الحال طبقتها الحاكمة والممتازة بجامها ومركزها الاجتماعي والمالي الى جانب الطبقة المتعلمة ولااقصد السواد الاعظم من تلك الاقلية ومن هؤلاء اعضاء الأسر المعروفة في العهد العثماني وجُلهَا مستعربة وليست عربيَة خالصة.

والنقطة الثانية التي اودّ ان تصاحب القارئ حتى نهاية التعليق هو ان شيعة العراق يختلفون عن شيعة ايران. فهم عربٌ يعتزون بارومتهم قبل ان يعتزوا بعقيدتهم. في حين يحاول الشيعة الفرس اخفاء النعرة القومية بغطاء كوسموبوليتيَة التشيّع. فقد اعتبروا انفسهم خلافاً للحقائق التاريخية انهم اصله وعلى ارضهم نبتت فكراته. وانهم قادته في العالم الاسلامي. والتشيّع منبتُه العراق. والشيعة في ايران لم يكونوا قطّ اغلبيَة الاّ في اواسط القرن السادس عشر الميلادي عندما فرضه الحكام الصفويون مذهباً رسمياً للبلاد وارغموا عليه الاغلبيَة السنيَة.

= الاّ بجهود متمادية وبسوْق مستمر من جانب الحكومة بنزاهة كاملة، فالموقف خطر. وفي هذا الصدد اقول وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لايوجد في العراق شعب عراقي بعد بل توجد كتلات بشرية خالية من اي فكرة وطنية مشبعة بتقاليد واباطيل دينية لاتجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء ميّالون للفوضى مستعدون دائماً للانتقاض على اي حكومة كانت. فنحن نريد والحالة هذه ان نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه ....

ووصف فيصل البلاد في مفتتح مذكرته هكذا "ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية...".

[تجد النص الكامل من هذه المذكرة في تاريخ الوزارات العراقية ج٣ ص٣٠٠ وما بعدها وكذلك في قسم الملاحق من كتاب مذكرات جعفر العسكري. ويعتقد أن فيصلاً كتبها في وقتٍ ما من الشهرين الاخيرين للعام ١٩٣١.

وبغضّ النظر عن هاتين الحقيقتين فنحن العراقيين مارأينا الشيعة يـ . دثون عن رغبة في انتزاع مقاليد الحكم لأنفسهم او الاستئثار بالسلطة او المشـر في الحكم على اساس الاغلبيّة العدديّة. وقبل أن تجتاح العقائد السياسية الساحة في مفتتح النصف الثاني من هذا القرن – فأن الباحث عن الارهاصات، والانتفاضات المسلّحة التي تخللت تلك الفترة بل ومابعدها ولنقل خلال سبعين عاماً – ماكان ليجد فيها غير محاولات من جانب اهل الجنوب لتأمين مساواتهم في حقوق المواطنة وبعد أن قرضت عليهم واجباتها. بما في ذلك فك الطوق الذي وضعه البريطانيون في عنق العراق – طوق الاستئثار بالسلطة من قبل طبقة معينة ينتمي افرادها الى اقلية مذهبيّة. كاسلوب من اساليب التظلم من مساوئ دكتاتورية الحكومة وتوزيعها السلطة على اساس الولاء الحزبي (في السنوات الأخيرة) والعشائري والأسري والمديني (في كل وقت).

وماجرى في العراق من الانتفاضات المسلّحة في الجنوب الشيعي وان كان تعبيراً أبكمَ لتلك العزلة السياسية المفروضة من بغداد وما اختفى تحتها من حرمان وبؤس الاّ انها بدت مظهراً من مظاهر النزاع الحادّ على السلطة واداة تآمرٍ لحكومات الاقلية السنيّة وعليها، لتنال حصتها من العقاب والقصاص فيما بعد.

وحال الكرد والاقليات المسيحيّة في ولاية الموصل (اصبحت جزءً من العراق في العام ١٩٢٥) مثل حال الجنوب الشيعي. لايشفع للأولين منهم كونهم من السنّة فبعد ان افقدتهم الخطة البريطانية في تكوين الدولة الجديدة املهم في حكم محلّي او ذاتي ولا نقول الاستقلال. وبعد ان ربطتهم بسرج حكومة بغداد تحقيقاً للموازنة الطائفية كما ذكرنا، راحت انتفاضاتهم المسلّحة تتوالى اعتباراً

من العام ١٩٢٤ فصاعداً - سعياً كشيعة الجنوب الى المساواة في حقوق المواطنة وتأكيداً على تراثهم القوميّ.

وعجزت حلقة الوصل هذه، وهي التي يطلق عليها كاتب المقال مصطلح "العروة" - عن القيام بدورها في حكم البلاد عجزاً مخيفاً طوال تلك الفترة. فالواقع والاحداث العنيفة التي حفل بها تاريخ العراق الحديث هي ابلغ دليل على هذا العجز. واليك مجملاً لأظهر البيّنات على ذلك الفشل:

في العام ١٩٢٤ جردت بغداد حملة عسكرية على مدينة السليمانية مؤلفة من وحدات للجيش العراقي الحديث التكوين ومن بعض القوات الجوية والبريّة البريطانية وتمّ احتلال المدينة مركز الادارة الكردية.

وفي شهر ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٣٠ نشب قتال مرير داخل المدينة نفسها بين قوات الحكومة وبين الاهلين بسبب قيام حكومة بغداد بالتدخل بالانتخابات النيابية وتزييف ارادة الناخبين باخراج مرشيحها. وقدر القتلى بالعشرات فضلاً عن الجرحى.

وفي ١٤ من تشرين الثاني (اكتوبر) من العام نفسه جردت حكومة بغداد حملة عسكرية واسعة النطاق على كردستان أطلقت عليها البيانات الحكوميّة وصف (الحملة التأديبية) وشاركت فيها القوة الجوّية البريطانية.

هذه الحملة دامت ستة اشهر، ولجأت حكومة بغداد خلالها لأول مرة الى الاساليب العثمانية في معالجة امثال هذه الانتفاضات. واقصد حرق القرى واتلاف المزروعات ومصادرة الماشية.

وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ قامت الحكومة بسوق معظم وحدات الجيش العراقي بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد بارزان وحلفائها

واضطرت بعد اخفاقٍ متتالٍ الى الاستعانة بالقوة الجويّة الملكية البريطانيّة. وقد تَمّ تدمير ٧٥ قرية من الجَو خلال ذلك.

وفي خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٣٣ أوقعت الحكومة مذبحة شنعاء بالآشوريين راح ضحيتها اكثر من ستمائة من الابرياء. احدثت هذه المذابح دويّاً عظيماً في اوروبا وفي عصبة الأمم. فقد تبين انه قضي على اكثر من نصفهم (٣١٧) بينهم نساء واطفال باستدراجهم ونزع سلاحهم ثم حصدهم بالمدافع الرشاشة وهم داخل البيوت والقضاء على جرحاهم طعناً بالحراب في قرية (سميل) في حين جرى اعدام فوري للمئات الأخرى بعد استسلامهم ودون اي اجراءات قضائية.

هذه المذبحة التي هزّت ضمير الرّاي العالمي في حينه اصبحت الاسلوب الذي اتبعته حكومات بغداد في معالجة ثورات الجنوب الشيعي كما سيأتي تفصيله.

على ان هذه المذبحة مثّلت في الواقع مرحلة "رئيسة في تاريخ" العروة السنيّة" أو حكم الاقلية السنيّة. وفي هذا بعض تفصيل.

الآشوريون سكان حكاري انحازوا الى جانب الحلفاء خلال سنوات الحرب العظمى الاولى ورغم الشعور بالواجب الأدبي تجاههم فان بريطانيا قامت بتزويد الطائرات العراقية بالقنابل لالقائها عليهم. وانبرت للدفاع عن العراق أمام عصبة الأمم عندما وقف متهماً بارتكاب تلك المجازر.

الحكومة التي اقدمت على هذه الاجراءات القمعية وهي حكومة (رشيد عالي الگيلاني) سميت في الحوليات العراقية وعلى الصعيد الشعبي والاعلامي [بالحكومة القوميّة] وعلى اثر عمليات القمع تلك وبها بدئي باستبدال اصطلاح

"الوطنيَة" اشارة الى الوطن العراقي، واحلال اصطلاح "القومية" محله. إشارةً الى الزعم بأنَ الأمة العربيَة تعرضت الى تهديدٍ من قبل قوميَةٍ أخرى يمسَ كيانهاوعزَتها.

وانجبت تلك المأساة المروَعة بطلا جديداً هو الفريق (بكر صدقي) صاحب اوَل انقلاب عسكري لافي العراق وحده بل في العالم العربي.

ومن المفيد هنا ان نذكر سبباً لهذا التنكيل الوحشي لم يخف عن عددٍ من المؤرخين العراقيين. فقد قصد به وبالمزاعم التي قدمتها تلك الحكومة القومية توجيه الرَاي العام عنصرياً وطائفياً توجيها يهدف الى تحويل الاهتمام عن الغليان وروح الثورة التي كانت تعصف بالجنوب الشيعي – بسبب اخطاءٍ سياسيَة متراكمة، وبالشكل الذي سنعرض تفاصيله بعد قليل.

وصف مدوَن تاريخ معروف ماكانت عليه حال الجنوب الشيعي بالعبارة التالية:

"كان الجنوب يغلي غليان المرجل فقد تسلحت القبائل وانتشرت روح التمرد وعمت الفوضى سائر الانحاء وكثرت الرشوة بين الموظفين وتعطلت التجارة وتوقفت الزراعة وتسرَب اليأس من الاصلاح الى النفوس كافة"(٦)

وفي ١٣ من آذار ١٩٣٥ بدأت العمليات العسكرية في الجنوب لقمع ماعُرف بثورة [الدغارة] تلك الثورة التي عَمت مساحة من الارض تزيد عن ستين الف كيلومتر مربع. بشمولها محافظات {الحلَة والديوانية وكربلاء وديالى}. واعتمدت حكومة بغداد في سحقها على خبرة العسكريين البريطانيين الذين رافقوا الحملة. وجرَبت خلالها وعلى اثرها تلك الاساليب الوحشية التي كانت ستصبح اسلوب العمل Modus Operandi في كلَ حركةتأديب عسكرية تالية هناك

٦ – النص مقتبس من عبدالرزاق الحسني [تاريخ الوزارات العراقية ج٤ ص٥٨]. الطبعة الثالثة.

وبتصاعد مطردٍ وتفنّن في اساليب التدمير والعقاب.

وفي ايار (مارس) من السنة عينها اندلعت الثورة التي عرفت في الحوليات العراقية بـ(ثورة الرميثة الاولى). واستعانت حكومة بغداد بالقوة الجوية البريطانية لاخمادها. بمناسبة هذه الانتفاضة اصدرت الحكومة مرسوم الاحكام العرفية السيء الصيت. وهي وسيلة لاضفاء القانونية على ما اقدم عليه واضعه وصاحب فكرته وزير الداخلية آنذاك وهو (رشيد عالي) من اجراءات ولاطلاق يد قائده (بكر صدقي) حرّة في مباشرة عمليات القتول القضائية والفتك بالسكان: ثوارهم وابريائهم على حدٍ سواء.

في نهاية شهر ايار (مايس) بالذات وفي العام ١٩٣٥ شبّت نار الثورة التي عرفت بثورة (سوق الشيوخ) وتم خضدها بقسوةٍ متناهية. وجرى اتلاف متعمد لمساحات عظيمة من المزروعات وقطعت آلاف من اشجار النخيل عقاباً وتأديباً وعلق عددٌ من المواطنين على اعواد المشانق وسيق عشرات من المثقفين والمواطنين الى المجالس العرفية واثقلوا باحكام جائرة: كان التدمير وحرق القرى واتلاف المزروعات يتم وفق تعليمات سريّة موجهة من وزير الداخلية (الگيلاني) كتابياً.

وفي شهر آب (اغسطس) من العام نفسه نشبت ثورة كردية ثانية في منطقة بارزان. عاونت القوة الجوية الملكية البريطانية على اخمادها بدكّ مواقع الثوار دكاً منظماً وعلى شكل موجات متعاقبة. وارسل المجلس العرفي العسكريّ الى المنطقة فواصل بدوره اصدار احكام الاعدام والسجن طوال ثلاثة اشهر متنقلاً

---

٧ – يروي القانوني عبدالرحمن خضر العضو المدني في ذلك المجلس أن المحكمة افرجت عن اثنين من الفلاحين لانتفاء الدليل. فبعث (بكرصدقي) بمن يطلق الرصاص عليهما وهما خارجان من سراي الحكومة ويرديهما قتيلين حال خروجهما. [المرجع السالف].

بين اقضية عقرة والزيبار والموصل.

وفي تشرين الأول (اكتوبر) من العام نفسه زحفت قطعات الجيش على جبل سنجار لقمع ما عرف بثورة الكرد اليزيدية ففتك بالعشرات من الابرياء وارسل مجلسه العرفي العسكري الى المشنقة والى السجون عدداً يزيد عن عدد اليزيدية المسلحين الذين واجهوا القوات الحكومية الزاحفة عليهم.

وفي شباط (فبراير) من العام ١٩٣٦، قامت انتفاضة مسلّحة اخرى في لواء المنتفق وعرفت بثورة (بني ركاب).

وبعدها بشهرين ونيفً شبت نار ثورة (الرميثة الثانية). واستخدم قائد الحملة (بكر صدقي) الذي اغرق بالامتيازات والترقيات - بناء على تشجيعٍ واوامر كتابية صريحة من وليّ نعمته (رشيد عالي) وزير الداخلية نهاية القسوة والصرامة. وتجاوز اسلوب القتل القضائي عن طريق المجالس العرفية باللجوء الى الاعدامات الفورية مثلما فعل قبل سنتين ونيف في شُعاب جبل (بيخير). ويورد مدير الشرطة العام وقتذاك مثلاً لا يسعني اغفاله. قال:

«قبض الجيش على ثلاثين ثائراً اعتبرهم (بكر صدقي) أسرى حرب. أمر برميهم بالرصاص وتولت بلدية الديوانية دفنهم في حفرةٍ واحدة.»

كانت حكومة الاقلية السنيّة تفضّل استخدام القوة دائماً لاخماد الانفجارات السياسية على تفهّم اسباب الشكوى والعمل على ازالتها بالحسنى.

ليس هناك ماهو ابعد من الحقيقة والمنطق ان توصف هذه الانتفاضات المسلحة العديدة التي شملت معظم رقعة البلاد - بالعفويّة او الطيش أو بانها نتيجة الولاء الذي يربط الفلاح او القروي برئيسه وشيخه فيصدع بأمره عندما يطلب منه دون تردد، الاّ بعد شعورٍ طويلٍ بالاهمال والغبن ومعاناة شاقة لعتّو

الادارة وصلفها وابتزاز موظفيها. لابَد وان هذا الثائر يملك الحدَ الأدنى من الشعور الذي يميزه عن البهيمة بأنه قد يفقد حياته في معركة شيخه.

فشلت الحكومات المؤلفة على الشكل الذي رسمه البريطانيون. ومن نتائج فشلها كان الانقلاب العسكري الذي قام به (بكر صدقي) في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ على الحكومة التي اعتمدته في قمع هذه الحركات واغرقته بالترقيات والامتيازات. انقلابٌ فرانكشتاني لامراء فيه تلته سلسلة من الانقلابات بلغت حتى آخرها في ١٩٦٨ ثمانية عشر وتعاقب خلالها نموذج جديد من الانقلابيين العسكريين المنقذين اخصَ منهم بالذكر عصبة اربعة. زجت حماقتهم وانانيتهم الشعب العراقي باجمعه في اتون الحرب العامة الثانية، بقيامهم بتلك الحركة التي عرفت بحركة مايس (ايار) ١٩٤١، ولم يكن هناك احتمال واقعي اتعبوياً او ستراتيجياً كان ام سياسياً يفترض وصولها الى البلاد.

انفرد المؤرخون العراقيون والعرب بصورة عامة باعتبار هذه الحركة حركة وطنيَة، وبرروا تعاون القائمين بها مع أبشع نظامين عرفتهما البشرية، بانها حركة قامت ضدَ بريطانيا عدوة العراق.

وفي حلبة الصراعات العسكرية، ولعبة السياسة الخطيرة – عندما يتعين على جهة او فريق ان يختار المعسكر الافضل والأصلح والاضمن، لاسبيل حتى لمن يملك ادنى قدرٍ من العقل والتمييز الى تقديم سؤال: «ضدَ من؟» على سؤال «مع من؟».

لاريد الخوض في الآثار المدمّرة التي خلفتها هذه الحركة الهوجاء والندوب التي احدثتها. ووجه الغرابة هو ان القائمين بها بكل ماصبوا من كوارث وويلات على مجموع الشعب العراقي مازالوا يحتلون مراكز البطولة وتتنعم اسماءهم بلقب الشهادة في بطون كتب التاريخ.

*** *** ***

تمسك النفوذ البريطاني بتركيبته السياسيّة تلك، رغم هذا. وخفت قوته الجويّة الضاربة في العامين ١٩٤٣ و١٩٤٥ بخاصةٍ الى انقاذ الجيش العراقي من الحصار المحكم الذي ضربه الثوارالكرد عليه.

في العام ١٩٤٨ بدأ صقيع الحرب الباردة يزحف على اجواء السياسة العالميّة وهبّ اعصارها الثلجي المهلك ليلفح وجوه الشعوب ويدفع الدول الى تعيين موقفها من المعسكرين المتصارعين. وبدت صيغة "عدم الانحياز" نكتة الموسم عند دهاقنة السياسة وعلماء التاريخ، وكانت التكتلات والأحلاف. فقد آض العالم كلّه ميدان صراع عنيف خفيّ وعلني بين العالم الشيوعي والاشتراكي وبين العالم الديمقراطيّ الغربي.

في اوّل هذه الفترة حصل تغيير طفيف في بنية الحكم والسلطة في العراق. خيل للمتتبعين بأنّ الطبقة الحاكمة كانت مستعدّة للتنازل عن بعض امتيازها في احتكارها السلطة، عندما اسندت رئاسة الوزارة الى سياسيّ وقانوني من شيعة الجنوب عُرف بمواقف حديّة وخلصت سمعته تقريباً مما كان يلصق برجال الحكم من فساد وطمع، بل رأى بعضهم هذه خطوةً جديّة لاعادة النظر في لعبة الحكم ومعالجة جدية للشكوى السياسيّة التي تصاعدت بشكل خطير، بتزايد عدد المثقفين الشيعة ونشاطهم في الاحزاب السياسيّة. فبأسناد رئاسة الحكومة الى صالح جبر الشخصيّة الشيعية، بدا وكأن هناك ميلاً من الطبقة الحاكمة الى إتاحة الفرصة لمشاركة فعلية للأغلبيّة، إلاّ ان الأمر لم يكن كذلك.

كانت هناك ضرورة لاقبل بدفعها.

فقد قضت المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة بوجوب اعادة النظر في جميع المعاهدات غير المتكافئة المعقودة سابقاً بين الدول الاعضاء. وكانت معاهدة ١٩٣٠

العراقية – البريطانية من هذا الصنف.

ان تاريخ النضال ضدّ هذه المعاهدة لم يفتر منذ يوم عقدها في حزيران من تلك السنة. وقد بنى كثير من رجال السياسة العراقيين رصيدهم الوطني على اساس معارضتها او العمل على الغائها او تعديلها وورث الجيل الجديد الحنق على المعاهدة والسخط على واضعيها ووصمهم بالخيانة او بالتفريط بمصالح البلاد، وكان من جملة آثارها انها أبعدت (نوري السعيد) الذي أمضاها – عن رئاسة الحكومة تسع سنوات. وهو يذكر ذلك ويذكره أيضاً اولئك الذين ساندوها ووقعوها معه وكلهم لايرغبون في تكرار ماتعرضت له سمعاتهم ومابذلوا من جهود ليمحوا من ذهن الجمهور ذكرى تلك المعاهدة.

اذن كان إسناد رئاسة الحكومة لاوّل شيعّي، عملاً مدروساً من جانب طبقة الاقلية السنية الحاكمة. فهي تعرف مقدماً بان اي مشروع معاهدة جديدة يحلّ محلّ القديمة سيثير عاصفة هوجاء تهب على اشرعة السفينة القديمة.

لم يكن متوقعاً قطّ ان يمرّ ابرام اي شكل من اشكال معاهدة جديدة مع بريطانيا (قائدة المعسكر الاستعماري الامبريالي الرجعي الخ....) بسلام اكانت متكافئة ام غير متكافئة فالعناصر اليسارية الكبيرة النفوذ ومن ورائها الاحزاب التي جنّدتها الحرب الباردة كانت على الاطلاق تجد اي اعادة نظر في العلاقة السياسية الخارجية مع دولة استعمارية امبريالية أمراً يدعو الى التطيّر ويؤدي الى زجّ البلاد في خضم الصراع الدولي، ويستبدل القيد القديم على السيادة الوطنيّة بقيد جديد.

كانت الدعاية السوفياتية ومن ورائها الاحزاب الشيوعيّة تروج لسياسة الاتحاد السوفياتي ترويجاً ببغائياً اعمى وهي سياسة ترمي الى خلق المتاعب

واذكاء نار العداء ضدّ المعسكر المضاد عند الرأي العام المحلّي وزرع بذور الشك في اي عملٍ سياسيّ تقدم عليه الحكومات المحليّة المنحازة الى مجموعة دول الغرب، ويقول بعض الساسة والمؤرخين ان الغلطة التي ارتكبتها حكومة (صالح جبر) في حينه، هي انها لم تنشر مسودة المعاهدة ليطلع الرأي العام العراقي على بنودها، أمّا انا فأقول: سواء أنشرت ام لم تنشر فقد كان الرأي غير مستعد قطّ لسماع اي كلمة جيدة تقال عن المعاهدة البديلة فقد شُحن شحناً متقناً مسبقاً ضدّها وأبت الفئات القوميّة أن تتخلف عن الركب بل عملت لتكون في المقدّمة.

لم يكن بين المعاهدة القديمة وبين نهايتها غير ستّ سنوات وبعض السّنة. وقد رأت حكومة (جبر) في استبدالها بمعاهدة متكافئة بين ندين يملكان سيادة كاملة عملاً وطنياً مفيداً يكسر به قيوداً فرضها المتغلّب قبل ثماني عشر سنة فرضاً. الاّ ان رجال الطبقة الحاكمة الذين كانوا واثقين من الآثار قصدت من هذه المؤامرة الصغيرة البرهنة بأنها وحدها هي الجديرة بممارسة السلطة عن طريق اظهار عجز غيرها. فما كان متوقعاً قط ان يمر ابرام اي شكل من اشكال معاهدة جديدة مع بريطانيا بسلام. والذي يقرأها الآن او في تلك الايّام وبنعم نظره في العلاقة الجديدة، لايجد فيها كثر من معاهدة حلفٍ اضعف شروطاً بكثير من تلك المعاهدات التي كانت وقتذاك وحتى العام ١٩٨٩ تربط اكثر من عشر دول اوروبية وغير اوروبية مستقلة بالاتحاد السوفياتي.

ولم يكن محض صدفة واتفاق ايضاً تعيين شخصيّة شيعيّة في منصب وزارة الخارجيّة بهذه المناسبة وهو منصب احتكره ساسة سيتون منذ قيام الحكم الوطني.

هذه المعاهدة التي فجرّت مادعي في الحوليات العراقية بـ(وثبة كانون) وفيها شيّعنا الارواح البريئة التي صرعت برصاص رجال الأمن، وبكيناها مع ذويها ووضعناها في قائمة أشرف الشهداء انما كانت ضحايا النزاع المرير بين الشرق والغرب. ووقود صيغةٍ سياسيّة اثبتت الأيام مقدار بعدها عن الحقيقة والمنطق السليم، شاعت وسمّرت في الرؤوس الحارة في مفتتح عهد الحرب الباردة: بريطانيا وامريكا وحلفاؤها دول رأسمالية امپريالية رجعيّة مستعبدة الشعوب مستغلّة. والاتحاد السوفياتي وحلفاؤه هي دول اشتراكية تقدميّة صديقة الشعوب المضطهدة حيث الحريات الفردية والكرامة الإنسانية والمساواة بين الطبقات مصونة ومطبقة عملاً كان هذا القياس الشائع والمنطق المقبول.

هذه المعاهدة التي اجهضتها وثبة كانون (المجيدة). لم يكن هناك فرق كبيرٌ بين بنودها وبين تلك المعاهدة التي وقّعها عبدالكريم قاسم مع الاتحاد السوفياتي. والأخرى الأقرب شبهاً بها التي عقدتها حكومة البعث في العام ١٩٧٣ مع الدولة عينها.

كان على الدول من الدرجة الثانية والثالثة أن تتوجه الى احدى القبلتين أنذاك. "واينما تولوا فثم وجه الله". ففي العام ١٩٥٤، ولم يمرّ على وثبة كانون غير ستّ سنوات. ولم يبق من عمر معاهدة ١٩٣٠ غير سنةٍ واحدة، دخل العراق عضوا في حلف المعاهدة المركزيّة. وهي معاهدة فرضت على العراق قيوداً والتزامات تفوق بكثير تلك الالتزامات التي جاءت بها مسودة معاهدة ١٩٤٨ وقد آن الأوان لأن يواجه العراقيون الحقائق غير مشوّهة ولامبتورة كما آن الأوان بالمؤرخين والكتاب ليعيدوا النظر في مادون من تزوير وتشويه للوقائع خدمةً لعقيدة معينة، او خوفاً من الصاق تلك التهم والاوصاف اللعينة التي جاءتنا من

قاموس ووصفات مطابخ الدعاية النازية والفاشية والسوفيتية، بكلّ من يجرؤ تخطي حدود حرم الصيغ والقوالب التي ضرب عليها أسلافهم من الكتاب نطاقاً محكماً وحفروا حولها خنادق عميقة من القداسة والرهبة يقف أمامها تلميذ التاريخ وجلاً ولايفكر امثال الاستاذ حافظ الشيخ بمحاولة اقتحامها.

ونعود الى كانون ١٩٤٨ ووثبته. تحقق ماقدّره الحكام وكان مقدراً. الاّ ان نار الهياج وعنف المظاهرات خرج عن النطاق المتصوّر والمطلوب، حتى بات يهدد كيانهم. واحجم الجميع عن تولي المسؤولية، وعرضت رئاسة الحكومة على جميع رؤساء الوزارات السابقين وبعض الوزراء الآخرين من الطائفة السنيّة. فلم يقدم عليها أحد الاّ واحداً، لم يستوزر قبلها، هو السيد محمد الصدر النجفي الشيعي الذي لم تشب حياته العامة شائبة ولم يلصق به عيب او منقصة من تلك العيوب والنقائص التي كانت تعزى الى طبقة الحكام الآخرين ولأنه من الاغلبية الشيعية.

والقصد من اسناد رئاسة الحكومة في هذه الفترة الى سياسيّنْ شيعيّنْ توقيع الاول على معاهدة يخشى الجميع التوقيع عليها، واطفاء الهياج الجماهيري المصطنع بالآخر. كان ايضاً للتدليل على أن الاغلبيّة الشيعيّة غير جديرة بممارسة السلطة. او أي جزء منها. وقد تحقق ذلك.

وكما ذكرت آنفاً ان حلف بغداد او حلف المعاهدة المركزية الذي تمّ توقيعه بهدوء ومن غير سفك دماء او وثبة في العام ١٩٥٥ كان يتضمن شروطاً واعباء أثقل بكثير مما تضمنته معاهدة بورتسموث. وقد ابرمتها العروة الدائمة الوجود.

والحرب الكردية التي سالت فيها دماء الشعبين العربي والكردي خلال اربع

عشرة سنة (١٩٦١- ١٩٧٥)، ألم تكن حصيلة سياسة تلك "العروة" غير المفقودة الطائشة التي يراها الاستاذ حافظ الشيخ ضرورة لحفظ التوازن بين الشمال والجنوب؟.

وفي العام ١٩٦٣ وما بعده اتمت "العروة المفقودة" القضاء على أملٍ للاغلبيّة الشيعيّة في حكم (قاسم) برفعهم الى مستوى المواطنة الفعلية ومساواتهم بالغنم والغرم. لقد انجب هذا النظام الذي جاء بانقلاب شباط عدداً من الابطال المنقذين الذين ضجتَ بهم الأرض من فرط ماارتكبوا من جرائم بحق العراقيين.

وفي الواقع ان الكوارث والنكبات التي كانت حصيلة فرض صيغة حكم لطبقةٍ من الاقليّة الطائفية لم تستثن من مظالمها كتلة عنصرية او طائفية معينة، ولم يكن الانتماء الديني او الطائفي أو العنصري شفيعاً لأحد منها او عاصماً لافي غمرة الصراع الداخلي على السلطة أو معها، وبين مجموعات تلك الاقلية - فقد كانت ضحايا هذا النوع من الحكم خلال السنوات السبعين المنصرمة من كلّ فصائل المجتمع العراقي دون استثناء: سنيهم او شيعيهم عربيهَم او كرديهم او تركمانييهم، مسيحييهم أو مسلميهم. واليد التي فتحت النار على ثائري الفرات الاوسط في الاعوام ١٩٣٤- ١٩٣٥، هي عين اليد التي فتحتها على الآشوريين في العام ١٩٣٣ وعلى الكرد بين ١٩٢٤- ١٩٧٤. وكما نصبت تلك اليد المشانق في الديوانية والناصرية في العام ١٩٣٥ كذلك نصبتها في كردستان لليزيدية والمسيحيين في سنجار. وفي بغداد، وفي الموصل وفي كركوك. في كلّ وقتٍ وحين.

وحقيقة الأمر هو انه مع تمسك الاقلية المذهبية بالحكم واحتكاره تقريباً، فان الغلاف الديني والطائفي الذي اراد صانعه البريطاني الديمومة - اخذ يرقّ

ويشف بعامل الزمن وتطور الفكر السياسيّ حتى بدا يعجز عن اخفاء الطموح السياسيّ العقائدي الذي راح يبسط ظله بالأخير على الحياة السياسية العراقية، وايضاً ذلك النشاط الذي تبذله التنظيمات السياسيّة وراء الوصول الى الحكومة الصالحة لجميع العراقيين. وأيضاً بعدما اتضحت خطورة صيغة الحكم التقليدية التي اوجدها الاجنبي على مستقبل العراق ووحدته - عندما استخدمه الحكام المتعاقبون اداة دفاع عن امتياز لاضرورة له ولاحق لهم فيه. وفي الوقت الذي برهنت تجاربه الخاطئة في ممارسة الحكم بانّ امتيازه هذا لم يحقق نفعاً خلال السنين الماضية ولم يضمن للمواطنين العراقيين جميعاً امناً او سلاماً او سعادة، ولاهو قادر على ان يفتح للعراق باب مستقبل زاهر في حالة استمراره.

وفي هذا الزمن الذي اجمعت الجهات الوطنيّة بكل طوائفها وعناصرها على ضرورة المحافظة على الوحدة العراقية وصيانتها - وهي وليدة الكوارث والمصائب الجماعيّة - وطغى شعور الاحساس بضرورة ازالة الحكم الحالي واقامة بديل ديمقراطي، نجد من الغرابة بمكانٍ ان يخرج بعضهم ليذكرنا بالمآسي التي كانت ومازالت حصيلة الحكم الطائفي الذي فرضه بناة الامبراطورية البريطانية على دولة العراق الجديدة. وبعد ان ازدادت خطورة هذه الصيغة من الحكم باستخدامها اداة دفاع عن امتياز يملكونه لم تفلح ثورة الرابع عشر من تموز بكل شعاراتها في المساواة بين الطوائف والعناصر المكوّنة للمجتمع العراقي، في ازالته. وانما اتبع القائمون بها عين السياسة، حتى بدت مبادؤهم التي اعلنوها مجرد خدعة وعملية ابتزاز جماهيريّة للشعور الشعبي، استغلوها لضمان بقائهم في الحكم ليس الاّ.

في هذا الزمن الذي كادت فصائل المعارضة العراقيّة تجمع على البديل

الديمقراطي بعضها ظاهراً إن لم يكن باطناً - وفي الوقت الذي بدا الساسة المعارضون وكأنهم في سباق للتأكيد بأن عراق المستقبل ما عاد يجد موضعاً فيه لتغلبٍ طائفي او ديني أو قومي - بايّ صورة كانت، يحاول احدهم بعث هذه الصيغة القديمة ونفخ نسمات الحياة فيها، بتجاهل او جهلٍ للآثار المدمرة التي تركتها على اديم حياة العراق السياسيّة.

في العام ١٩٢٥ اصدر مجلس تأسيسي منتخب، قانوناً اساسياً للدولة الجديدة بعد مناقشات حرة وجلسات عديدة - وبدا دستوراً محكماً مبنياً على الأسس والمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في عالم الفكر السياسيّ المعاصر - لاسيما الفصل الخاصّ بصيانة حرية وحقوق المواطن العراقي الأساسية من دون تمييز لطائفة معينة عنصرية، او دينية، او مذهبيّة. الاّ ان لعنة "العروة المفقودة" رافقته منذ ولادته. وعاشت تلك العروة وملكت وحكمت على حساب تجاهله احيانا وانتهاكه غالباً. وصار كبشُ فداء عندما لُعن هو الآخر واستبدل بقانون اساسي آخر صاغه اثنان او ثلاثة في غرفة مغلقة. ومالبث ان صار هو آخر اداة لمحتكري الحكم. وكان هناك قانون اساسي ثالث بدت فيه حقوق المواطن العراقي وحرياته ظلالاً معتمة واشباحاً. وفي القانون الأساسي الرابع (١٩٦٩) لم تجد الحريات والحقوق لها فيه مكاناً.

وكلّ هؤلاء الذين قاموا بتلك البدائل الدستورية ـ العمل الورقي ـ هُتف لهم وصفّق، ورفعوا الى مقام البطولة. ووصفت عملية تغييرهم بعملية انقاذ وطنيّة، كلّ بدوره. ولقب احدهم بالزعيم الأوحد والامين ومنح الثاني لقب البطل القومي حامي حمى العروبة في العراق الذي ثلّ عرش الطغاة. وأغرق آخرهم بالقاب وصفات يزيد عددها على اسماء الله الحسنى وشكراً للغة العرب الغنيّة بمثل

هذه التعابير، وللكرم العربي في منحها.

منذ زمن بعيد اعلن التاريخ أن عصر البطولات المنقذة الفردية المغيّرة والمؤثرة في المجتمعات قد ولّى. والعصور الحديثة بنظمها وتطورّها الاجتماعيّ والتكنولوجي لم يعد فيها متسع لسيف "جان دارك" وسهام "ويليم تل" ومهندَ "صلاح الدين" ومدفعية "جورج واشنطن". فالعمل من اجل التحرير السياسي والتقدم الاجتماعي تقرره اليوم جماعات متعاونة وفق مناهج وخطط مدروسة وتنفذها مجموعات سياسيّة واعية على ضوء مبدء التجربة والخطأ. هناك أشخاصٌ لمعت اسماؤهم في هذا الميدان، تميزوا بالعناد والشجاعة وقوة الاستمرارية في التغيير، والاستعداد للتضحية هؤلاء لم يكونوا ابطالاً بالمعنى الذي قصده صاحب المقال الذي نعلق عليه - بل كانوا يعبّرون عن الارادة الجماعيّة للتغيير، والرغبة الجماهيرية لمئات الالوف من النكرات المجهولة التي زهدت في الاعلان عن نفسها، او سحقت تحت عجلات الاضطهاد والقمع ولم تخلف إسماً ولاذكراً.

وقد علمتنا دروس التاريخ امثولة: وهي ان اولئك الذين دخلوا رحابه ابطالاً منقذين بإجماع او شبه إجماع مافرضوا فرضاً، ولا اقحموا هم انفسهم في عبابه ولا فازوا به بناء على شروط وصفات مسبقة او معّدة سلفاً كما يختارُ التبتيون رئيسهم الروحي (الدلاي لاما) فالنبوغ والبطولات هي التي تفرض نفسها، وهي عفوية لاتتّم بارادة خارجيّة. او بتنصيبٍ، ولو جاز لنا افتراض ضرورة وجود بطل منقذ للعراق اليوم فما اظن العراقيين بكل طوائفهم وقومياتهم - وبحالهم هذه من اليأس والبؤس يهتمون كثيراً ان تَمّ هذا الانقاذ على يد عربي او كردي او تركماني، او شيعيّ او سنيّ، او مسيحيّ او مسلم.

وضع الاستاذ (حافظ الشيخ) مع هذا، شروطاً مسبقة لمن يراه صالحاً لهذا الدور، وبالضبط مادعاه في مقاله بعملية انقاذ عراقيّة. فما ملكتُ نفسي من مقارنة موقفه هذا بموقف الفقهاء المسلمين وهم في حيرة من امرهم في كيفية الخلاص من الكارثة العظمى التي حلّت بالعالم الاسلامي عامة، وبالأمّة العربيّة خاصة ـ قبل سبعة قرون وهي فترة تصدع الوحدة الفكرية والاجتماعيّة بتغلّب الحكام الاجانب وزمرة المغامرين العسكريين الهمج وما صحب ذلك من فوضى وانحلال وبؤس وغلبة احطّ الغرائز البشرية على الحجى وقويم الخلق. وتلك ماأطلق عليه المؤرخون اسم "الفترة المظلمة". ففي خلال تلك الفترة انشغل رجال الفقه والقانون والسياسة المسلمون بوضع الشروط والصفات التي يجب توفرها في "الإمام" المنقذ، الذي سيُتم عملية انتشال المجتمع من حالة الفوضى والتصدع ويقوده الى بَر الامان. وصار احدهم يأخذ بخناق الآخر في جدالهم حول تحديد تلك الشروط والصفات واني لأجد احدهم وهو التفتازاني الذي (نوهت به فيما سبق) أبعد نظراً بمقدار كبيرٍ واوسع افقاً من الاستاذ حافظ الشيخ، مع الفارق الزمني العظيم حين عدد الشروط المتعلقة بالشخصية المنشودة لعمليّة الانقاذ تلك التي حدد لها الاستاذ الشيخ بهذا: "ان يكون عربياً، مسلماً، سنياً، تكريتياً، سبقت له المساهمة مع السلطة الحالية".

وادّ من صميم قلبي أن يكون كاتب المقال كما افترضت فيه: مخلصاً في رأيه غير مدفوع من جهة خارجيّة في الادلاء بنظريته هذه حول مستقبل الحكم في العراق وحول البطل المنقذ الذي يرى انه ضرورة لامناص منها ـ يخرج من رحم العروة التي افتقدها في المعارضة العراقية. وقد ناقشت اراءه بهذا الاعتبار، لابوصفه كاتباً مأجوراً، او داعية او واحداً ممن يطلق عليهم الغرب

اصطلاح (اللويي)، أو فرداً من الطواقم التي يؤلفها مرشحو الانتخابات العامة في حملاتهم الانتخابية.

واريد قبل ختام كلامي استرعاء انتباه القارئ الى اني ماانيت إلى سردٍ مختصر لبعض الكوارث السياسيّة التي مَرّ بها العراقيون خلال عمر الدولة العراقية القصير، بغية اخراج فريق او طرف هام من ابناء هذا الوطن من ميدان المعادلة السياسية الحالية او تقليل اهميته في ساحة النضال من اجل الاطاحة بنظام الحكم الحالي، ولا لغرض اعادة نظر لاجراء تقسيم جديد للسلطة على اساس الاغلبية، او لصالح نفوذ الآخرين أو تحزباً لطائفة دينية او عنصرية معينة ولابهدف العمل على احتكار السلطة او الزعامة لهذا الفريق السياسيّ او ذاك على اساس التفوق العنصري او المذهبي. فقد سبقت غيري منذ وقتٍ طويل في كلّ ماكتبتُ وتكلمت الى بيان سخف ذلك وحمقه. كما قدمتُ كثيراً من الحجج والدلائل على ان هذه الصيغ القديمة التقليدية لاتجدلها محلاً في العمل السياسي ولا تلقى اهتماماً ولاتُرى فيها جاذبيةً الا اقلّ من القليل. وقصدي كان وسيبقى هو التصدّي من اجل القضاء على مفاهيم تكوين الحلقات الطائفية والعنصريّة والسير وفق تعاليمها عند تدبّر مخرج لأزمة الحكم في العراق. وان افتقاد "العروة المفقودة" في اجواء المعارضة بعمليات حسابيّة (عدّ الرؤوس) هو الخطأ بعينه. وان الرابطة التي يفتقدها الكاتب البحريني وغيره إنما هي صيغة ما أوجدها المحتل البريطاني الاّ لمصلحته وليست لخير الطائفة السنية او الشيعيّة ولا لحماية غيرها من الطوائف والقوميات الأخرى فقد وجدها في وقت ما فعّالة لتأمين مصالحه وضمان بقاء نفوذه في البلاد. وهي أصل البلاء وسبب التفرقة بتلك الطبقة الحاكمة المستأثرة بالحكم التي خرجت منها.

هذه الطبقة لم تكن في اي وقت ذات نفع لاقليّة او اغلبيّة الا لنفسها وبقدر ماتولّد من حسدٍ وبغضاء في نفوس الاغلبية عندما تسخو ببعض افضالها ويفتات من مائدتها على فريق محدود من تلك الاقليّة بخصّه بحصة كبيرة من وظائف الدولة. والانعام عليه بين آن وآخر بمشاريع اقتصادية حرمت منها الاغلبية. ولقد اضرت بهؤلاء ايضاً عندما كانت تستخدمهم ادوات تنكيل.

ولو خطر ببال بعضهم لوم كاتب هذا التعليق لإثارته ضمن السياق ذكرى احداث مؤلمة ولاستذكاره وقائع دامية من تاريخ العراق السياسيّ القريب والتنويه بمقترفيها فبودّي ان اقول هذا:

ان اثارة الحساسيات هي جزءٌ لايتجزء من التاريخ ومهمة لكاتب التاريخ الذي يتحرى الصدق مع نفسه ومع قرائه. ان حاول الابتعاد عنها وتخطيها فسيكون أشبه بلاعب السرك (الاكروبات) الذي يقفز فوق الحبل او تحته ولايسير عليه.

واختم حديثي بمقولةٍ لفيلسوف يوناني غاب عني اسمه:

«ليس المنتصرون هم اولئك القادرون على انزال اشدّ العذاب بالآخرين لكن النصر هو لاولئك الذين يتحملون الاكثر من العذاب».

الحوار الذي امسكت جريدة القدس العربي عن نشر بقيته

«نشرت الجريدة الجزء الأكبر من الجوابين عن السؤال الأول والثاني وتوقفت عن نشر بقية الأجوبة. ويصعب جداً تحديد ما اغفلت نشره منها، الاّ بمقارنة الأصل بالذي تم نشره».

[أضيفت الحواشي الى الحوار. ولم تكن من ضمنه بالأصل]

[الحوار يتضمن الاجابة على الاسئلة والقضايا العراقية ومنها]

- حرية الفكر وممارسة الصحافة والأدب خلال العهود الثلاثة.
- "العثمانية" والنزعة العسكرية في ممارسة السلطة.
- طبقة ضباط الجيش القدماء. ممارستهم السياسة والسلطة واحتكارهم اياها.
- اساليب القمع العنيفة في القضاء على اسباب الشكوى الشعبيّة.
- تقويم أخر لحركة مايس (ايار) ١٩٤١ الموالية للفاشية.
- الدكتاتورية العسكرية ونظام الحزب الواحد.
- المعارضة العراقية. موقفها من العدوان على الكويت.
- فريق من المعارضة مازال يؤمن بأن الكويت جزءٌ من العراق. عوامل الضعف والقوة.
- مواقف الدول المجاورة والعربيّة من تغيير محتمل في نظام الحكم، ايران، الكويت، السعودية، سوريا، الأردن، تركيا.
- النظام الاتحادي (الفدرالي) بديلاً لابدّ منه.
- المتشددون الاسلاميون يغزون كردستان. [ايران والسعودية].
- القومية الكردية والاقليات العنصرية والمذهبيّة في كردستان. [حكومة الحزبين].
- الجماعات الاسلامية المسلحة ومستقبل كردستان.

في اوائل شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. اقترح عليّ الأديب السيد داود ابراهيم مراسل جريدة "القدس، العربي" إجراء حوار معي حول أمور عامة عراقية الطابع. فوافقت بعد قليل من التردد، معلقاً موافقتي النهائية بعد تأملي في الاسئلة المطروحة. وفي عين الوقت اعلمتُ الاخوان والاصدقاء بهذا التكليف، واختلفت ردود الفعل فبعضهم كان يرى أن اعتذر متعللاً بمواقف منظمة التحرير الفلسطينية التي تنطق الجريدة بلسانها ـ من القضيّة الكردية. وبموقفها من عدوان النظام العراقي على الكويت. وبعضهم ابدى شكه في ان تنشر الجريدة آرائي وبوجهات نظري المعروفة.

بعد ان اكد لي مراسل الجريدة، او مندوبها بالأحرى – أن (القدس العربي) تنشر الكثير مما لايأتلف وذوق نظام الحكم في العراق. وأن ما سأدلي به سينشر كاملاً. وانه يدري بأن اجوبتي قد تكون مفاجأة غير سارة لبعضهم، وربما اثارت غضباً واستنكاراً، وهو لهذا السبب عينه ـ اقدم على الاتصال بي[1].

١– الصلة المالية بين «القدس العربي» وبين نظام بعث العراق تعود الى الصداقة التي شدّت بين عبدالله حوراني مسؤول الاعلام (سابقاً او لاحقاً) في منظمة التحرير الفلسطينية، وبين رئيس الجمهورية العراقي. ايام كانا لاجئين في القاهرة يسكنان عمارة واحدة وشقة مجاورة. والمطلعون على الأمور يؤكدون بان الحوراني هو الذي توسط في الأمر ووضع الصحيفة في خدمة صدّام، وفي الفترة التي طلب منيّ الحوار، بدا وكأن الجريدة تخلّصت من هذه الرابطة. ربّما لانقطاع العون المالي. إلاّ انها كما ظهر اعادت صلتها به ربما بسبب استمرار ذلك العون. وهذا يفسّر لي الى حدّ ما توقف الجريدة عن نشر بقية الحوار. في الواقع اني لست من منّاعي الخير ولو علمت أن اجويتي هذه تحرج مركز الجريدة عند مموّلها لاعتذرت عن المقابلة أصلاً.

أبديت موافقتي بعد دراستي الاسئلة وأجبت عنها بإسهاب وتفصيل وكان منطقي عند من رأى الاعتذار وعدم الإستجابة هو إني لن اتردد في النشر حتى لجريدة "الثورة" الناطقة بلسان الحزب الحاكم في بغداد لو نشرت ماقول وما ابسط من اراء دون عبث او دمج او حذفٍ ورغم معرفتي بأن منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الجريدة والمشرفة على سياستها تحرص الآن اكثر من اي وقت مضى على خطب ودّ الدول العربيّة التي ساءت علاقاتها معها بعد زلّتها الكبرى في مساندتها العدوان ووقوفها في صفّ الخاسرين وتطويحها بمصائر مئات الالوف من مواطنيها الفلسطينيين في الكويت وغير الكويت وكسبها سخط تلك الدول المتصدية للغزو، وان تناولي مواقف هذه الدول من مستقبل العراق ومن نظام الحكم التالي قد يضرّ كثيراً بمحاولتها رأب الصدع الذي أحدثه سلوكها، وتحاشي ازعاج جهات معينة تحاول اليوم ان تخطب ودّها.

مع هذا كلّه ـ وبالتأكيد الذي جاءني عن طريق مندوبها فقد وجدت في التحدث الى جريدة عربيّة واسعة الانتشار فرصة أخرى لمدى حرية الفكر والنشر السياسيين لدى الصحافة العربيّة.

وقد اقدمت على هذا متبرعاً كعادتي في الادلاء بالاحاديث الصحفية مجاناً، كالمراسل نفسه الذي لم يكن يتقاضى مكافأة عن مجهوداته أيضاً.

وظهر القسم الأول من الحوار في العدد المؤرخ ٢٥ ـ ٢٦ من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ مع الإشارة بكلمة (يتبع) في ذيله. وانتظر القراء البقية عبثاً فقد توقفت الجريدة عن مواصلة النشر.

بالأول اعلمني المندوب انه اتصل شخصياً برئاسة تحرير الجريدة. فأعتذروا عن التأخير بسبب تغطية الانباء المثيرة عن الاتفاق الذي تمّ بين المنظمة وبين

الحكومة الاسرائيلية، وبسبب متابعة التطورات السياسية المفاجئة على صفحات الجريدة، وضيق حجمها عن حيّز لبقيّة الحوار في الوقت الحاضر.

وكان تعليلاً غير مقنع يخفي تحته تهيّب الجريدة عن نشر البقيّة ويؤيد ظنوني وشكي، لاسيما بعد مرور الوقت الطويل على ذلك واتساع الجريدة لمواضيع اقلّ شأناً من الحديث نفسه.

وأبيت ان يحرم القارئ من نشره.

قد يجد القارئ بين مانشر منه وبين مااثبته هنا بعض تغيير. هذا التغيير جرى بعد ان إستمزج المندوب رايي في اجرائه وقد اجزته في حينه. الا اني اثبته الآن كما كان بالاصل.

سيمرّ وقت طويل على الصحف العربيّة ووسائل اعلامها، قبل ايصالها الكلمة الحرّة الى الضمير العربي.

وهو أمرٌ مؤسف.

-١-

سؤال

كمدخل لما سأطرح من اسئلة أخرى. إنك شخصية معروفة كاتباً ومؤرخاً ورجل سياسة وقد ارغمتَ على ترك العراق بسبب من ذلك ولجأت الى اكثر من بلدٍ قبل استقرارك في السويد. انطلاقاً من تجاربك الشخصية ووصولاً الى محنة المثقف العراقي عموماً، لماذا كان اولَ الخيارات هو النزوح عن ارض الوطن. كيف تربط هذا بازمة الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ؟.

الجواب

الجواب عن الشق الأول من السؤال يلجئني الى الكلام عن نفسي وهذا

مايحرجني. وما اظن من يقرأه- يهتمّ بالظروف وتفاصيل الاحداث التي الجأتني الى مغادرة ارض الوطن. قدر ما يهتم بما سأجيب واتحدث عن القسم الاخير من السؤال.

مع هذا فسأوجز في القول بهذا الخصوص. كنتُ من بين الألوف التي نزحت عن العراق في العام ١٩٧٥ إثر اتفاق الجزائر في السادس من آذار (مارس) الذي وقعه شاه ايران وصدام حسين. وكان من نتيجته ختام صفحة أخرى من صفحات النضال الكردي. فاتخذنا ايران ملجأً. وكان متوقعاً ان يضيق الحكم الايراني ذرعاً بي وخاصة النظام الجديد - الذي اعلنني "شخصاً غير مرغوب فيه وطلب مني مغادرة الاراضي الايرانية بقرار من وزير داخليته حجّة الاسلام (محتشمي). وتمّ بمعرفة المندوب السامي لمنظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قبولي لاجئاً سياسياً في السويد. وها انا ذا منذ العام ١٩٨٨ هنا استدرك ماضاع مني من وقت وعمر في النشاط الفكري.

سبقني الى ترك بلادي عدد كبير من حملة القلم واهل الفن ولحقت بي اعداد اكثر ظلّت تزداد بازدياد الضغط السياسي على الاقلام، ومحاولة الهيمنة على الفكر اللتين يمارسهما نظام حكم الحزب الواحد، أو حكم الفرد ان شئت الدقة. فما وقع بيدي من المنتوج الفكري الذي صدر عن عراقيين في العراق خلال السنوات الثلاثين الأخيرة وهي تمثل جيلاً كاملاً - ملأني غماً وكان متوقعاً طبعاً، فالأدب والشعر مثلاً امّا اتجه الى تمجيد النظام ورئيسه أو سلك سبيله الى الغيبيّات والمبهمات، فحفل بالسخف والتفاهة اما كتب التاريخ والبحوث الاجتماعية فقد اعتمد اصحابها سبيل تحوير الحقائق تجاوزا واعادة صياغة بعضها بما يقع موقعاً حسناً عند السلطة وما يتفق ونهجها، مع الحرص على متابعة مزاجها

المتقلّب.

واستدرك لأقول ان الحصار الذي عرفناه مضروباً على الفكر العراقي لم يكن جديداً، لم يكن بدعة للنظام الحالي. فقد بدءَ في الواقع عندما سلّم المحتلون البريطانيون زمام الحكم في العراق للسياسيين العراقيين، فمارسوه بتلك العقليّة العثمانية التي تضيق بما لايتفق وذوقها وتعتبر كل نقدٍ اومساس باسلوبها في الحكم بمثابة اهانةٍ شخصيّة.

ليس هناك أدب للأدب نفسه ولا فكر للفكر ذاته. وقد رفض معظم كتابنا منذ نشأة الدولة العراقية هذا واتجهوا وجهة واقعية، اعني وجهة سياسيّة. فالسياسة عندي هي جزءٌ من الواقعية، بل هي مجمل الواقع. ليس بين سكان عالمنا هذا من هو غير سياسيّ بشكل ما او بغيره. وقد نشأ الادب والشعر عندنا في العراق نشأة سياسيّة بحتة. وكانت ولادة طبيعية.

حاولت الطبقة الحاكمة منذ البدء كم الأفواه بالاجراءات البوليسية كلما اعجزها شراء الاقلام والذمم. واطرد اسلوب القمع وتحوّل تدريجياً الى القسوة بانحسار النفوذ البريطاني عن الجوّ السياسي المحليّ وهذا ما وجب عليّ قوله ومن يقرأ هذا قد يظن به محاولة لتزكية عهد الاحتلال. فمما لايسعُني انكاره هو ان الموظفين الاداريين ودائرة الحاكم العام ثم المندوب السامي بعده جاؤا وهم معتادون بصورة عامة ذلك الجوّ الديقراطي الذي يسود بلادهم وحرية الفكر الواسعة التي انمت فيهم قابلية الصمود والصبر امام النقد المهين. لذلك كانت السلطة وهي هدف الكتاب والشعراء لاتجد في ما تخرج به الصحف من منتوج قرائحهم اهانة مقصودة بهم وفي افضل الأحوال، تراهم السلطة يمارسون حقاً طبيعياً لايستدعي الملاحقة القضائية الاّ في احوال معينة ضيقة، كأن تجد

تحريضاً سافراً ضدها يهدد اجراء خطيراً ادارياً او سياسياً قد يؤدى الى اعمال عنفٍ. وتلك الفترة المنحصرة بين تأليف اول وزارة عراقية (١٩٢٠) حتى نهاية عهد الاحتلال حفلت مطبوعاتها الدورية من صحف ومجلات بالقصائد والمقالات والكنانيش والكتب التي هاجمت الاحتلال وموظفيه بأقسى لهجة. وتاريخ الصحافة والمطبوعات لايسجل خلال هذه الفترة الطويلة (١٠ سنوات) اكثر من خمس او ست قضايا قانونية باشرتها السلطة ضد ارباب الصحف والكتاب. كانت الصحف تتطاول على صاحب العرش وتهاجم رؤساء الحكومات وتصفهم بالعمالة للاجنبي وتتهكم وتفضح فلا تجرؤ السلطة على اتخاذ اجراء صارم ضدّها، مجاراة للممارسة الديمقراطية التي كان الاحتلال الاجنبي يرمي بها الى تغطية نفوذه الفعلي وهيمنته على مقدرات الدولة وتبرير حسن وصايته عليها.

واحد من رؤساء الحكومات لم تتحمل اعصابه المرهقة التهم التي كانت الصحف تلصقها به واكثرها لا ظلّ له من الحقيقة فأقدم على الانتحار بدلاً من اقدامه على إسكاتها وقمعها.

واعرض بالمقابل ما حصل بعد الاستقلال - مثلاً من الأديب والصحافي الساخر الشهير (نوري الحاج ثابت) وجريدته (حبزبوز) التي اصدرها في اواخر العام ١٩٣١ ثم ماتت بموته بعد ستّ سنوات ونيفٍ. كانت اطول الجرائد لساناً واوجعها قدحاً. تلقت خلال عمرها القصير اكثر من ثلاثين انذاراً حكومياً وعطلت حوالي عشرين مرة بأمر من وزارة الداخلية ولكن السلطة لم تحاول ملاحقته قانونياً او تسمى لزجّه في السجن. خلال هذه الفترة بدأت رحلة الصحفيين الى السجون واخذ الكتاب معهم يتعرضون للمصادرة وجمع كتبهم

من المكتبات والاسواق واحراقها. اذكر الصديق الشاعر المعروف الجواهري انه وجد طريقه الى السجن في العام ١٩٣٦ولم يسبقه اليه غير صاحب جريدة [الاستقلال] عبدالغفور البدري.

حتّى العام ١٩٤٦-١٩٤٧ كان القضاء المدني يعالج القضايا الخاصة بالمطبوعات وابرزها سلسلة المحاكمات لأدبيات الاحزاب السياسية وصحافتها. وكانت المحاكم شديدة الحذر والاقتصاد في فرض عقوبة الحرمان من الحريّة. ثم بدأت المحاكمات السياسية للاحزاب السريّة امام المجالس العرفية في ١٩٤٩ وجرّت معها احرار الفكر والادباء والصحافيين فبداؤا يساقون الى المجالس العرفية العسكريّة فيحكمون بالسجن بتهم سياسية الطابع عرباً وكرداً ومسيحيين لافرق. وهذه واقعة سأضطر فيها الى الكلام عن نفسي:

في هذه السنة ١٩٤٩ وعلى عهد حكومة مزاحم الباچه‌چي. مثلتُ امام المجلس العرفي مع القصصي المعروف نوالنون الحاج ايوب بتهمة تتعلق بجرائم النشر والمطبوع. وكان اهم المبرزات ترجمة رواية لأنطون چيكوف عنوانها "حياتي: قصة فتى من الريف" وهي مخطوط بعد - الى جانب مجموعة رسائل تلقيتها في اوقات متباعدة من (نو النون الحاج ايوب نفسه) في بعضها تنويه بان بطل روايته الكبيرة (الدكتور ابراهيم) هي مزيج لشخصيتين تربويتين كبيرتين اتخذهما نموذجاً وهما: الدكتوران فاضل الجمالي وسامي شوكت. وليس اكثر من هذا. ذهبت الى المجلس العرفي العسكري وانا احمل معجماً للأعلام يثبت بان (چيكوف) الروائي الروسي توفي قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية بثلاثة عشرعاماً. وان هذه الرواية طبعت في العهد القيصري.

على كلّ حالٍ كان هناك بعض من يسمع من ضباط الجيش كما كان هناك

مجموعة يفتخر بها من القضاة المدنيين لايهمهم رضا الحكومات اوسخطها على قراراتهم. وقد نجا كثير من المثقفين والادباء من احكام السجن بفضلهم وتغيرت الحال عندما تسرّبت العقائد السياسيّة الى صفوف الضباط وبدأ الانحياز الفكري. وهو ما ساتطرّق اليه فيما بعد. على اني أقف هنا. ومادمت اتّبع التسلسل التاريخي، فساعرج الى الطريقة التي جرى بها قتل حرية الفكر وتحديد حياة وحرية المثقف العراقي عن طريق جعل باب الحريات العامّة في القانون الاساسي العراقي وثيقة ميّتة، بلجوء الحكومات الى اصدار المراسيم التي هي بقوة القانون للسيطرة على النشر والمنتوج الفكري ووضع لجام في فم المثقف والتائق الى المعرفة. وكان ثمّ دائرة خاصة للرقابة على مايرد في الخارج من مطبوعات وقولها في منع المطبوعات هوالقول الفصل. كما كانت في فترات معينة رقابة على المطبوعات المحلية فالكتاب لايطبع الاّ بموافقة رسمية. وفي الفترات التي كانت ترفع هذه الرقابة، فان المؤلف يحذر من تعرض كتابه بعد الطبع الى المصادرة او المحاكمة.

مع هذه القيود كلّها استطاع المثقف العراقي ان يحظى وخلال فتراتٍ من الانفتاح بقدر كبير من المعرفة. وكانت هناك حركة ثقافية تتحدى الحكومة وتحرجها الى ان يفرغ صبرها من الكتاب والسياسيين فتخرج بمرسوم او تعديل على قانون لتحد من الاندفاع وتشيع الرهبة باجراءات عقابية. بلغت هذه الموجة ذروتها في العام ١٩٥٤ عندما الغت المراسيم بجرة قلم واحدة اجازة اكثر من اربعمائة مطبوع دوري بين جريدة ومجلة واغلاق والغاء اكثر من ٤٦٥ نادياً وجمعية وحزباً.

مع هذا كله فنحن اليوم نجد كثيراً من المثقفين والأدباء في الخارج يترحمون

على (عـهد نوري السعـيد) الذي اشـترع هذه المراسـيم الجائرة فلا نجـرؤ على اعتـراض او تعليق لأنّ مـاحصل بعد إدالة الملكية وقيام الدكتاتورية العسكرية تحت عنوان "الجمهورية" أنسانا تماماً الاساليب القمعية الماضية.

-٢-

سؤال

لكن عهد عبدالكريم قاسم كان عهد انفتاح للحريّة الفكرية والمثقف العراقي. كان جوّاً لم يعهده العراقيون من قبل فكيف نفسر ذلك وبشكل يتفق ووصفك لنظام حكمه؟

الجواب

ما حصل في الرابع عشر من تموز هو أن حركة عسكرية بحتة انقلبت ساعة اعلانها الى ثورة شعبية عندما سيّجها الشعب العراقي بعواطفه وحماسته التلقائية فصانها الى حينٍ ووضعها تحت حمايته ووقاها عناصر الردّة.

كوفيء العراقيون على هذا بستّة اشهر فقط من الحريّة. واجيزت الصحف والمجلات وصدرت مجموعة من الكتب والادبيات والابحاث في السياسة والادب والاجتماع تزيد كثيراً عما صدر في اي فترة مماثلة.

ستة اشهر فحسب. لأنّ الرجل القوي الذي تمكن خلال الفترة من القضاء على زملائه وتحييدهم مالبث ان انكر فضل الشعب في نجاحه وانتهى به الأمر الى ان عد نفسه رجل الاقدار ومبعوث العناية الالهية، ولم يلق صعوبة كثيرة في الظهور بهذا المظهر فالعراقيون من عُباد الابطال كما لا يخفى. وانتهى الأمر بهذا البطل الى انه اخذ يعبد نفسه ليرى في كل مايخالف رأيه خطراً يهدد رسالته.

النتيجة ان الباب الذي فتحته ثورة تموز للمثقفين وللفكر الحَر مالبث ان اغلق بدوَي عظيم. بدأت الصحف والمجلات تغيب بالجملة وبالسهولة التي ظهرت ولوحق الصحافيون وارباب القلم من أقصى اليمين الى اقصى اليسار. ولجُمت أفواههم بالرقابة العسكرية على المطبوعات. واستخدمت عين القوانين القمعية القديمة الي احتفظ بها البطل بنية مقصودة. واحيل عدد من الكتاب والصحافيين الى المجالس العرفية العسكرية.

في العام ١٩٦٦لقيت بسجن الحلّة (الاستاذ نعيم بدوي) الكاتب والباحث والمربي - محكوماً بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لانه وقع ايام (قاسم) مذكرة تطالب بايقاف الحملة العسكرية على كردستان.

وقبل اسابيع قليلة دعيت لالقاء محاضرة على جمع من المثقفين المغتربين العراقيين في احدى مدن السويد الكبرى ووجدتني وجهاً لوجه امام نجمة سينمائية عراقية لعلها اشهر ممثلة نبغت في المعهد الملكي باوّل فلم عراقيّ كبير فيه من الجراة والنقد السياسيّ ما يكفل لها سنوات سجن طويلة ان لم يكن اكثر من هذا - فيما لو مثلت في فيلم شبيه خلال العهد الذي سميَ بالعهد الجمهوري وقضيت تلك الليلة مسهّداً وجفاني الكرى، وانا استذكراشخاصاً غيرها متسائلاً اين هم ومن سلم منهم من بطش الجلادين ومن ضحي به؟

لا ارى موجباً لزيادة في الايضاح بعد ان شرحت مضاعفات تلك الفترة واوفيتها حقها في الجزء الثاني من كتاب (العراق في عهد قاسم). على أن (قاسماً) اتخذ من الصراع الفكري الساخن ذريعة لكمّ الأفواه وملاحقة الكتاب السياسيين والاجتماعيين. محتجاً بحرصه على صيانة الشعب العراقي من البلبلة الفكرية ومضاعفاتها.

وفي عهد وثوب البعث الى الحكم بانقلاب شباط. لم يكن هناك فكرٌ اطلاقاً خلا ثرثرة الحزب الواحد والتمجيد بشعاراته "الإنسانية" التي تمثلت بالقتول الجماعية وغرف التعذيب وبالاعتقالات التي لم يشهد تاريخنا لها مثيلاً.

ففي المجموعة الاحصائية الرسمية [١٩٦٤- ١٩٦٧] التي تصدرها مديرية الاحصاء العامة في بغداد. يعطيك الفصل الخاص بالسجون والمواقف وبمن نزلها خلال العام ١٩٦٣ رقم (١٢٠٨٤١) سجينا ومعتقلاً هي حصيلة الجهود التي بذلها انقلابيّو شباط للقضاء على معارضيهم. والمعروف ان حملة الاعتقالات تلك، تركزت في المدن والقصبات الهامة فضلاً عن العاصمة. وليس بين المعتقلين من القرويين وسكان الريف إلا القليل. هنا عليك ان تتصور كم بين هؤلاء من المثقفين والمربين والادباء، والصحافيين والفنانين والشعراء؟ كم منهم من لقي وجه ربه نتيجة التعذيب وكم منهم قُتل غيلةً؟.

بعده قضى التنظيم الحكوميّ المسمىّ (بالاتحاد الاشتراكي) على حرية الفكر بالتأميم مثلما اممّ المشاريع الصناعية والتجارية والمالية والشركات بجعلها بادارة الدولة مباشرةً، فلا جريدة ولا مجلّة ولاكتاب يصدر خارج المصانع الفكرية المؤممة. ولم يكن حملة القلم بحاجة الى من ينذرهم او يهددهم وسكتوا وتميزت الفترة ايضاً بعقم كاسح وظهر الأدب المصانع وكانت هجرة الادباء والفنانين قد بدأت في اواخر العام ١٩٦٢ فاستمرت وزادت حجماً.

عهد البعث الجديد في ١٩٦٨ لم يكن بحاجة الى استخدام غرف تعذيبه كثيراً بحقّ العصاة من الادباء والكتاب والفنانين ولاتسجل له بعد التصفية النهائية الاّ حوادث متفرقة. وبدت القسمة تلقائية مفروضة ذاتياً. اولئك الذين تعذر عليهم السكوت، وضنوا بمواهبهم على تسخيرها، مالبثوا ان تسللوا الى

الخارج. واولئك الذين استسلموا لحالةٍ من حالات الضعف البشرى تمَ تدجينهم واغراقهم بالمال، ورخاء العيش، زائداً الرهبة من صولة الحاكم.

فالحزب الحاكم في العراق يبسط سلطانه المخيف على الكاتب وعلى المطبوع. والكاتب لم يعد بحاجة الى من يسدد له خطاه ويحددَ مسيرته. والحاكم لم يكن بحاجة الى ممارسة رقابة على المطبوع. فكل كاتبٍ او اديب او باحث او مؤرخ هو الآن رقيب نفسه، لايجد لمؤلَفه مطبعة ان لم تكن تتفق افكاره وسياسة النظام. وهو كذلك ادرى من غيره بما سيؤول اليه أمره لو خرج عن الخط المرسوم.

الكتاب والأدباء والباحثون والمؤرخون الذين يعيشون في ظلَ النظام اليوم اعتاد معظمهم دفع الضريبة او المهر المعجَل لرئيس النظام باهداء مؤلفاتهم اليه مصحوبة بعبارات تمجيد وتقرب وملَق. وبعضهم يدفع المؤجل او المتأخر من الضريبة بتعليقات وملاحظات تدل على ولائه واخلاصه واشادته بمبادئ الحزب وسياسته او ايمانه برسالة القائد الملهم وبشكلٍ فيه كلَ سماجةٍ وفجاجةٍ عندما لايستقيم التنويه مع محتوى الكتاب. ولاتقع هذه الطائفة المتزلفة في أي حرج ولا تشعر بخجل البتة، عندما يغير القائد او النظام سياسته فجأة الى عكس مامجدوه فيه قبلاً. إذ ليس عليهم الاَ متابعة المتغيرات بعين يقظة واحساس مرهف، واليك مثالاً:

هنا صنفان من كتب السيَر والتاريخ والاجتماع والسياسة صدرا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. الاوَل منه لم يجد كلمة طيبة واحدة تقال بحق العهد الملكي ولابحق اسرته المالكة. بل فيه من تقصدَ اظهار كلَ عيوبه واخفاء كل مابدا فيه من حسناتٍ. والثاني يناقض الأول تماماً في الموضوع عينه، بدأت

تقذفه المطابع منذ العام ١٩٨١ فما هذا الذي حصل ؟

كل ماحصل هو أن رئيس النظام الحالي شاء ان ينتسب للعترة النبويَة ويستخرج له شجرة نسب بآل البيت. فاسرع "عُباد السرير" يقتنصون الفرصة وظهرت كتب تاريخ جامعيَة وتراجم لكتب اجنبيَة عن ذلك العهد كان ممنوعاً دخولها العراق. ومنع بقرار قانوني ذكر اي احدٍ من اعضاء الأسرة المالكة السابقة بسوءٍ. المسألة هي اذن مايريد الحاكم ان ينصرف اليه الفكر من معالجة وانتزاع بقية شعور بالكرامة عند الكاتب او المؤلف.

وبلغ الحَد من الفِكر الحرَ شأواً لم يبلغه في اي عهد او أي مجتمع في اي حقبة من حقب التاريخ عندما اصدر النظام قانونه المرقم (٨٤٠) في العام ١٩٨٥ او ١٩٨٦ وفيه يفرض عقوبة الموت على اي كاتبٍ يشير اشارة مهينة الى رئيس الدولة او مؤسساتها او حزبها الحاكم. تعديلاً لقانون العقوبات الصادر في ١٩٦٩، الذي حَلَ محَل قانون العقوبات القديم المطبق منذ عهد الاحتلال، هذا القانون الأخير بجميع التعديلات التي طرأت عليه، بقيت عقوبة اهانة رئيس الدولة (الملك) عقوبة جنحة قد ينال صاحبها حكما بالسجن لايتجاوز السنة الواحدة او بالغرامة. وبطول ممارستي مهنة القانون واطلاعي الواسع على قرارات المحاكم العراقية ولاسيما تلك التي تتعلق بجرائم الفكر والنشر ماوجدتُ حكماً صدر بحق اي كاتب وفق هذه المادة الاّ واحداً. صدر ضد زميل لي وصحافي في اوائل العقد السادس من قرننا هذا ربما في العام (١٩٥٢) وكان القضاء المدني قد براه الاّ ان محاكمته اعيدت امام المجلس العرفي العسكري الذي حكم عليه بغرامةٍ فحسب.

وكما أضت الحركة الفكرية والأدبيَة في الداخل بالعقم التام في العهد الذي

سمي افتئاتاً بالعهد الجمهوري - كذلك أصيبت افواج من رجال القلم والفكر النازحين ومنهم نوابغ كان يؤمل منهم نهضة فكرية وادبيّة كبرى بالعقم والشلل وفقدوا قابلياتهم الخلاقة بانفصالهم القسري عن محيطهم ومجتمعهم وهما مصدر الهام الكاتب والمفكر وباعث نشاطه الفكري والمعين الروحي الذي يمتار منه.

-٣-

سؤال

لو طلب منك تلخيص محتويات كتاب كبير شئت ان تؤلفه حول الاسباب التي ادت الى الكوارث التي حلت بالعراق. ومكوّناتها والعوامل المسببة لاستمراريتها منذ ان اصبح العراق عضوا في عصبة الامم. وتمتع بالاستقلال في العام ١٩٣٢ فكيف ستضع جوابك؟ يتحدثون عن دور الجيش الرئيس فأين تضعه في تلك الاحداث.

الجواب

ربما بدأ ما سأقوله هنا مخالفاً لما درج السابقون المؤرخون على ترديده. سيقضي جوابي التعرض لأساس بنية الطبقة الحاكمة العراقية الأولى والآثار العميقة التي خلفتها اساليبها في الأجيال التالية من الحكام.

انك لم تعدُ الحقيقة حين ذكرتَ ان العام ١٩٣٢ مثل بدء مرحلة سياسية جديدة. فانتقال بلاد حديثة التكوين من حالة الاحتلال والتبعية السياسية للاجنبي الى حالة الاستقلال السياسي أحقيقياً كان ام مزيفاً. انما هي مرحلة فاصلة. هكذا تبدو في الظاهر الاّ انيَ لا اجد فيها غير استمراريّة ومن وجوه كثيرة ساتطرق اليها. فما صبته حكومات الاستقلال على رؤوس العراقيين ما

كان نتيجة لهذا الانتقال السياسي ولا سبباً لخروج البلاد من الوصاية البريطانية ولو سلّمتُ بهذا فساكون كمن يحبذ بقاء البلاد تحت الانتداب. والواقع هو ان الطبقة العسكرية الحاكمة التي خلفها عهد الانتداب صارت تملك حرية في التصرف اكثر بكثير مما كانت تملكه بوجود المندوب السامي والمستشارين البريطانيين.

قلت: "الطبقة الحاكمة العسكرية". لان معظم الحكام بل كلّهم كانوا ضباطاً في الجيش العثماني. هناك طائفة من المؤرخين العراقيين يستخدمون عبارة (دور الجيش المشرف) في تثبيت دعائم هذا الاستقلال، عند تعليقهم على استخدامه في القضاء على حالات العصيان والتمرد، وعلى القيام بالانقلابات العسكرية. لكن عندما لايسعهم وصف الدَّور بالمشرّف وعندما تتخلف مأساة وراء كلّ عملية عسكرية قمعية او انقلاب تسمع منهم هذه العبارة ايضاً "وهذه نتيجة تدخل الجيش في السياسة" وفي هذه العبارة خطأ منطقي . فالجيش والعسكر انما كان في الواقع يمارس سلطته فحسب لان الطبقة الحاكمة هي منه وكما اشرتُ. إنها مجموعة ضباط سابقين من الجيش العثماني المنحل. بدأوا يملاؤن المناصب العسكرية والمدنية العديدة التي خلفتها الإدارة في الدولة الجديدة، اجمعوا على ضرورة تشكيل جيش عراقي يقوم على رأسه زملاؤهم وهم كذلك ضباط عثمانيون سابقون لم يجدوا فرصة المشاركة في المناصب المدنية المستحدثة.

انشئ الجيش العراقي عندما استقرت نية الدولة المحتلة على صنع دولةٍ من الولايات العثمانية الثلاث [البصرة. بغداد. الموصل] وتسليم مقدراتها للعراقيين. وقد تمّ اتخاذ هذا القرار في مؤتمر القاهرة اواخر العام ١٩٢٠.

ولم يكن العام ١٩٣٢ عام تحرر حقيقي للمواطنين قدر ماكان بدء انطلاقة

الطبقة العسكرية الحاكمة من رقابة المستشارين البريطانيين. واعتماد الاسلوب التركي في حَلّ مشاكل التعددية العنصرية والمذهبيّة واعني به الحَلّ العسكري.

امامكَ الآن قائمة باسماء الضباط الذين قبلوا في الكليّة الحربيّة والكليات المهنية العسكرية في استنبول من هذه الولايات الثلاث اعتباراً من العام ١٨٩٥. هذه القائمة غير متكاملة إلاّ في الجزء الخاص بالمقبولين في العام ١٩٠٣، وعددهم (٥١). ليس بينهم من لم يتول مسؤولية سياسية او منصباً كبيراً مدنياً او عسكرياً في الدولة الجديدة (رئيس وزراء، وزير، عين، نائب، محافظ، مدير عام، قائد، رئيس محكمة الخ...) ربطت بينهم روح الزمالة والرفاقية والمصلحة حينا من الزمن الى ان بدأت شهوة الحكم والتسلط والمنافسة تدبّ فيهم. وقد انتقلت هذه المنافسة الى الجيل الجديد من الضباط خريجي الكلية الحربيّة العراقية متخذةً طابعاً عقائدياً ولكن بعين الرغبة في الوصول الى الحكم وبعين الوسائل في معالجة مشاكل التعددية.

في اواخر العام ١٩٣٢ وقعت الحكومة العراقية تعهداً دولياً لعصبة الأمم كشرطٍ لانهاء الانتداب- قالت فيه انه جزءٌ لايتجزء من القانون الاساسي العراقي لاتتغير مواده حتى ولو طرء تغيير او تعديل على مواد ذلك القانون- وتعهدت فيه بضمان حقوق الاقليات العنصرية والمذهبيّة. مامرت بضعة اشهر على هذا التعهد الاّ وكان وثيقة ميتة. وتعتبر مذابح آب ١٩٣٣ بدءً لتلك الانطلاقة العسكرية المشؤومة.

في نيسان (ابريل) ١٩٢١ وهذا هو التاريخ الرسمي لتشكيل الجيش العراقي، كان يوجد في العراق حوالي (٦٠٠) ضابط عثماني سابق تتراوح رتبهم بين ملازمٍ وبين فريق. منهم (٤٠٠) عادوا في اوقات متأخرة من دمشق

وانحاء سوريا ولبنان وفلسطين بعد انحلال الفيلق الرابع التركي وبعضهم عاد من تركيا. وكان قد سبقهم اليه حوالي (١٩٠) ضابطاً تقدموهم بالحظوة وبحيازة المناصب في الدولة الجديدة بسبب التحاقهم بالجيش العربي الحجازي الذي حارب الى جانب الحلفاء. وأطلق عليهم تمييزاً اسم (الضباط الشريفيين) نسبة الى شريف مكة. وقد تمّ استيعاب هؤلاء جميعاً في الوظائف المدنية والعسكرية. ولم تكن لهم هناك منافسة تذكر من الموظفين المدنيين العثمانيين السابقين، لقلتهم، ولانّ الضباط كانوا يتفوقون على هؤلاء ذهنيا بما كسبوه من العلوم في المعاهد العسكرية، اذ كان معظمهم يلمّ باحدى اللغتين الفرنسية والالمانية او بكليهما فضلاً عن العربيّة والتركية او الكرديّة بالنسبة للضباط الكرد. وقد تمكن قسم لابأس به من تعلّم شئ من الانكليزية التي سهلت لهم سبيل التقدم والتقرب من السلطات المحتلة.

في المبدء كان الاستخدام في الجيش بالتطوّع. وقد بلغ تعداده في العام ١٩٢٢ ثلاثة آلاف وخمسمائة. وفي العام ١٩٢٧ بلغ تعداده (٧٠٠٠). وفي العام ١٩٢٤ تأسست الكلية الحربيّة وكان ضباطها من معلمين ومدربين عثمانيين فعلاً الى جانب قلة من الضباط البريطانيين. وكانت الاغلبية الساحقة من الضباط المستخدمين فعلياً من مخلفات الجيش العثماني حتى العام ١٩٢٨، وبعده أخذت النسبة تتناقص والرتب تعلو بالضباط العثمانيين ليكونوا قادةً وآمرين. وفي غضون العامين ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ نشب نزاع حاد بين البلاط والحكومة من جهة وبين المندوب السامي الذي يمثل ويطبق سياسة بلاده في العراق، حول سنّ قانون الخدمة الالزامية (خدمة العلم). كان المندوب السامي ضد المشروع في حين ساندته الحكومة ومن ورائها الملك والصحافة والكتاب ولوّح الملك في

مجالسه الخاصة بان الأزمة قد تلجئه الى التنازل عن العرش وهو اسلوب مناورة كان يعتمدها هذا العاهل المجرّب في كل ازمة. وراح دعاة القوميّة يروجون لمشروع خدمة العلم محاولين اقناع الجمهور بأن ذلك قد يعجل في عملية صهر القوميات المختلفة في بوتقة الوطن الواحد (كان تعبير الوطنية يستخدم حينذاك بدل مصطلح القومية). ووقف الشيعة والكرد ضد القانون بغريزة لاتخطئ مستمدة من تجاربهما المؤلمة مع الجيش العثماني.

والفكرة وعلاقتها بسن قانون التجنيد الالزامي اوضحها المفكر القومي الاستاذ ساطع الحصري الذي كان مدير المعارف (التدريس والتربيّة) العام في ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ بمقال له في جريدة يومية جاء فيها قوله "لنشر الايمان بوحدة الامّة العربيّة وايقاظ الشعور بامجادها الغابرة ومحاربة اعداء العروبة، من اجل بلوغ هذا الهدف ليس هناك افضل من جيش يؤخذ من كل طبقات المجتمع. ويصاغ منه عجينة متكاملة من العراقيين الغارقين حتى آذانهم في مستنقع النعرات الطائفية والعنصرية والتباغض والتحامل بعضهم على بعض. جيش ينتزع افراده من الوسط المتعصب الضيق لتُعاد صياغتهم في حياة الثكنات وميادين القتال والمدارس العسكرية ونوادي الضباط ...".

ان هذا يختلف وقول الكاتب والشاعر الفرنسي الشهير (الفريد دي ڤيني): "الجيش هو شعبٌ داخل شعبٍ. كائن شبيه بجسم صبيٍّ قدر مايفتقر الى ثقافة ويقدر مايحرَم عليه النمو. عندما لايخوض الجيش العصري حرباً يغدو أشبه شيئاً بالجندرمة يخجل من نفسه لأنه لايعلم ماذا يفعل"(٢).

---

٢ – ينطبق هذا الوصف وهو من اعجب العجاب على جمهورية اندونيسيا بصورة خاصّة. في كثير من الدول الافريقية والاسـيوية الجديدة التي قامت خلال النّصف الثانى من هذا =

وقد استغلّ ضباط الجيش العراقي الثوريون والسياسيون الهوة الفكرية السحيقة القائمة بينهم وبين الجنود باستخدام ثالوثهم العسكري المقدّس :(الانضباط، الطاعة، الثقة العمياء) الى اقصى حد.

عندما قربت نهاية الانتداب في ١٩٣٢، كان تعداد الجيش (١٢٠٠٠) وبقادة عثمانيين مطلقاً، كان قد تزود باكثر من سبع دورات لخريجي الكلية العسكرية لم يبلغ اي منهم مرتبة الآمرية. في حين لم ينتدب الجيش مرةً واحدة للدفاع عن البلاد وان استخدم في عمليات غير ناجحة ضد ثورات الشيخ محمود وشيخ بارزان وها هنا وقع في مأزق وتعرضت وحداته للتطويق والابادة فخفت القوة الجوية البريطانية من قواعدها في العراق لانقاذها وفك الحصار عنها. ثم اوكلت اليها مهمة المطاردة وانزال العقاب بالعصاة على الاسلوب التركي : حرق القرى، اتلاف المزارع، قتل المواشي، القبض على الزعماء ونفيهم او اثقالهم باحكام سجن.

وعندما بدء الصراع على السلطة بين العسكريين القدامى وبعض المدنيين من الحكام وهو صراع ابتعد تدريجياً عن التآمر الداخلي وتحريك العشائر المعتاد، اتخذ بطبيعة الحال اسلوب العنف والتصفية وعندها ادرك قادة الجيش انهم مجرد ادوات في حين كان لهم القول الفصل في هذا الاحتراب وحسم المواقف

= القرن والعقد الخامس منه، فضلاً عن دول امريكا اللاتينية يكاد الجيش يملك زمام السياسة عملاً، باستثناء اندنوسيا فربما كانت الدولة الوحيدة في العالم التي يملك فيها الجيش السلطة رسمياً وبنصّ دستوري وضع بهذه الصيغة (للجيش دور مزدوج سياسيّ وعسكري) وترجم هذا النصّ بضمان ١٠٠ مقعد للجيش في مجلس النواب الذي يتألف من ٥٠٠ عضو- يتم تعيينهم له من دون انتخاب كما خصص عدد معين من المقاعد لحكام المحافظات وهم عسكريون غالباً.

وادركوا اهميتهم ولذلك لم يعد بالامكان ابعادهم عن السياسة ولاترويضهم ليكون واجبهم قاصراً على امور الدفاع.

بدأ الجيش العراقي وهو في خضم السياسة المحلية وفي قلبها وبقي كذلك يهزأ بالمحاولات العديدة التي بذلها قليل من السياسيين لفصله عنها. ولما غزت العقائد ضباطه اتخذوها قناعاً لتغطية طموحاتهم واداة لتبرير بقائهم في حلبة الصراع.

حدث عسكري صغير بعد أشهر من التعهد الدولي الذي أشرت اليه مهّد للانقلابات العسكريّة المتعددة التي ابتلي بها العراق، ولقيام الدكتاتوريات العسكرية وشبه العسكرية. والتاريخ وحوادثه كما تعلم هو سلسلة من حلقات متتابعة تتصل احداها بالأخرى وتوثر فيها. حدث سماه المؤرخون العراقيون باسماء عدة: «تأديب الآشوريين، عصيان التياريين، التمرد الآشوريّ الخ ...». لأول مرة بعد سلسلة من الاخفاق. ظهرت قطعات الجيش في اشتباك جبهوي عشائري مسلّح وهي مخندقة وردت المشتبكين عنها فتفرقوا وانكفاؤا على اعقابهم. اشتباك لم يتطلب اي براعة أو عبقرية عسكرية، عقبته خلال ٧-١٧ آب ١٩٣٣ عملية مطاردة تمّ فيها قتل اكثر من ثلاثمائة من المواطنين الاسرى بعد استسلامهم والقاء اسلحتهم. وقتل ٣١٧ من الرجال والناس والاطفال العزل الذين احتموا بالعلم العراقي معلنين ولاءهم للحكومة. حصدوا حصداً بالمدافع الرشاشة الجديدة التي اقتناها الجيش العراقي لأوّل مرة.

وبدلاً من ان يعاقب الآمرون بالمجزرة والمنفذون لها، اغرقوا بالترقيات والمكافآت وعقدت لهم المهرجانات والاستعراضات في شتىّ انحاد البلاد. اراد الجيش ان يضرب مثلاً ويلقنّ درساً قاسياً باقليّة عنصرية ارتفع صوتها اكثر

من اللازم خوفاً على مصيرها بعد الانتقال الى مرحلة الاستقلال ولجَت في مطالبها بغير قليل من الغطرسة والكبرياء وبكثير من الحماقة والغباء لم تجد الحكومة له علاجاً غير اطلاق جيشها في اسبوع من القتل الاعتباطي والحرق والنهب شمل رقعة من الأرض تعادل ثلث مساحة ايالة الموصل القديمة.

عدت العملية انتصاراً عظيماً للجيش لرفع معنوياته. وقدمت للشعب العراقي فاتحةً رائعة ومأثرة من مآثر الانتقال الى مرحلة الاستقلال. ولم تكن كما قلت اكثر من صدام كالذي تصوره لنا افلام الغرب الامريكية بين الهنود الحمر وبين جيش منظم يملك من السلاح الحديث ما يفتقده في خصمه ويقوده ضباط غلاظ لاتعرف الرحمة الى قلبهم سبيلاً.

اشتَم هؤلاء القادة الضباط رائحة الدم. وكلهم من مخلفات الجيش العثماني كما قلنا فتكررت الجريمة في جبل سنجار. وفي الجنوب الشيعي بعدها بصورة اكثروحشيّة وأوسع مدى. وقد وطأ كلّ هذا لقيام بطل عمليات القمع بسوق الجيش الى العاصمة في ٢٩ من تشرين الأوّل ١٩٣٦ لينصب نفسه اولَ دكتاتور عسكري لا في العراق وحده بل في الدول العربية كافةً. وتلته انقلابات. في اثناء تلك الانقلابات العسكرية المتوالية، بدأ الضباط يلغون في دماء بعضهم بعضاً في لعبة المنافسة على السلطة العليا. وهنا أستدركُ لأقول ليس كلّ الضباط العراقيين بالشكل الذي وصفتُ. كان بين الجيل غير العثماني من الضباط من امتاز بالثقافة العالية ومن ادرك الحدود التي تمتد اليها حرفته فآثر ان يبتعد عن مغريات الحكم متحصناً بمثله العالية وثقافته، بعض هؤلاء انزوى. وبعضهم الآخر طحنته الرحى التي ادارها رفاقهم الطموحون او العقائديون وراحوا ضحية لها. وكان لي ومازال اصدقاء اعزاء منهم بلغوارتبة القيادة

لكنهم أبوا أن تتلطخ ايديهم بدماء ابنائهم واخوانهم واصدقائهم.

-٤-

سؤال

من هذا استخلص بأن ما قرأناه عن تاريخ العراق في الكتب المتوفرة يجب ان يعاد النظر فيه. وان ما تقرأه اما حقائق مشوهة او حوادث محرّفة. الى اي حَدّ تمتد بك الجرأة لتصحيح وجهات النظر الخاطئة؟ ما الذي لا يمكنك التطرق اليه؟.

الجواب

انتشرت "موضة" الدراسات التاريخية الاكاديمية واتسع مداها خلال العقدين الأخيرين من الحكم الحالي في العراق وكثر الى درجة لاتصدق، عدد آخر اضاف الى اسمه لقب (الدكتورية) ولقيت دراساتهم تسهيلات لطبعها ومكافآت لايحلم بها اي كاتب سبق ذلك العهد. بطبيعة الحال كانت هذه الدراسات تلاحظ بدقةٍ امزجة الحكم السياسيّة. او لا تحيد قيد شعرة عن مفاهيم الحزب الحاكم. وقد تهولت فيها جرأتها في قلب الحقائق وصبيانية الاستنتاجات.

هناك صنف من كتب التاريخ السياسي والاجتماعي لكتاب غير عقائديين سجلت الوقائع فيها بقدر كبير من الامانة ولكنها خلت من اراء خاصة او استنتاجات وهي على اسلوب مؤرخي العرب والاسلام الاوائل. وهناك كتب تاريخ ألّفها اناسٌ ساهموا في احداث منه معينة وكتبوا بهدي مشاركتم وعقيدتهم وبقدر تعاطفهم معها. وهي كتب متحيزة لا تجد فيها غير السيء عمن يخالفهم في الرأي والحسن في صانعي الاحداث رفاقهم. وهناك أيضاً الكتب الدراسيّة

التي تؤلف للناشئة والطلاب وفق المناهج المتغيّرة فتوضع بين ايديهم فور قيام الحكومة الجديدة باصدار بيانها الأول معلنة اسقاط الحكومة الفاسدة وقيام حكومتهم الصالحة «النابعة من الشعب» وكثيراً ما وجد الطالب وهو في متنصّف سنته الدراسيّة كتاباً في التاريخ يوضع في يده بديلاً عن كتاب أخر يخالف الاراء والاحكام التي درسها قبلاً.

هذه هي الفوضى بعينها. تنعكس بكلّ آثارها السيئة على اسلوب تفكير المجموع وتصيبه بالبلبلة. ومحاولتي في كتابة الاحداث التاريخية اقدمها لا كمسلمات ولا كبدائل، كما اني لا ابذل جهداً للتأثير على عقليّة القارئ او اقناعه بصحة ما اكتبه فكلّ ما ارغب فيه هو ان انجح في حمله على التفكير وتقليب وجوه الرايء والمقارنة. والمسألة لاتمسّ من قريب او بعيد مقدار ما اكون جريئاً او خائفاً. علامة الطريق التي استهدي بها وابني على ضوئها أحكامي ونتائج امتحاني للوقائع هي الحريّة الفردية والحريات العامة والنهج الديمقراطي. ولاتبهرني شخصيّة الحاكم وليس عندي لها أيّ حرمة ولاتؤثر فيّ اقوال الذين سبقوني عنها عند تعقيب الاحداث التاريخية والتطورات السياسيّة والاجتماعية التي تنشأ عادة عن الصراع الناجم في محاولة ممارسة تلك الحريّات ومحاولة الحَد منها والتحكم فيها او مصادرتها، مبتعداً في كل ذلك عن النظريات السياسية والعقائدية. وكنتُ قد اوضحت في مقدمة الجزء الاوّل من كتابي (مغامرة الكويت) نهجي هذا بتفصيل، وبينت مقدار الضلال الذي يتيه فيه المؤرخ عند اعتماده نظرية سياسية معينة.

يعتزّ الاشتراكيون ومن ورائهم الشيوعيون بمقولة كارل ماركس الشهيرة "الانسان اثمن رأس مال" إلاّ ان الانسان بدا عند التطبيق العملي لتلك

الاشتراكية سواء في البلدان التي كانت أو ماتزال اشتراكية ـ فهو ارخص رأسمال، لاتسوى حياته التراب الذي يطأه والماء الذي يغتسل به. تهدر كرامته وتصادر حقوقه وتُمتهن انسانيته بحجة المصلحة العامة ـ أو تطبيقاً لمبدء (في مصلحة المجموع تفنى مصلحة الفرد) والذي حصل فعلاً تبين ومن قديم الزمان بأن هذه هي حجة الدكتاتور والطاغية في تبرير مايقدم عليه. وهي ايضاً حجة المؤرخين السطحيين الذين تبهر أعينهم شخصية الدكتاتور ليتجاوزوا عن سيئاته وجرائمه او لا هي تأخذ الاّ قليلاً من اهتمامهم عندما يشيدون بالتافه من مأثره. اذا هلك الفٌ من البشر في عمل سخرة لشق ترعة او تعبيد طريق او بناء سدٌ او اقامة مصنع للأسلحة، اذا سيقوا بالعصا والسوط وحرموا حق الراحة والغذاء الصحي والعناية الطبيّة واستنزفت طاقاتهم الى حَدّ الموت في اقامة هذا المشروع اوذاك، فانما هم يعملون للاجيال القادمة. وتاريخ الاشتراكيين الماركسيين لايذكر هلاك هذه الارواح ولا مقدار ما تتحمله من حرمان وذلة، بل يذكر بناء السد العظيم، وشق الترعة، وبناء المحطة الكهرمائية الهائلة. ويشيد بالقائد والزعيم الذي خرجت فكرة هذا المشروع من رأسه العبقري. ولايسجل تاريخهم صور المقابر التي ابتلعت ضحايا المشروع بل صور السدّ والمحطةً الكهرمائية وصور ذلك الزعيم او القائد. نقف معجبين بالسور الصيني العظيم وبالاهرام ولانفكر بالارواح التي دفنت تحتها والآلاف التي استنزفت قواها حتى الموت من اجل اقامتها.

هكذا كان حكم المؤرخين الذين نقرأ لهم على عهد (قاسم). ذكروا سيئات العهد الذي سبقه دون ان يجدوا حسنة واحدة لواحد من حكامَه. وظلوًا يعددون منجزات العهد الجديد والمكاسب التي حققها للشعب العراقي ويحصونها كما

تحصى حبّات المسابح. الاّ ان لديّ وجهاً آخر للصورة وهذا هو:

اطلقت ثورة الرابع عشر من تموز (١٦٤) سجيناً سياسياً محكوماً بالسجن مدداً مختلفة. وعند القضاء على حكم قاسم تسلّم انقلابيو شباط (٥٦١) محكوماً شبيهاً بالسابقين بينهم (٢٨) محكوماً بالموت، جاهزين للمشنقة. العهد الملكي مثلاً لم ينكر على رفاقهم اولاء الصفة السياسية وحكم عليهم لأنهم من معارضيه وناشري سيئاته بكل صراحةٍ. في حين بخل عليهم (قاسم) حتى بهذا الشرف باعتباره اياهم مجرمين عاديين.

ولاكن اكثر وضوحاً فاتناول باختصار وايجاز ماعرفناه بحركة مايس ١٩٤١، أو بحركة رشيد عالي الكيلاني وصحبه الضباط الاربعة، ابطال انقلابين سابقين، ودّ هؤلاء ان يكونوا الى جانب الفريق المنتصر في الحرب العالمية الثانية وقد بهرتهم انتصارات الدول الفاشية الأولى وايقنوا بأفول شمس الامبراطورية البريطانية التي اذلت البلاد ربع قرن من الزمن. دون اعتبارٍ لطبيعة تلك الحرب ولا تأسٍ بالنهاية التي آلت اليها شعوب اكثر مدنيةً وتقدماً في سلّم التصنيف العرقي النازي بمراحل عن الشعوب السامية التي عدت بين الشعوب المنحطة، ومن دون تفكير بالقيم والمبادئ التي بني عليها التصدي لاعظم وشرّ عدوانٍ في تاريخ العالم.

بقي مؤرخو تلك الحقبة من تاريخنا يرددون اسطوانة التمجيد بالحركة وينزلون القائمين بها منزلة الابطال الوطنيين، لسبب واحدٍ فقط وهو انها ضدّ الاعداء البريطانيين وضد محاولتهم انزال قطعاتهم العسكرية للدفاع عن العراق في حالة غزوه بمعاهدة أو بدون معاهدة. وقد سبق لهؤلاء ان انزلوا قطعاتهم في فرنسا بدون معاهدة! وفرنسا دولة كاملة السيادة!

امامي الآن كتاب عنها حديث العهد نال عنه صاحبه درجة الدكتورية في العام ١٩٨٧، عنوانه "رشيد عالي الگيلاني والحركة الوطنية في العراق ١٩٣٩ - ١٩٤١. ضرب على النغمة عينها ولم يجد مثله كمثل غيره ممن سبق، كلمة طيبة واحدة يقولها بحق الوصي على العرش الذي قاد الحركة المضادة، وكان له فضل في تصفية هذه المؤامرة الدموية الكبرى قبل استفحالها وباقلّ مايمكن من التلف العظيم في الارواح وفي الممتلكات بل قبل ان يغدو العراق كلّه ساحة حربٍ بين الطرفين المتحاربين.

وينزل المؤرخون عامة القائمين بالحركة منزلة الشهداء الأبطال ويتفجعون على مصائرهم بالقصائد وبليغ النثر. مسقطين تماماً واقع أن هؤلاء الضباط عندما مزقوا بحركتهم هذه الجيش الذي ائتمنوا عليه وقادوه ثم ابوا مشاركته في الكأس المرّة التي شربها كما يقضي عليهم الشرف العسكري فتركوه ولاذوا باذيال الفرار. وبالمقابل لايجد المؤرخون كلمة رثاء بحق مئات القتلى والجرحى، ولاولئك الآلاف التي نهبت ممتلكاتها او دمرت او احرقت في بغداد عندما انتشرت فلول الجيش العراقي المشتت في ١و٢ من حزيران تصبّ انتقامها من الفشل على البغداديين دون تفريق.

ها انت ترى بعد هذا اني تناولت بالتصحيح مابقي يعتبر من مفاخر التاريخ العراقي ومقدّساته عند معظم كتاب السياسة والتاريخ. ومنه تجد انه ليس ثم شئ لايمكن التطرق اليه في التاريخ. فالتاريخ ليس فيه محرّمات.

-٥-

سؤال

هناك انظمة في العالم قامت على اساس الحزب الواحد، او على دكتاتورية

الفرد - اخذت تجّد في سبيل تحقيق الديمقراطية بطرقٍ سلميّة مثل الارجنتين واسبانيا وشيلي ونيكاراغوا وعدد من الدول الافريقية. امن الممكن للعراق ان يتخذ سبيله الى تحقيق الديمقراطية بعين الاسلوب؟ ان كان الجواب بالنفي اترى ان اسقاط النظام القائم بعمل يناط بالجيش ويسانده الشارع يمكن ان يساهم في استقرار الأمور والعودة بالعراق الى المسار الديمقراطي الذي يفتح له باب التطور والتقدم والأمن؟

الجواب

لكلّ شعب ظروفه الزمانية والمكانية وقواه الروحية التي تحدد اسلوبه في احداث التغيير. بعبارة أخرى لكل شعب ساعته ووقفته التي لاتستطيع ان يرصدها راصد او يتنبأ بها.

في النصف الثاني من قرننا هذا، طرء تغيير جوهري على طبيعة نضال الشعوب في سبيل حريتها. كانت قبلها تعمل للتخلص من حكم الاجنبي الذي اسميناه بالاستعمار او الكولونيالية او الامپرياليّة. هذه الشعوب التي تخلصت من الاجنبي وقعت رأساً تحت رحمة حكومات فردية مستبدة او حزبية عقائدية وراحت تبحث لها عن مخرج من هذا المأزق الذي بدأ في احيان كثيرة اشدّ ضراوة وقسوة واستغلالاً من الاستعمار نفسه.

في بلادنا كانت هناك تجربة ديمقراطية متعثرة مزيفة التطبيق - لكنها تجربة على كلّ حال. هناك انتخابات صورية، مجالس نيابية مدجّنة، الخ ... لكن كان هناك دستور محكم الصياغة بنيّ على مبدء الفصل بين السلطات وبنصوص واضحة حول الحريات العامة وحقوق الفرد وكيفية صيانتها. لكن الدستور أمتهن واستبيحت الحريات بجملة من المراسيم الشاذة اللاقانونية التي

تخالف روحه ومنطوقه، وبلغ الأمر بالوطنيين والمثقفين ودعاة الديمقراطية وكلّ القوى العاملة من اجل احترام الدستور وصيانة الديمقراطية التائقة الى التغيير السياسي – أن صاروا بتسرّع منهم وخطأ كبير – يعتقدون بان الجيش وحده هو القادر على التصحيح. هذه القوى نفسها وضعت يدها يوما ما بيد قائد اول انقلاب عسكريّ في العام (١٩٣٦) ومنحته ثقتها وتعاونها، فما كانت اسابيع حتى ادركت غلطتها الكبرى عندما تبين لها ان العسكريين جاؤوا ليبقوا وليحكموا. وانهم لايقبلون بالنزول عن ايّ سهم من السلطة لغيرهم. وانثنى الدكتاتور الجديد اليها فشتّت شملها.

كان ثم انقلابات عسكرية تالية! احصيت منها في الجزء الثاني من كتاب [العراق في عهد قاسم] ثمانية عشر خلال اثنتين وثلاثين سنة. بمعدل انقلاب واحد لكل سنة واحدة وتسعة اشهر. ويضرب العراق بهذا، الرقم القياسي على الصعيد الدولي ويتفوق على اكثر دولتين من دول امريكا اللاتينية انقلاباً.

ولم يفقد الديمقراطيون ودعاة الاصلاح املهم في الجيش مع هذا، وساندوا التجمع العسكري السرّي الذي حطم النظام الملكي في الرابع عشر من تموز بحركة عسكريّة مانجت من مخاطر الفشل إلاّ بالمساندة التلقائية الحماسية من عموم الشعب العراقي. وهذا هو الذي حوّل الانقلاب العسكري الى ثورة. كان الشعب يصبو الى التغيير ليس الاّ.

ان الشعوب المغلوبة على أمرها تمنح مساندتها ودعمها لايّ حكم جديد لأنها تتوقع منه ما افتقدته في الذي سبقه وتبادر مقدماً الى اعلان تضامنها بكل وسيلة من دون ان تعرف شيئاً عن هوية القائمين بالتغيير. وعلى هذا الاساس رحب المواطنون بالرابع عشر من تموز بكثير من التفاؤل وقليل جداً من الشك

والحذر. لكن الجيش لم يعد الى تكناته ويقي الضباط يمارسون السلطة ويتآمر بعضهم على بعضٍ في عين الوقت، وسالت دماؤهم ودماء المواطنين في المعركة التي زجوهم فيها تحت غطاء ما دعي في حينه بالصراع العقائدي.

والنظام الحالي الذي اعاده الجيش الى السلطة في ١٧ من تموز ١٩٦٨ كان يرتكز على حزبٍ ضعيف يفتقر الى الشعبيّة ويثقل ماضيه عهد ارهاب لايتذكره العراقيون الاّ والرعدة تشيع في اوصالهم. كان هذا الحزب قد تلقى درسه في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ عندما طرده العسكريون ايضاً فاجتنب درساً مماثلاً بقيامه بعمليات تطهير في الضباط الذين جاؤوا به وبالضباط الآخرين الذين لايدينون بالولاء الحزبي - عمليات تطهير واسعة شملت معظم القادة والآمرين ليحلوا محلّهم بالتدريج وخلال ربع قرن من الزمن جيلاً من القادة والآمرين الذين نشئوا في احضان الحزب، ومحضوه الولاء المطلق. مع هذا كله فالتصفيات الدمويّة التي كان يجريها الحزب بين صفوفهم بين آن وآخر وغرضها فحسب بث المزيد من الرعب في نفوسهم جعلتهم يزنون كلّ خطوةٍ يخطوها وكلّ عبارة قبل ان يلفظوها فكلهم مراقبون من قبل اجهزة الحزب. فوق هذا كله اشغل النظام جيشه العقائدي بمغامرات عسكرية منهكة مهلكة واشركه في عمليات القمع الوحشية من خلال الحملات التي كان يشنها على ثوار كردستان. زجهم في حرب السنوات الثماني مع ايران. وعرّضهم الى هزيمة ساحقة في صحراء الجزيرة وبعث بالبقايا الى جنوب البلادللقضاء على جنوب المقاومة المسلحة هناك. اراد النظام ان يشرك الجيش وضباطه في حمام الدم وجرائمه ليلتصق به ولتجمع بينهما وحدة المصير. ولم يعد للمغامرين من الضباط فرص نجاح كالماضي في احداث ايّ انقلاب ضدّ النظام، وتعتمد

المعارضة العراقية على هذا الأمل وتتطلع الى عدد من الضباط الكبار السابقين الانقلابيين الذين لجأوا الى الخارج هرباً من ملاحقة النظام لهم او بسبب خلاف نشأ بينهم. وصحفهم تخرج علينا بين أونة وأرى بنبأ عملية انتحارية[٢] قام بها ضابط أو مجموعة من الضابط لقتل رأس النظام ففشلت.

عندما كانت ازاحة النظام ورأسه لاتقتضي من الحلفاء إلاّ ساعات قلائل من الزحف على بغداد، ضيع الرئيس الامريكي الفرصة أو أنه ربما قصد الاّ ينتهزها وكانت مكافأته من النظام الذي ابقى عليه انه وضع صورته تحت الاقدام لتدوسها وتبصق عليها على ارضية مدخل احد الفنادق.

الانقلابات العسكرية المتتالية استأصلت المفاهيم الديمقراطية قبل أن تستوي على قدم - ولم يتخلف عن تلك الانقلابات غير كلمة «الجمهورية». وبالنظم القمعيّة التي اقامتها احدثت ردّة فعلٍ في القوميات والطوائف التي يتألف منها الشعب العراقي. فراح كلّ فريق يسعى وحده للخروج من هذه المأساة العامة مع تراثه وتقاليده مدفوعاً بغريزة حبّ البقاء ازاء عمل النظام الدؤوب في خنق المشاعر القومية والتراث المذهبي والطائفي فاحيا الكرد مطلبهم القديم قِدم الدولة العراقية بالحكم الذاتي. وبعثت روح جديدة في مطالب الاغلبية الشيعية بالمساواة بحقوق المواطنة والمشاركة السياسية النسبية. وشعرت القوميتان التركمانية والمسيحية الكلداشورية بخطورة انكار قوميتها عليها وبخطورة عملية الاذابة والصهر العنصريين. ان اعادة التوازن في هذا الكيان التعددي المفكك لايتمّ بغير اعتماد الديمقراطية اساساً وقاعدة للحكم. وانا اشك في وضع املٍ

---

٢ - يلاحظ ان ذلك كتب قبل الاعلان عن فشل مؤامرة عسكرية واسعة للاطاحة برأس النظام - باكثر من شهرين.

بضباط الجيش في احداث التغيير واشك بمقدار اكبر في استعدادهم للتنازل الى المدنيين في حالة نجاحهم. الثورة على الحكم يجب ان تأتي من الشارع.

مع هذا فتاريخ البشر ملىء باخبار الخوارق والمعجزات التي تحققها الشعوب عندما تحين ساعتها. والمواطنون العراقيون لايشذون عن هذا.

أرى هنا وختاماً للسؤال ان اعرض مفهوماً عاماً للديمقراطية قد يختلف عمّا قريء عنها او سمع.

الديمقراطية بجوهرها ليست حكم الاغلبيّة. لانّ الاغلبية وحدها لاتستطيع تحقيق الديمقراطية بكل امانتها واخلاصها لناخبيها وللشعب عامة. والديمقراطية ليست انتخابات حرة نزيهة يقصد منها التعبير عن الادارة العامة، ولا هي تعدديّة حزبية وسياسية حرة تدعو فيها اطرافها لمناهجها وبرامجها.

الديمقراطية تتحقق عندما يكون هدف القوانين حماية الشعب من الحكومة لا حماية الحكومة لنفسها من الشعب. لا ان تكون القوانين حصناً لها يحميها من الشعب. وبدون هذا تبقى الديمقراطية اسماً خالياً من كلّ معنى، وفي افضل الاحوال مجرد مقولات فلسفية ترددها الالسن ويدّعيها كل من لايؤمن بها ويستخف بها في سره.

في غضون واحدٍ وعشرين عاماً جرى تبديل العلم العراقي وشعار الدولة اربع مرات. وتغيّر اللحن الوطني (الذي لم تكتب له كلماته بعد) ثلاث مرات. ودابت الجوقات المتناجحة على الحكم بعسكرييها ومدنييها على دحرجة الانصاب وحطم التماثيل والشواخص وكلّ ما خلّفه الحكم الأسبق وهي لا ابالك عملية إفراغ غبيّة لمتكونات الذهن العراقي ضرورية لبناء تراث ومعين له وصياغة وحدةٍ منه من ماضيه بخيره وشره وبحلوه ومرّه. والذكريات التاريخية ببلاياها

ومصائبها عامل من العوامل الهامة التي تقوي اواصر المواطنة في الدولة المتعددة القوميات والطوائف والديانات والمذاهب كالعراق.

وفي العام ١٩٥٩ قدم (عبدالكريم قاسم) تفسيراً لشعار الدولة الجديد وفيه ذكر المغزى من تصويره السيف العربي وهو يعانق الخنجر الكردي رمزاً للأخوة العربية الكردية. وما مرت سنة واحدة حتى وجدنا هذين السلاحين يطاعن احدهما الآخر في جبال كردستان.

وظلّ هذا الدكتاتور ينعت نظامه الجديد «بالجمهورية العراقية الخالدة» وماكانت بالجمهورية ولا بالخالدة. وها نحن الآن في دكتاتورية أخرى يبدو حكم (قاسم) ازاءها نظاماً مثالياً. وهذه ايضاً ليست بخالدة، فحكم الحزب الواحد بقائدٍ لايتخلى عن الحكم حتى آخر مواطن عراقي - هو حكم لا مكان له في عصرنا. ولا حظ له في الدوام طال الزمن به ام قصر.

وبخصوص الشق الأخير من السؤال حول حظ الجيش والشارع في محاولة ازالة النظام الخ ...

لا تسعني الاجابة عليه بكلمة «نعم» او «لا» ولو اقدمت على هذا، لتجاوزت حدودي كمؤرخ او كاتب في التاريخ السياسي ودخلت في متاهات الفرضيات والاحتمالات التي تنتهي بالخيال والنبؤة. وهذا هو المجال الذي يسرح فيه ويمرح المحللون والمعلقون السياسيون الذين يطالعونك بتوقعاتهم وبكثرة في اي وقت بمجرد ضغطك على واحدة من أزرار جهاز السيطرة البعيدة التلفزيوني أو ادارة مفتاح الراديو.

ليس هناك علامة قاطعة مميزة لبلوغ الغضب الشعبي درجة الغليان والانفجار. وهي مرحلة اليأس واسترخاص النفس. ان دنت الساعة فانها

ستكنس النظام وتقتلعه من جذوره أبمعاونة الجيش رغم ولائه للنظام ام بدونه. هذا ما حصل مثلاً عندما أعلنت القضاء على نظام [چاوچسكو] صرخات غاضبة من عدد قليل من الجمهور الذي بدا ذليلاً طائعاً عندما جمع ليسمع خطابه - ما لبثت تلك الصرخات ان انقلبت الى نار آكلة اكتسحته رغم جيشه ورجال امنه المحيطين به.

في الثالث عشر من حزيران (يوليو) الماضي قرأت في صحيفة يومية كثيرة التداول - تصريحاً لناطق رسميٍ باسم حزب اسلامي معارض، يحدد مدة شهرين من تاريخه لقيام الانتفاضة الجماهيرية في سائر العراق تطيح برأس النظام واعوان النظام. فعقدتُ الخنصر بالبنصر ورحت اعد الايام.

-٦-

سؤال

المسألة القوميّة ومسألة الحكم. ما هي الطريقة الصحيحة المؤدية الى حلها في العراق حلاً سليماً؟ طرحت مشاريع عديدة للنظام العراقي الذي سيحل مَحلّ النظام القائم لاسيّما مشروع الاتحاد الفدرالي الذي تتبناه القيادات الكردية ومشاريع الاقليتين الأخريين التركمانية والمسيحية (الآشورية) الى جانب مشاريع اسلامية الطابع وقومية عربية الخ ... وكلّها مشاريع للمعارضة العراقية تطرحها ادبياتها وصحفها بين آن وآخر . ما هو الحلّ الاسلم بنظرك. هل تؤمن فعلاً بان اولئك الذين يقدمون انفسهم كبدائل للنظام القائم قادرون بمقدار ماهم جادون؟ وما هو حظهم من النجاح؟ موقف المعارضة العراقية العام وعلاقاتهم؟

الجواب

أما وان المعارضة جادة، فنعم انها جادّة. الاّ اني لا اعرف مدى قدرتها على

تنفيذ مشاريعها فهذا يتوقف على ما تملك من قوى روحية وعددية داخل العراق. المغتربون العراقيون واللاجئون والمطرودون كلهم يتوقون الى العودة الى وطنهم الاّ انهم يريدون ان يتقدم احدهم ليخرج لهم كستنائهم من النار كما يقول المثل. اعني انهم يعيشون بأمل قيام اخوانهم في الداخل بالمهمة. الاّ ان عدداً من أطراف المعارضة يتحدث عن تنظيمات وخلايا مجاهدة في الداخل الجنوبي والوسطي وليس في وسعنا المجادلة في الأمر فالعمليات القمعية المتواصلة التي يباشرها النظام هناك تصح لتكون دليلاً والمعارضة العراقيّة تتفق كلها على ان نظاماً سياسياً جديداً للعراق يجب ان يختلف عن كلّ ماسبقه. وتختلف التفاسير في التفاصيل. وتبلغ حدّ التعمية والغموض عند آخرين وينشأ خلاف فقهي ليبقي التشرذم والتمزق قائماً في جسد المعارضة. فلكلّ رأيه في مركز القضية الكردية، وفي حقوق الاقليات والقوميات الآخرى. وفي مطالب الاغلبيّة الشيعيّة المشروعة. كلّ المعارضة لاتدرك بان الحالة الجديدة التي طرأت على الوضع السياسيّ في العراق وعلى ضوء الممارسات القمعيّة والعنصرية التي مارستها الانظمة السابقة بكلّ حطتّها وبشاعتها، ابرزت وبشكل جاد مسألة ضرورة المحافظة على تلك الحقوق واحاطتها بسياج يصونها من المصادرة والافتئات كما حصل مثلاً في العام ١٩٣٢. ارى من الصعب جداً المحافظة على الاطار السياسيّ العراقي، والقوام الاجتماعي الذي بنيت عليه الدولة في العام ١٩٢١ دون تبنيّ الصيغة الديمقراطيّة لنظام جديد فيه تراعى مصالح القوميات والطوائف المتعددة وبضمانات دستورية ترضى بها الاطراف وتتفق عليها. ان هذا يجنّب الاطراف المعنيّة خطر الفوضى والاحتكام الى السلاح كما يحصل اليوم في يوغوسلافيا وكما حصل في جيكوسلوفاكيا وفي الاتحاد السوفياتي.

ولكيلا تضيع جهود اكثر من سبعين عاماً وتضحيات جسام بذلت في سبيل خلق الكيان العراقي. الكرد مثلاً يطمحون الى نظام سياسيّ مبني على دستور ديمقراطي - اتحاديّ (فدرالي). ومن المؤسف جداً ان اولئك الذين ينظرون الى هذا المطلب بشك ينسون الفشل الذي آل اليه الحكم الذاتي منذ ان قرر النظام الحالي صيغته وفق مفهومه وطبّقها رغم انف اكثر من ثلاثة ملايين كردي. وبالشكل الذي افرغه من كلّ جوهرٍ. أما تكفي تجربة ٢٣ عاماً؟.

وللمسيحين الكلداشوريين الحق في طلب ضمانات تكفل لهم حرية العبادة وممارسة حقوق المواطنة. والمحافظة على كيانهم الاجتماعي حين لا يجدون من احزاب المعارضة العراقية الاسلاميّة ما يدلّ على وجهة نظرٍ تتفق وما يطالبون به من ضمانات وهذه التجربة اللبنانية والمصرية أمامهم. وبين الخوف مما يضمره لهم المستقبل وبين الرعب الذي يمسك بخناقهم في ظلّ النظام الحالي واساليب القمع "الخاصة" التي يتبعها معهم هم حائرون لايرون سبيلاً لهم غير النزوح عن البلاد. والمواطنون التركمان من كردستان بحاجة ماسّة الى من يؤكد لهم عملاً وبضمانات بأنّهم لن يواجهوا من الكرد الذين يعيشون معهم ماوجدوه من الحكامّ العراقيين. وعلى الكرد ان يثبتوا لهم وللتركمان ذلك وبكل وسيلة دون ان يضيعوا ساعة واحدة.

ومن الغباء وقصر النظر أن يقاوم أي طرف من اطراف المعارضة مشروعيّة المطامح الشيعيّة بمساهمة ديمقراطية في بناء النظام الجديد وعلى أساس الحريّة التي تفرضها اغلبيتها العدديّة. ان الجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق الشيعة عند تأسيس الدولة العراقية لم تعد خافية رغم المجهودات التي بذلها مؤرخون معينون لتغطيتها. فقد ضُمت كردستان العراقية الى الدولة الجديدة

لتحقيق توازن سني- شيعي، يحول دون بقاء الشيعة الاغلبية المطلقة. هناك مساع محمومة لابقاء هذه الموازنة تقابلها مساع محمومة لفك هذا التعادل واعادة الحالة الى طبيعتها الراهنة.

واخشى ان تؤدي هذه المساعي الى مزيد من النكبات عند استقطابها.

شرحتُ ذلك كلّه في الباب الآخير من الجزء الثاني من كتابي (مغامرة الكويت). وليس بوسعي اختصار مائة صحيفة ببضع فقرات هنا غير اني سأختار فقرةً واحدةً.

وهذا ما كتبت: المعارضة العراقية قوية فحسب بحجمها ومصادرها الروحيّة لأنها صاحبة قضية ولانها تمثل اكثر من مليون نازح او مطرود او مطارد او منفي او هارب ولأن فيها عدداً هائلاً من المثقفين والساسة والأقتصاديين وذوي الخبرات التكنية والفنانين والادباء والمفكرين. لم يجتمع لاي معارضة سياسية في التاريخ كله مثل هذا الحشد العظيم. وقد توفرت لها وسائل العمل وحظيت بالعطف العالمي بعد عمليات التصفية الجسدية المنظمة التي اوقعها النظام ثم حرب الغاز السام التي شنها على الكرد العزل لمجرد تلقين درس في الخضوع والطاعة. كما حظيت بالدعم المالي الكثير الذي ساعدها على اصدار صحف ومجلات ونشرات دورية ... وفيما كان هذا سيقوم عاملاً على لمّ شعثها ووقوفها صفاً واحداً امام العدو الواحد، زاد انشعابها ... فشلت فشلاً مؤسفاً ولم تبدُ في أي وقت موحدة الهدف والاسلوب بصورة تقنع الرأي العام العالمي بجدارتها وتفرض احترامها بوصفها المعبر الصادق عن تطلعات العراقيين في الداخل او بأنها مؤهلة لقيادته أو بمقدرتها على القيام بدور البديل عن النظام القمعي. بل باتت بمرور الزمن تزداد انشطاراً وانقساماً، كلّ يوم يفاجئك صباحه باسم

جديد لحزب مستحدث إمّا خرج من بطن حزب، او انه ضم جماعة من المستقلين انفوا الانضمام فرادى او جماعات الى التنظيمات الأخرى ... لوحصل هذا في دولةٍ مستقلة تتطلع الى اقامة حكم ديمقراطيّ لعُد دليلاً على الصحة والحيوية اما عند معارضين خارج البلاد فهو دليل على التمزق وتفرق الكلمة ... والضعف الروحي.

روى لي من لااشكّ بقوله ان مؤتمراً للمعارضة عُقد في عاصمة دولة عربية لفرض توحيد الكلمة والخروج بميثاقٍ محكم يربط الاطراف كلها. فتأخر بيانه الختامي ساعتين لأن بعض الاطراف أصر على تتويج البيان بعبارة (البسملة) ولم ير آخرون ضرورة لها. كذلك كانت كلمة (الديمقراطية) و(البرلمان) تثير حساسية عند آخرين فيستعاض عن الأولى بعبارة "دولة القانون" وعن الثانية بكلمة (الاستفتاء) ارضاء لذلك الطرف وحفظاً لمظاهر التعاضد. يبلغ سحر الالفاظ وجلالها عند الشرقيين جداً بحيث تمتهن المعاني الحقيقية ويعبث بها ومن هنا يبدء الخرق يتسع بين القول والعمل وينتهي الامر بالا يلتقيا وجاءت ساعة الامتحان الاكبر للمعارضة وحانت فرصتها لفرض احترامها على الرأي العام العالمي في الثاني من شهر آب (اغسطس) ١٩٩٠ عندما تورط النظام في حربه العدوانية واجتاح الكويت وحانت الفرصة لزعزعته من اساسه عندماوقفت دول العالم الى جانب المعتدي عليه وثار غضب الرأي العام العالمي على المعتدي وبات واضحاً بما فيه الكفاية وبعد فشل المساعي والوساطات على الصعيدين العربي والدولي باقناع المعتدي على الانسحاب. وجدت المعارضة نفسها دون ان تدري بأنها تقف عملاً وبالنتيجة في صفّ الدول العربية والاطراف القليلة المنحازة الى جانب المعتدي التي كانت تعبر عن انحيازها هذا بالمطالبة بانسحاب القوات

الحليفة التي سيقت ضده. لم تفلح المعارضة العراقية في ادراك حجم الأزمة العالمية التي فجرّها الغزو العراقي فتلاحقت بياناتها الفردية والجماعيّة تلّح على سحب القوات الامريكية والحليفة من الكويت وأن يُترك ما وصفته بنزق وتسرّع «بالنزاع!» الى العرب لحلّه فيما بينهم. انظر الى هذا البيان الذي صدر في السابع من أيلول ١٩٩٠ عن تسعة عشر حزباً وتنظيماً للمعارضة وتأمل هذه العبارة فيه!

«شجب اى وجود للقوات والاساطيل العسكريّة الغربية في منطقتنا وخاصة الامريكي فيها. والمطالبة بان تكف الدول الامبريالية عن التدخل في شؤون البلدان العربية وان تسحب جميع قواتها فوراً». فلصالح من كان نشر هذا البيان وامثاله؟

وفي كتابي الذي اشرت اليه نماذج ومقتطفات تضرب على عين الوتيرة؛ سحب القوات الاجنبية وترك الكويت على مائدة التشريح العربي الذي كان مستعداً لكل شيء اسكاتاً لزئير الأسد.

اليك الفقرة الأخيرة من بيان اوسع مؤتمرٍ للمعارضة العراقي امكن جمعه في ٢٨ من كانون الاول ١٩٩٠ ووقعه ممثلون عن عشرين حزباً ومنظمة وحركة للمعارضة العراقية. تأمل فيه قليلاً ولا تكتم عني عجبك من تلك العبقرية التوفيقية التي صاغته.

«إن حشد الجيوش الاجنبية في المنطقة العربية مما ينذر باندلاع حربٍ مدمّرة تنزل كارثة جديدة بشعبنا وبالشعب الكويتي و الأمة العربية والمنطقة. ونحن اذ ندين الاحتلال ونرفض الضم القسري (!) بالكويت، نشجب ونستنكر حشد الجيوش والاساطيل الاجنبية ونؤكد على الخيار السلمي لحلّ الازمة، وذلك

بتشديد الضغط على النظام لاجباره على الانسحاب من الكويت بدون قيد او شرط و تعبئة كلّ القوى من اجل سحب القوات الاجنبية من المنطقة وحل الخلافات بين دولها سلمياً».

بصرف النظر عن قصر النظر السياسي الذي رافق صياغة البيان لاسيما استخدامه تعبير (الضم القسري) تفريقاً عن اي ضمٍ آخر. وكلمة ازمة (هكذا فقط) بدل عدوان، فيبدو ان البيان وما سبقه ولحق به ان المعارضة العراقية ظلت تعيش في اجواء الحرب الباردة التي ختمها انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي حينه ادركنا ونحن مجموعة من المعارضين المستقلين كم سيكون لامثال هذه المواقف التوفيقية الغامضة من آثار مدمّرة على تحديد العلاقات المستقبلية مع شعبٍ جار فضلاً عن مستقبل وصورة المعارضة، فحذرنا من امثال هذه المواقف غير المدروسة بكراس وبيان وزع في اواخر ايلول ١٩٩٠ برهنا فيهما على ان ذلك يؤدي بالنتيجة الى اللقاء مع من انحاز من الدول العربية الى جانب المعتدي. لكن انيّ لزورقٍ صغير ان يقود «التيتانيك» بعيداً عن حتفها؟

لم يزحف شعار اسقاط الحكم كمطلب اوّل اساسيّ عمومي للمعارضة الاّ في وقت متأخر جداً ولهذا السبب لم يمارس ضغط جديّ ولم تقم حملة اعلامية متحدة لحثّ الحلفاء على المضي قدماً حتى القضاء على النظام. وبدل هذا تعالت الصرخات بوقف ما اسمته بالتدمير والمذابح. وتوقفت القوات الحليفة لتتيح للجيش العراقي العقائدي فرصة انطلاقة في عملية اقتصاص غير مسبوقة بحجمها وبشاعتها في تاريخ المذابح التي اوقعها في الفرات الاوسط.

وهؤلاء الذين ظلّوا الى آخر لحظة يطالبون بسحب الجيوش والاساطيل الامريكية بحرارة وحرقة - ما ان انتهت الحرب حتى اتجهوا بآمالهم وانظارهم الى واشنطن الآن بدلاً من موسكو في ايام زمان. وهم في تنافس على مقام

الصـدارة والتمـثـيل الشـرّعي. يتلمـسـون في الوقت نفـسـه السـبـيل هـنـاك لحلّ مشكلة الحكم في العراق فضلاً عن الغطاء المالي(٤).

تغـيّر الزمـان؛ أجل تغـيّر واسـتـقلّت واشنطن بامـور الدنيـا دون منازع. وهـي لاتحتاج الى جهدٍ كبير لفـهم الظروف العسيرة التي خلقتها المعارضـة لنفسها. لايمرّ اسبوع الاّ وتطلع جريدة لفصيل منها بمقال يدعوالى الوحدة ووضع حدّ للفرقة والتشـرذم ويحـاول بصـورة غير مباشرة أن يستخلص نفسه من الملام والتبعة.

واؤكد ثانيـةً مع هذا باني لا اشك في جدية المعـارضـة ولا فـي اخـلاصـهـمـا للقـضـية. ولي فيـهـا اصدقـاء ورفـاق نضـال. لااجد بينهم من لا يحنّ الى تراب

---

٤ – تخفي المعارضة العراقية نفســها وكأنها لا تســمع ولا تبصر ولاتعي ما تســفر عنه التحقيقات التي تجريها هيئة تحقيق القاضي (سر ريچارد سكوت) حول قيام حكومتي تاتشر وميجر بخرق سياسة الحكومة في منع تصدير السلاح الى العراق. ولاتنشر شيئاً ما عن تلك الوقائع الأخيرة التي ايدت فضلاً عن هذا قيام بعض الدول والحكومات العربيّة بدور الغطاء او الوسيط السّري لايصال السلاح الى النظام العراقي حتى بعد نهاية حرب الخليج.

بعض هذه الدول والحكومات يرتبط بالمعارضة بشكل ما . ولسبب مالم يعد سرّاً ـ حرصت صحف المعارضة على إغفال الأمر وضنّت على العراقيين بهذه المعلومات رغم نشر تفاصيلها في الصحف الانكليزية وغيرها.

ففي العدد المؤرخ في ٧ من (نوفمبر) تشرين الثاني كشفت جريدة الاوبزرفر الأسبوعية في خلاصة لها عن مراحل التحقيق حول المساعدة الكبرى التي قدمتها دولة الملك حسين الاردنية للعراق لبناء مختبرات الغاز السام وتحويل المواد القاتلة اليه من انكلترا، كما كشـــفت ايضاً عن دور العربيّة الســـعودية في هذا المجال واليك نصيّن من المقال: "ندّدت الحكومة البريطانية رسمياً بالعراق لاستخدامه الغاز السّام ضدّ المدنيين الكرد =

الوطن والى ان تتوسّد عظامه ثراه. ليس لي ولا لغيري الحق في تحديد من يكون فيها ومن لا يحق له ان يكون. ومن الفضول غير المستساغ الخوض في ماضي الاشخاص المعارضين أو ان يحاسبوا على ماضٍ في التعاون مع النظام في فترة ما. فليس هناك من سلمت حياته السياسية من هنات وهفوات:

ولستَ بمستبقٍ أخاً لا تلمُّه على شَعَثٍ. أيَّ الرجال المهذَّبُ؟

على أني ومن عين المنطق اجد نقد المواقف شرعياً. وهو لايزيد في التشرذم والتفرقة بل يكون في احيان كثيرة سبباً للتفاهم والوحدة. المسألة هنا ان كثيراً من اجنحة المعارضة التي تنادي بالديمقراطية لا تتصرف بعقلية ديمقراطيّة. علينا ان نتدرب على سماع ما يغيظنا بروح سمحاء وان تتقبل النقد بصور رحبة مفترضين في الناقد حسن النيّة من الآن. والاّ كناشر معلمين لجيلٍ عراقي

= والجنود الأيرانيين. إلاّ ان العقيد (كلينْ بْروك) كشف للجنة، بان دائرة الخدمات العسكرية الدولية" التي تملكها وزارة الدفاع كليةً، كانت تشحن تكنولوجيا الحرب الكيميائية الى الاردن تحت اسم (جوراق) :"لاحظ ان الاسم مؤلف من المقطع الاول لكلمة جوردان والمقطع الأخير لكلمة عراق" ولم يكن خفياً عن احدٍ بأن مايباع من الأردن كان كلّه او معظمه ينتهي الى العراق".

واليك فقرة أخرى:

"براعةٌ تذهل، تلك التي حذفت اسم الأردن في آخر لحظة من قائمة البلاد المشتبه بها، خلال الاجابة البرلمانية التي تلاها وزير الصناعة (تيم سيْنزبوري) في كانون الاّول ١٩٩١ اختفى اسم الاردن تماماً، كما ورد في التحقيق حول عمل الحكومة خلاف نصيحة دائرة تقييم المعلومات الاستخباراتية وهي الدائرة الملحقة بالوزارة المخصصة لتصفية تحليل "وكالة الاستخبارات البريطانية M 16".

وكذلك اختفى اسم الاردن من التافه القليل الذي نشرته صحف المعارضة عن هيئة تحقيق "سكوت". واختفى معه اسم العربيّة السعودية ايضاً من صحف المعارضة وقد ورد في =

جديد لايفقه شيئاً عن الديمقراطية او عن تاريخ بلاده.

-٧-

سؤال

هناك دول وحكومات في المنطقة تحاول أن يكون لها كلمة نافذة في ما سيكون عليه العراق. وفي الشكل الذي سترسي عليه قواعد الحكم الجديد بما يتفق ومصالحها الخاصة وسياستها. وهي تبذل مجهودات في هذا السبيل لم يعد أمرها سرّاً - عن طريق رعاية وتبني فصائل من المعارضة وربطها بها. أتعتقد ان هذه المساعي هي من مصلحة المواطنين العراقيين وكم سيؤثر هذا التدخل في مصائر العراق ومقدراته السياسيّة.

= تحقيق القاضي سكوت بشكلٍ لايشرّف ذكر حكام السعودية ففي عين المقالة يجد القارئ هذا : "الشاهد الآخر وهو (فرانك ماكون) ادلى للقاضي (سكوت) في جلسة سرّية (اكتوبر) انه في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨ بعث بعدد من رسائل الفاكس الى السيدة تاتشر حول تفاصيل شحن قنابر مدافع ١٥٥مم الى العربية السعودية عبر شركة ليفنتي التي يملكها سعوديون ... وسمعت شهادة شخصية تحظى باكبر الاحترام هي (السّر ستيفن ايگرتن) سفير بريطانيا السابق الى السعودية تؤيد قيام السعوديّة بايصال اسلحة للعراق (حتى بعد نهاية الحرب الايرانية). اثار السر ستيفن الشكّ في ان شحنات الاسلحة التي رُسم لها ميناءٌ سرّي على الساحل السعودي مقصداً، أنما كانت في طريقها الى العراق في الواقع. ويضيف قائلاً ... ماان سمع امير سعودّي بالشكوك التي تحوم حول المستفيد الأخير من شحنات الليفنتي حتى اتصل بي ليعطيني صاروخاً! وافضى السفير باسم ذلك الأمير للقاضي فقط".

علينا الاّ ننسى كما نسيت المعارضة. بأن فوهات المدافع العراقية التي وجهت الى المرقدين الشريفين في العتبات المقدسة كانت تقذف جدرانها ومقاماتها بقنابر من عيار ١٥٥مم. وان الطائرات التي كانت ترش الغاز السام على مواطني كردستان في حلبجة وبهدينان كانت واردة عن الاردن.

الجواب

للعراق كما تعلم ستة حدود دولية لست دول وهو عدد قلّ ان شاركته فيه دولة أخرى في عالمنا. من هذه دول ثلاث يهمها جداً من سيكون في السلطة عند سقوط النظام الحالي. وهي لاتخفي اهتمامها ولاتحاول اخفاءه بالحماية والرعاية التي تسبغها على اجنحة من المعارضة العراقيّة معينة. وهذه الاجنحة لاتفهم ان ذلك يسلبها حرية العمل. الاّ ان بعض الناس - على حَدّ قول (اندريه جيد) يفضلّون ان لايفهموا بسرعة.

فتحت سوريا صدرها لمعارضي النظام في اول فشل لها في اقامة نوع من الرابطة السياسية الوحدوية او غير الوحدوية مع حكام بغداد ان لم يكن فلملء الفراغ الذي احدثه انسحاب مصر من مشكلة الشرق الاوسط ميدانياً. وصارت دمشق بالتدريج وبتعاقب فشل المحاولات المماثلة، منطلقاً لا منافس له للمعارضة فضلاً عن صيرورتها ملجأ لهم. وافسحت للقوى الوطنية الكردية مجالاً رحباً وحريةً في الحركة الى الحدّ الذي سمحت في وقتٍ ما بانطلاق وحدات كردية مسلّحة الى داخل العراق في الوقت الذي كانت سجونها تضمّ عدداً من اعضاء القيادات الكردية السوريين!

ليس من اغراض اجابتي الخوض في اسباب هذا الكره المتبادل لحزبين حاكمين وباسم واحدٍ خرجامن رحم واحد باهداف واحدة، الاّ قولي وللتاريخ ان القيادة السورية لم تحاول ازاحة القيادة العراقية بالتآمر والاغتيالات وتغذية عوامل الفتنة بالسلاح والمال في مدينة عراقية كما حصل في (حماه). بل اهتمت بتعبئة المعارضة العراقية وتركت لها حرية العمل بمختلف فصائلها ولم تتدخل في قراراتها. الاّ ان المتتبع لنشاطها بدقة وعين نافذة، لايخطئه الظلّ الذي تنشره

السلطه السوريّة على ذلك النشاط والقوة التي تمارسها السياسة السورية الخارجية فيها. ومن ضروب هذا النفوذ الخفيّ في خلال المدة التي المحتُ اليها، هو محاولة قيادة قطر العراق التابعة للايديولوجية البعثية السورية – الهيمنة على فصائل المعارضة العراقية الأخرى عن طريق تأليف جبهة (وطنية قومية تقدمية الخ ...) يكون لتلك القيادة فيها الكلمة العليا. او على الاقل ان تحتل المقام الاول بين الأقران وفقاً للتعبير اللاتيني Primus inter paris فلم يحالفها النجاح في هذا رغم المحاولات العديدة. ربما لان تلك القيادة لم تحز احترام اطراف المعارضة الأخرى وربما لعدم جدارةٍ فيها.

ووفقاً لهذا أرى انه لن يكون من دواعي اغتباط القيادة السورية تصفية الحزب الحاكم تتصفية تامة من القمة حتى القاعدة على اسلوب تصفية النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية. فنزاعها هو مع رئيس النظام وعددٍ من اعضاء قيادته، وطموحها ينحصر في ازاحة كابوسهم المهيمن على كوادر الحزب الاخرى وقواعده واختيار قيادة جديدة صديقة او نقل قيادة قطر العراق من دمشق واقامة جبهة تضُم الاحزاب السياسية المتوفرة والراغبة ولا تشارك في ممارسة السلطة الفعلية لتحقيق حلف مع العراق او وحدةٍ ما.

رغم الحفاوة الماضية والرعاية التي لقيتها التنظيمات الكردية في سوريا فباعتقادي انّ الحكم السوري يتطير كثيراً من تطور الوعي القومي الكردي في العراق، الذي يشدّ أزر البحث الجاد عن نظام حكم ديمقراطيّ سليم لعراق المستقبل. والدعوة الى نظام اتحاديّ الصادر من الكرد اليوم والذي يبدو ان الكرد لن يتخلوا عنه – لاتقوم بطبيعة الحال الاّ على أسس نظام ديمقراطي. وها هنا فقط وجدنا النظام السوري يخرج عن صمته فيعلن وبصورة حاول

التخفيف من وقعها جهده - تطيّره من مطلب الفدرالية.

لا اريد الخوض في أسباب ذلك فشرحها يطول.

ولا تحاول الحكومة الاسلامية في ايران تغطية امنيتّها في نظام للعراق شبيه بنظامها يحل مَحلّ النظام القائم. وما اظنني بحاجة الى كثير من الجهد لاثبت لك مدى المساعدة الطائشة التي قدمها النظام العراقي الحالي بتقريب الحلم الذي يراود حكام ايران. فقد قام حكام بغداد باعظم عملية تهجير قسرية للشيعة العراقيين من العرب والكرد خلال فترة تزيد عن ثماني عشرة سنة. وبين هؤلاء المهجرين والهاربين نخبة كبيرة من علماء الشيعة وفقهائها ومجتهديها. وبرعاية السلطة هناك وتمويلها وارشادها نشأت حركات جهاد دينية تبنت شعار اسقاط الحكم واقامة حكم لا شبهة في اتجاهه. وعندما قام النظام العراقي بغزو ايران تألفت من أولئك المهجّرين فصائل مسلحة تشرف عليها تلك التنظيمات وخاضوا معارك ضد اخوانهم العراقيين الى جانب القوات المسلّحة الايرانية.

ويتجاهل حكام ايران طبيعة تكوين العراق الجيوپوليتية. ويستغلّون اوضاع الشيعة المأساوية والحرمان الذي عانته هذه الاغلبيّة خلال العهود الماضية، سوى انهم اغلبيّة. وهم كذلك يقيسون اخوانهم في المذهب بعين مقياس الايرانيين الشيعة وربما بالغوا في تقدير مبلغ تأثير رجال دينهم في العراق. فالذي تركه في نفسي وفي نفوس الآخرين الاصدقاء والاخوان المثقفون الشيعة وماأكثرهم، ومنهم حشودٌ ناشطة في تنظيمات المعارضة على مختلف الاصعدة والاتجاهات لايدع محلاً للشك في ايمانهم بقدرة النظام الديمقراطي والممارسة الفعلية للحريات العامة على ضمان حقوقهم بوصفهم الاغلبيّة. ان مثقفي الشيعة

والمشتغلين في الحياة العامة يدركون ان التركيب العنصري العراقي لايحتمل نظاماً شبيهاً بذلك الذي يسود ايران قدر مايعلمون أنّ هناك قوىً في هذا العالم لايمكن مقاومتها لن تتسامح بقيام حكم إسلامي جديد آخر.

واماً الحديث عن السعوديين وهم احدث المتطفلين بلا دعوة على طاولة تشريح العراق - فهو حديث طويل وطويل وله مقامٌ آخر ولذلك سأوجز هنا.

حشرت السعودية مقعدها بين المقاعد الأخرى التي تحوّط تلك الطاولة محاولة ان يكون لها المقام الأول بفضل المال الذي تصبّه في جيوب اطراف معينة من المعارضة العراقية، وبقلة خبرة فضلا عن ماضي في التعاون مع النظام غير مشرّف. وحال السعوديين هذه تذكرني بحكاية مشهورة في بلدي. خلاصتها ان وجهاء المدينة ومهندسيها ادركوا ان سورها بحاجة الى ترميم فاجتمعوا وكتبوا مذكرة (عرضحال) الى الوالي لكنهم تهيبوا واحجموا عن وضع تواقيعهم أو حمل المذكرة الى الوالي الغطريس المتعنت. وبينما هم في حيرتهم هذه تقدّم منهم رجل في المدينة خامل الشأن هبطت عليه الثروة الطائلة وخاب سعيه في الانتماء الى طبقة الوجهاء في المدينة. كان يتوق الى المركز الأدبي تكملة لما حباه الله به من غنى. قال للحائرين انه سيوقعها وحده وسيحملها بنفسه الى الوالي، انكره الوالي وسأله من أنت؟ فاشار الى اسمه. فقال الوالي قرأت اسمك لكني لم اسمع بك من قبل. فمن انت وما دخلك في الموضوع. عندئذ اسرع صاحبنا ليخرج من جيبه قطعة نقد ذهبيّة كبيرة ووضعها فوق اسمه حتى غطّاه قائلاً هذا انا.

الاّ ان التغطية هنا مستحيلة. فالسعوديون ظلوا يتبادلون عواطف الودّ والأخوة مع النظام العراقي حتى الساعة التي وصلت طلائع الغزو الكويتي

حدودهم. لم يقم احدٌ بمساعدة هذا النظام مالياً وادبياً خلال السنوات العشر التي سبقت الغزو بمثل قاموا به. برروا ذلك بالاوّل بأنه ضمان لصد الاطماع الايرانية فأعانوهُ بالمال الكافي لانشاء المصانع الحربيّة ومختبرات الغاز السام والمفاعلات النوويّة والصواريخ بعيدة المدى. والمرء يعجب كيف بلغوا من السذاجة ذلك الحدّ الذي ابوا معه ان يصدقوا بأنه في سبيل انتاج القنبلة النووية وسيكونون ضمن دائرة تهديده لهم بها فاسرعوا يقدمون الضمانة المالية لفرنسا عندما تعهدت هذه الدولة باعادة بناء المفاعل الكبير الذي دمرته الغارة الاسرائيلية. وعندما عصف الغضب بالرأي العام العالمي اثر هلاك آلاف الابرياء بالغاز السأم في كردستان وتشويه آلاف أخرى كان الاعلام السعوديّ ينفي ذلك بشدّة. وقادت الحكومة السعودية حملة التكذيب والاحتجاج على اساءة سمعة العراق ودكتاتوره في المحافل الدولية وكان لها اليد الطولى في حمايته من الإدانة خلال مؤتمر باريس.

اكان السعوديون يعتقدون حقاً بما يتبجح به القائد العراقي عندما يقول لهم "اني حفظتُ لكم ملككم بدماء العراقيين!". وبأيّ تخريج ادبيّ يريح الضمير يُقبل ان يسترخص الدم العراقي للمحافظة على كيانٍ سياسي آخر غير كيانه بأن يدفع ثمنه نقداً؟

كان من السهل جداً على [خادم الحرمين الشريفين] ان يعرف نية صديقه واخيه التوسعيّة في الجزيرة عندما طلب منه فجأة وبالحاح في العام ١٩٨٩ عقد معاهدة (عدم اعتداء) ثنائية. هذا الملك لم يتردد، وبادر مسرعاً الى تلبية الطلب، دون ان يسأل ماالذي دعا الدكتاتور الى تقليده دون غيره من الدول العربيّة هذا الشرف وخصّه بهذه الالتفاتة وبوجود ميثاق الجامعة العربيّة ومعاهدة الدفاع

العربي المشترك وعدم الاعتداء؟ كيف لم يدرك هؤلاء انها محاولة تحييد وطمأنة لهم عندالعدوان على الكويت؟.

انهم اليوم يحاسبون الفلسطنيين على غلطتهم القصيرة ويعاقبونهم لمعاضدة حكام العراق الكلاميّة ولايحاسبون أنفسهم على معاضدتهم الفعلية له خلال اكثر من عشر سنوات ليقفوا اليوم على رأس الدول المطالبة بازاحة صدام وهندسة بديلٍ له بحسب الذوق والمصلحة، دون أن يحسبوا ايَ حساب لارادة الشعب العراقي ولا للدماء التي اريقت منه بفضل مالهم ومعاونتهم.

المساعي المحمومة التي يبذلها السعوديون لتدجين المعارضة العراقية واعداد طاقمٍ خاص لتولي الحكم لايسير بأتقان ودقة رغم الجهد المبذول الذي يعتمد على مكانة السعوديّة عند واشنطن. وهي تقوم اليوم بوظيفة الحاجب الذي يفتح باب البيت الأبيض لمن تريد ان يلجه من المعارضة العراقية. هكذا يقال لكني استبعد الأمر كثيراً ولا اعتقد ان لكلمة السعوديين هذا الوزن. ومهما يكن من أمرٍ فهم يرغبون ويعملون لحكم يُبقي على السيادة السنيّة كما كانت بالاوّل. ولايستسيغ ذوقهم نظاماً يحفظ للشيعة حقوقها السياسية السلبية فهم يعتقدون ان ذلك سيضع العراق على خطّ التحالف مع ايران الإسلاميّة. والسعودية كذلك لاترحب بنظام ديمقراطي أصيل فاللريح الديمقراطية خطورة ان هبت من الشمال على الجزيرة. وترى في قيام دولة اتحادية خطورة اكثر لأنها خطوة أصيلة نحو الديمقراطية. وتقاوم النزعة الفدرالية في كردستان بتوددها للقيادات الكردية والنفوذ الى اعماق كردستان برعاية وتغذية حزبٍ اسلاميٍ يسير على نهج الاخوان المسلمين وتشرف عليه بقاياهم من العراقيين الذين اتخذوا السعودية ملجأ منذ عهد عبدالكريم قاسم.

ويتطير السعوديون من الدعوة الى اعادة الأسرة الهاشمية. فهناك محذور حقيقي من اتحاد هاشمي آخر يحي حلم استعادة الحجاز. وهو الحلم الذي راود الملك حسين فترة قصيرة اثناء العدوان على الكويت.

كان على (حسين ابن طلال) وعلى الاردن ان يمرّا بفترةٍ صعبةٍ جداً للتحول من مرحلة الصداقة مع النظام العراقي التي كلفته وكلّفت بلاده كثيراً من ماء الوجه والاكثر من الوزن والمقام السياسي. الاّ انه مرّ بفترة الانتقال بنجاح يحسد عليه. انها مرحلة لم تكتمل بعد لكنه يخوض عبابها بدقة واتقان ليبدو أبعد من الجميع عن المزايدة في مستقبل العراق السياسي ولينأى بنفسه عن الدعوة الى عودة الملكية باسرتها الهاشمية محاذراً ان تبدو صادرة عنه او انها تلقى منه تشجيعاً. انه ينادي بين آن وآخر بضرورة تغيير النظام ولايحاول جاداً أن يتبنى طرفاً من المعارضة لانه لايملك المقدرة التي يملكها غيره. كما أنه لم يفتح لها صدره في ايام محنتها مع النظام كما فعلت سوريا. لكنه يتقرب منها وبعضها يتقرب منه ولا يكتم الشريف حسين تطيّره مِن تغلّب شيعي محتمل على الحكم وله مشاكله الداخلية مع متشدديه الاسلاميين. الاّ انه يبدو مطمئناً للغاية بان شيئاً من هذا لن يحدث. وربما كان باستثناء الكويت الجار الوحيد الذي لايرى حكامها بأساً من قيام نظام حكم ديمقراطي للعراق، أبملك دستوري أم برئيس جمهورية مادام هذا يشدّ ساعده في مواجهة الموجة الاسلامية في بلاده ناهيك بالروابط الاقتصادية الأخرى التي تحتلّ جانباً رئيساً من خطط السياسة.

واما تركيا فالهموم التي تصدع رأسها تستقطب حول الموقف الذي سيتبناه اي نظام تالٍ من المسألة الكردية [٥] ومقدار ماسيكون للكرد من نصيب في

---

٥ - يروغ حكام تركيا من الجواب الصريح حول موقفهم من المسألة الكردية في تركيا وآخر=

الحكم والبديل لايهمّها مادام لايتصف بالصبغة الدينية ومادام قادراً على لجم التطلعات القومية الكرديّة. تراها تحتث الخطى نحو الديمقراطية تقرّباً من الغرب. ولن يصل الترك وهم يعرفون انهم لن يصلوا مادامت سياستهم ازاء مايزيد عن اثني عشر مليوناً من الكرد باقية كما هي وهم مصرون بالعناد التركي على استبعاد الحلّ السلمي لها مع هذا الاتجاه نحو الديمقراطية فانهم للاسباب التي ذكرتها لايفضلون قيام حكم ديمقراطيّ في العراق رغم ان ذلك لايتفق ومصلحة الاقلية التركمانية العراقية. ويسرّهم قيام حكم يغلب عليه الطابع القومي العربي وفي هذا يتفقون مع سوريا.

وعلى ضوء هذا يمكن تفسير خروج سوريا عن صمتها مؤخراً حول الشكل

= ماطالعنا في هذا الباب. ماجاء في اجابتين لرئيسة الحكومة التركية خلال مقابلة صحفية لمجلة نيوزويك في مونت كارلو نشرت في ٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.

وهذه ترجمتها:

سؤال: مامقدار الأمل في وقف القتال بين حكومتك وبين الاكراد الانفصاليين جنوب شرق تركيا؟

الجواب: هناك ستون مليون مواطن في تركيا، منهم ثمانية ملايين الى عشرة ملايين كرديّ. وهناك لااكثر من ٥٠٠٠ إرهابي (تقصد اعضاء حزب العمال الكردي الذي يدعو الى الانفصال) وهم يفتكون بالترك والكرد على حد سواء. قال لي الناس في المنطقة بأن أهمّ ما يريدون هو الأمن وان يكون ضمان لحيات اولادهم من القتل. لذلك فالاولوية القصوى تعطى لهذا. وبالدرجة الثانية ضمان الوسائل الاقتصادية لمعالجة البطالة وتقليصها.

سؤال: لماذا لاتمنحوا الكرد حقوقاً ثقافية ولغوية اكثر؟

الجواب: لاحدود هناك للاجهزة الديمقراطية العاملة في تركيا. الصحافة والپرلمان يتمتعان بحرية. ولدينا كذلك اجهزة لضمان حقوق الانسان. حققنا وعلى سبيل المثال تقدماً اكثر بكثير من المانيا في هذا الباب.

السياسي المقرر للعراق في اعقاب انتقال المطلب الكردي من الحكم الذاتي الى الفدرالية والتقرب من تركيا لرسم سياسة معينة حول الطموح الكردي.

ولاتبذل الكويت اي جهدٍ يذكر في المعادلة المستقبلية. وقد بدت بين متحلقي طاولة التشريح الصامت الوحيد. انها لم تستفق بعد من الصدمة التي احدثها الغزو ولم يتقدم شعبها خطوة واحدة في ازالة آثاره النفسية وجراحه العميقة. ان المعارضة العراقية لم تفعل شيئاً مذكوراً لتبديد هذه الآثار وطمأنة الكويتيّين. وفي بغضهم العظيم على كلّ ماهو عراقي يتخوفون من اي نظام يقوم في المستقبل. وقد ترجم خوفهم بالخطّ المنيع الذي اقاموه على حدودهم. وهو خطّ عسكري يزري بخط (ماجينو) الذي بناه الفرنسيون بُعَيد الحرب العالمية الأولى تحسباً لعدوان الماني آخر. ليس صعباً الاستنتاج بان اقامة هذه التحكيمات التي لانجد لها شبيها في زماننا هذا، انما صممت للزمن الطويل وليس لمنع التسلل فحسب كما عللوا. وهو لايدّل في نظري الاّ على ان الكويتيين لايثقون باي نظامٍ تالٍ للعراق تدعو اليه المعارضة. والمعارضة العراقية لاتحاول تبديد هذا الشك. في احيان قليلة تصدر اقوال عابرة عن بعضها تنمّ عن عطف وشجب عام للعدوان يعوز معظمه الحرارة وينصرف مصرف المجاملة. وكان الأولى ان لاتقال او تكتب لأنها تزيد في الشكوك الكويتية. وليس بخفي عن الكويتيين ان هناك فريقاً من المعارضة العراقية مازال يؤمن بانّ الكويت هي جزء من العراق. وهم لم يسلّموا بالضمّ وشجبوه في حينه، لآنه كان قسرياً، وقد جرى بالقوة! كذلك يؤلم الكويتيين مثلاً ان المعارضة العراقية لاتولي اهتماماً مماثلاً للجرائم التي ارتكبها النظام على ارضهم قدر ماتوليه لجرائمه في العراق. ولاتنظر اليها بالمستوى عينه، وقد توصلت شخصياً الى هذا من تتبعي الدقيق لصحف

المعارضة. وكذلك من تجربة شخصيّة أرى ان لا احرم القارئ منها:

ليس من عادتي عادة تقديم نسخ للصحف من الكتب التي أصدرها لغرض الإعلان عنها او اطرائها او التنويه بها. وعندما صدر كتابي (مغامرة الكويت) أردت جسّ نبض المعارضة وبعثت بنسختين لجريدتين تمثلان طرفين من اطرافها. فتجاهلته واحدة، وعلقت عليه الأخرى باربعة سطورٍ في زاوية صغيرة جداً منتزعة من التعريف به المدون على غلافه وكان هذا على ماأعتقد بسبب انتمائي الى ذلك الطرف من المعارضة فحسب لابسبب الكتاب. واردتُ إغناء هذه التجربة بيقينٍ لايداخله شكّ فزينت للناشر الذي نشر كتابي الأخير {حول جرائم الحرب ومرتكبيها في العراق والكويت} إرسال نسخٍ لتسع او عشر صحفٍ معارضة. فلم تتفضل واحدة فيها بالتعليق عليه او التنويه به، رغم نفاد طبعته الأولى ذات الثلاثة الآف وخمسمائة خلال فترة قياسية قصيرة[٦].

وفقدت المعارضة العراقية بالكويت حليفاً لايثمّن ولايضاهى، بموقفها المحيّر الفاتر من عدوان النظام البعثي العراقي على الكويت. فأنا لا انسى قطُّ بل واذكر بمضاضة بيانات المعارضة الأولى الجماعية (كانت تحمل احياناً توقيع ١٤ مندوباً عن الاحزاب والمنظمات) مطالبةً بسحب القوات الحليفة التي انزلت بطلب رسميّ من حكومة الكويت لطرد الغزاة وايداع القضيّة لحلها بالمفاوضات على مائدة الجامعة العربية. واظنني فصلت في هذا الكفاية في جواب سابق.

والكويت هو الخصم الأبدي الذي لايهدأ له بال إلاّ بقذف النظام الحاليّ الى مزبلة التاريخ. وهو موقف ثابت لايتغير. لايخطر ببال اكثر السذج تفاؤلاً أن

---

٦ ـ بمقابل هذا. وجدت في العدد ٤١٩ (اكتوبر ١٩٩٣) من مجلة العربي الكويتية تعليقاً صغيراً على الكتاب. حذف من عنوانه كلمة (العراق)! عن قصدٍ كما اعتقد، وللقارئ ان يستنتج.

يلتقي الكويت مع النظام في الزمن القريب او البعيد خلافاً للدول الأخرى المجاورة او المعنيّة فهي بصورة عامة اقوى من النظام العراقي سياسياً وعسكرياً واقدر على مواجهته في كلتا الحالتين فضلاً عما لهذه الدول من مصالح خاصّة تحتمّ عليها تغيير موقفها على ضوئها، وحيثما وجدت فيها كسباً ومغنماً. وتجربة العلاقات الايرانية ـ العراقية ماثلة اليوم امامنا.

الكويت دولة صغيرة مساحةً وسكاناً. إلاّ ان امكاناتها الاقتصادية ومقامها السياسيّ يجعلانها في مصاف الدول الهامّة ان لم نقل يضعانها في مستوى الدول الكبرى. هذه الحقيقة لم تستغلّها المعارضة العراقية قطّ وكانت فرصة اغتنامها متاحة في اي وقت، إلاّ انها قامت بعكس ذلك تماماً وابدت من الآراء والتصرفات ماوضعها موضع شكّ من حكام الكويت وشعبه في المستقبل وفي حالة مالو اتيح للمعارضة أن تتولى مقاليد الحكم. واذكر خلافاً لما جاء، مواقفها من مسألة تعيين الحدود الدولية وتلك مواقف معروفة لايتسع المقام لبسطها هنا، زادت من شكوك الكويت فيها، وعملت في نفسيّة رجل الشارع الكويتي مالم يعمله الغزو نفسه فاصبح المواطن العراقي بلا استثناء عندهم، ذلك الغول الذي يطاردهم شبحه ويقضّ عليهم مضاجعهم وبدلاً من ان تتفهم المعارضة العراقية الحالة النفسية التي يعيشها المواطنون الكويتيون بعد الغزو فتعمد إلى بذل الجهود لإزالة الجفاء ولاقناع الاخوان هناك بأنّ العراقي المدرك العاقل يشعر تماماً بثقل الجريمة وتبعاتها مثلما بقي الالمان حتى هذه الساعة والى زمن غير محدد يشعرون بردود فعل الجرائم التي ارتكبها النازيون ولايحاولون أن يجبّوا عن انفسهم المسؤولية الأدبيّة. كان هذا واحداً من واجبات المعارضة العراقية الأولى والفرصة متاحة في كلّ وقت الاّ انها لم تنتهزها. بل كان بعضها يثور

ثائره ويبدأ بالدفاع والهجوم كلّما انفجر الغيظ وحز الألم في النفوس عند الكويتيين.

-٨-

سؤال

بهذه المناسبة ماالذي تجده في الدعوة الى عودة الملكية الدستورية التي يقوم بها فرد من الأسرة الهاشمية. ماهو حظّها من النجاح برأيك؟ ماهو انطباعك عن شخصية المطالب؟.

الجواب

الجواب عن هذا قد ينجم عنه اضافة نعت جديد الى مجموعة النعوت التي كسبتها خلال رحلتي الطويلة في عالم الكتابة والنشاط السياسي، بسبب استقلاليتي في التفكير والموضوعيّة التي الزمتُ بها نفسي، هذه الموضوعيّة التي اجملتها مرةً بقولي اني احكم من خلال الاعمال على الشخصيات، لا من خلال الشخصيات على الأعمال. لم ترهبني قطّ تلك الصفات الجاهزة التي يصوبّها الناقدون سهاماً على منتقديهم عندما يكبوبهم المنطق وتعوزهم الحجة. ومما احصيت من الصفات والمعايب خُلعت عليّ دونك هذه:

استعماري، امپريالي، عميل، جاسوس، تقدّمي، تأخري، تحرري، رجعي، متعصب، متحلل، متزمت، فوضوي شيوعي، طائفي، انقلابي، انفصالي حاقد، انتهازي.

بعد الاجابة قد اكسب الصفة الجديدة (ملكي) لاضيفها الى القائمة. بعد هذه الإجابة:

حبّذ لي صديق لاردّ له طلباً أن يتمّ لقاء بيني وبين المطالب بالعرش. وقد دعاني المطالب بالعرش إثر ذلك متفضلاً. وفي غضون ساعتين استغرقتها

الزيارة كنتُ المتكلم من خلال اسئلة تتعلق بتاريخ العراق واحواله ذات طابع عمومي، وكان هو السامع. ولم تتحقق مقابلة أخرى كانت منتواة، ربّما لأني لم اخلف انطباعاً جيداً عند المطالب بالعرش او لأسباب أخرى مجهولة ورحلتُ عن لندن وليس لدي من اثار الزيارة غير كتيبٌ جيد الكتابة فيه كثير من الصراحة وكان بودّي أن يتضمن شيئاً على الأخطاء التي وقع فيها العهد الملكي. لذلك يؤسفني ان لا استطيع الافاضة من الحديث عن شخصية المطالب ومبلغ حظّه من النجاح. لكني اريد ان اثبت هذا: انا اعيش في بلد يقوم على رأسها ملك دستوري لايحق له الادلاء بايّ رأي سياسي. وانتم في انكلترا تعيشون في دولة ترأسها ملكة دستورية لايحق لها ان تعين موظفاً صغيراً في دائرة حكوميّة. تهاجم صحفها سلوك اعضاء اسرتها بأقسى لهجة واعنفها فلا تقوى على ان تمس شعرةً من رأس المهاجم وكلاهما بلدٌ عريقٌ في تقاليده الديمقراطية. سألتك اكنت تستطيع طرح هذه الاسئلة علي، او كان بوسعي الاجابة بمثل هذه الصراحة في بلدنا الجمهوريّ؟.

في الرابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٨ أعلنت الجمهورية في العراق بمقتلة تناولت عدداً كبيراً من اعضاء الاسرة المالكة ـ لكننا مع هذا بقينا اكثر من اربع سنوات بدون جمهورية وبدون رئيس للجمهورية، فقد كان للدكتاتور الذي مارس الحكم المطلق – شيء من بُعد النظر منعه عن اتخاذ هذا اللقب. الاّ ان الذي عقبوه لم يدركهم الخجل او أحساس بالفضيلة عندما اجلسوا انفسهم على مقعد رئاسة الجمهورية. هم ثلاثة ورابعهم. اولهم قاتل غليظ القلب وشريك اصلي في عددٍ لايحصى من الجرائم والقتول الجماعية. اعلنه رئيساً للجمهورية عشرون ونيف من صغار الضباط ومن طلاب مدارس لم يكملوا تحصيلهم

الدراسي، في غرفة مغلقة من غرف دار الاذاعة العراقية إثر حمام دمٍ. هذا الرجل لم يخلف غير الكره والمقت، كرهه واجتواه كل من عاونه ونصبه وتخلّوا عنه الاّ لفيفٌ من المتملقين الانتهازيين.

وثاني رئيس للجمهورية نصبه مجلسٌ يتألف من احد عشر ضابطاً ومدني واحدٍ فقط، بعد خلاف ونزاع. لا يمتاز بكفاءة غير كونه شقيقاً للاول منهما. وثالثهم – وتشاء الصدف ان اكون على معرفةٍ وثيقة به(٧) – صفقت يداً بيد عندما وقعت رئاسة الجمهورية من نصيبه اثناء توزيع انقلابيي ١٩٦٨ مناصب الدولة على انفسهم.

أما رابعهم فأرى الفضول في كلّ ما أقول فيه.

المطالب بالعرش لا يمكن ان يحاسب على سلوك اسرته التي حكمت العراق ورغم انها لم تتعفف عن الاغتراف من الاموال العامة عن طريق امتلاك الاراضي مثلما فعل كثير من ساسة ذلك العهد الاّ أنها لم تعتدِ كما اعتدى خلفاؤها على اعراض الناس وحرياتهم وكراماتهم او تسليبهم املاكهم كما فعل رؤوساء الجمهورية الاربعة ولاسيما خاتمتهم.

وبينهم فيصل الأول الذي يستحق بجدارة ان يخلع عليه صفة الرجل السياسي statesman. لا اريد الإطالة في هذا. وكُلّ ماأريد قوله هنا. هو هذا: اذا كان في عودة الملكية نهاية للفوضى والعقم السياسيّ وصيانة للحريات والحقوق الفردية وقيام نظام حكم ديمقراطي دستوريّ تتحقق فيه امنية

---

٧ – في الدورة التاسعة لضباط الاحتياط التي كنت منتمياً اليها في العام ١٩٤٧. نسّب الملازم الأول احمد حسن التكريتي (احمد حسن البكر فيما بعد) معلماً لفصيلنا وقد زاملناه وزاملنا اشهراً.

القـوميـتين العـربيّة والكردية وتقـرب بين الطوائف المذهبيّة والدينيـة. فـايّ عـاقل لايرغب في هذا. كائناً من كان على رأس الدولة.

على اننا نسـتبق الأحـداث. فـالنظام المعيب مـازال قـائمـاً والجـهـود يجب ان تنصب الى اسـقاطه أوّلاً. وانا لا استطيع تحديد مبلغ الدعوة الى عودة الملكية من نجاح. والذي يسعني الحكم عليه هو مابيدي لا بما سيأتي به المستقبل.

-٩-

سؤال

طرحت القـوى الكردية شعـار الحكم الفدرالي. واقـرّت اجنحة من المعـارضة العراقية غير الكردية بمشروعية الطلب الكردي. ماهو رايك في هذه المبادرة. مـاهي تصـوراتك للاسـبـاب التي دعت القـوى الكردية الى رفع هذا الشـعـار والتـمـسك به؟ اما تعتـقـد ان الدعوة الى الفـدرالية يعطي الحق للكلداشـوريين والتركمان بالمطالبة بالمثل او كحدّ ادنى بنوع من الحكم الذاتي؟.

الجواب

بودّي التـأكيـد قـبل الاجـابة على القـول بأنـي لست من دعـاة تجـزئة العـراق، ولااستطيع اقرارها رغم معرفتي بالكيفية التي تم فيها خلق الدولة العراقية وان حـرصـي على وحـدته الجـغـراسـيـاسـيـة لايقل عن حـرص اي عـراقي مـتـمـسك بعراقيته.

ليس خـافيـاً على أحد تلك الظروف التي رافقت تأسيس الدولة العراقية ولا احد يجهل تلك الظروف التي رافقت تأسيس الدولة العراقية ولا احد يجهل من كان له القول الاول والأخير في رسم حدوده ووضع صيغة لحكمه بل وتسميته. تمّ ذلك على ضوء المصـالح البريطانية الاّ ان ذلك لم يجر الا بعد خطوات تمهيد

سـيـاسـيَة. وتذليل عـقـبـات دوليـة. كـان من رأي (الوايت هول) حـتى العـام ١٩١٩ـ١٩٢٠ خلق دولتين كرديتين مسـتـقلتين احداهما في كردسـتـان الجنوبيّة اعني ولاية الموصل الى جـانب دولة عـربيّة القـوام تتـألف من ولايتي البـصـرة وبغداد ولم يُلق بالاً لإصرار شريف مكة على ادخال هذا الجزء من كردستان مع جزء آخر في كردستان تركيا، ضمن مملكته العربية الكبرى التي كان يطمح اليها. إلاّ ان مؤتمر القاهرة المنعقد برئاسة وزير المستعمرات (ونستن تشرشل) في ١٩٢١ اظهر استقرار السياسة البريطانية مبدئياً على الشكل الذي سيتخذه اتحاداً للولايات الثلاثة. بأصرار من تشرشل (جدّي او غير جدّي) على وجوب صيانة الحقوق القومية الكردية وطموحهم بشكل ما في الدولة الجديدة. ولم تجد المقاومة الكردية المسلحة التي دامت حوالي عشر سنوات لتحويل البريطانيين عن هذا القرار وتكفّل الجيش البريطاني بالعمل على سحقها.

في ذلك المؤتمر تقرر كما قلتُ التمسك بولاية الموصل التي دخل الجيش البريطاني عاصمتها بعد اعلان الهدنة ووقف اطلاق النار في الحرب العالمية الأولى. ولهذا التمسك اسباب عدة ليس اقلّها شأناً إحلال نوع من التعادل السكاني بين السنة والشيعة. فبدون سكان ولاية الموصل سيكون هنا دولة ذات اغلبيّة شيعية واضحة، وسيكتب لها ان تتسلّم مسؤولية الحكم إن عاجلاً وإن أجلاً وهو مالا يريده البريطانيون لدولة تجاور ايران الشيعيّة التي لم يكن حكامها قط في وفاق مع السياسة البريطانية لاسيّما في عهد مؤسس الاسرة البهلوية.

جرى ذلك بطبيعة الحال على حساب الدولة الكردستانية التي وضعت خطوطها العريضة معاهدة سيڤر(١٩١٩).

وفي معاهدة لوزان (١٩٢٢) تم القضاء التام على فكرة قيام دولة كردية. وحصلت مشادة بين المندوبين التركي والبريطاني عند بحث عائدية ولاية الموصل فقد قال اولهما ان الاكراد ليسوا عرباً. فأجابه المندوب البريطاني وهم ايضاً ليسوا اتراكَ.

كانت ولاية الموصل التي تتشعب اليوم الى محافظات نينوى ودهوك واربيل وكركوك (التأميم) وسليمانية. كردية القوام بأقلية هامة جداً كلداشورية واخرى تركمانية. ماسوى بعض افخاذٍ من قبيلة شمر النجدية الكبرى وبعض العشائر الصغرى شبه الرحالة والرحالة ترتاد القسم شبه الصحراوي الغربي منها منذ مطلع القرن التاسع عشر.

ان اسلوب حكم الولايات في عهد العثمانيين كان قريب الشبه بالفدراليّة بل هو فدرالية اتوقراطية بالضبط. فالوالي الذي يعينه السلطان احياناً، اوكان يضطر الى تثبيته في منصبه الذي انتزعه بالقوة، انما كان يحكم كرئيس دولة في حدود ولايته ويزداد استقلاله ظهوراً إذا ابتعدت ولايته عن مركز السلطان وقد حفل تاريخ هذه الامبراطورية بحروب شنتها قوات ولاية على اخرى بأمر من السلطان او بدونه. وكان بعض الولاة ينشئ علاقات خارجية مع الدول المجاورة او غير المجاورة دون أذن من السلطان او حكومته.

والمتتبعون لتاريخ العراق الحديث يقرون انه في الوقت الذي كانت كردستان العراقية المناضلة في سبيل الاستقلال- تتلقى الضربات من البَر والجوّ لمجرد المحافظة على هذا الكيان التقليدي الذي ارتدى الآن ثوب الاستقلال، راحت ولاية البصرة بعين الدوافع تنشد اتحاداً فدرالياً وتأبى الاندغام التام بولاية بغداد. وقد تقدمت بمطلبها هذا رسمياً الى الحاكم الملكي العام، مصحوباً بمشروع

اتحاد فدرالي في ١٣ من حزيران(يونير) ١٩٢١.

ذلك هو الموقف التاريخي الذي سبق المطالبة الحديثة الكردية بالحكم الذاتي ثم الفدرالية، وهو كما ترى له جذوره. ولذلك يدركني العجب من الموقف المرتاب في المطلب الذي تقفه منه فصائل عديدة من المعارضة العراقية في حين لم أجد عند ايٍّ منها من لم يسلّم للكرد بحق تقرير المصير وهي تعلم جيداً ان النهاية التي يبلغها هذا الحق هي الاستقلال التام، والكرد العراقيون لايختارونه الآن ولايدعون اليه وانما يريدون نظاماً اتحادياً يشدّهم اكثر الى عراق موحدٍ فاين يكمن عنصر الخطأ وعند من؟

النظام الاتحادي (الفدرالي) الطوعيّ الرضائي اثبتَ جدواه وفاعليته في تقوية اركان الديمقراطية عند اي دولة تبنته، لافي الدول المتعددة قومياتها ومذاهبها وحدها كالولايات المتحدة، بل بالنسبة الى الدولة ذات القومية الواحدة والدين الواحد كالمانيا الاتحادية وكبلجيكا بصورة خاصة بقوميتيها ولغتيها. فما هذا الذي يدعو الى فزع دعاة الديمقراطية في المعارضة العراقية من هذا المطلب؟

ان لنا عبرةً بتلك الدول والامبراطوريات التي ارغمت قومياتها على الخضوع لسلطة اتوقراطية مركزية تحت غطاء الفدرالية القسرية. وامامنا الآن مايحصل نتيجة ذلك الاتحاد المشوّه الفاشل في الاتحادين السوفياتي واليوغسلافي.

لانكران في ان الوطنيين الكرد بمختلف نزعاتهم واحزابهم وفي اي اقليم من او بقعة من بقاع كردستان الكبرى يتطلعون الى ذلك اليوم الذي ستتم فيه الوحدة الكردية وضمّ اجزاء كردستان الموزعة في دولة مستقلة. وليس هذا حلماً وليد خيال لأنهم ليسوا استثناء من الشعوب الأخرى ولا ظاهرة شاذة بين

الأمم. وفي المطلب الذي طلع به كرد العراق اليوم لاينم عن تمهيد للانفصال وانما هو مجرد اقتراح القي على العراق العربي غايته تنظيم علاقة مشرفة لشعبين حكمت ظروف سياسية وتاريخية خارج ارادتهما ان يُلصقا معاً، ونمت بينهما خلال ذلك علاقات ومصالح اقتصادية وحال اجتماعي وثقافي متين العرى.

وليكن ذلك تمهيداً للانفصال ثم ماذا؟ أهو جريمة؟

في اواخر العام ١٩٣٢ كان هناك نظام حكم يستند الى مبادئ ديمقراطية وتقاليد دستوريّة لايمكن ان يجد فيها فقهاء القانون عيباً. كما كان هناك ضمانات للاقليات اخذت من الدولة العراقية كشرط لانهاء الانتداب ودخول البلاد عضواً في عصبة الأمم. فحاق الفشل بالتجربة الديمقراطية وكنست الخيبة ضمانات الاقليات وامتهن الدستور واختارت الحكومات المركزية النار والحديد اسلوباً لمعالجة شكوى الاقليات واطلقت يد الجيش حرةً في الاقتصاص من جرأة المواطنين في اعلان شكواهم عن طريق انتفاضات مسلحة لم تخجل هي ولا المؤرخون من تسمية العمليات بـ"حركات تأديب". وتلك (الحكومات الثورية التقدمية) التي عقبتها سارت على الاسلوب القديم بضراوة وغلاظة قلبٍ اشدّ. ولم تكتف باستخدام الجيش في عمليات القمع والاكتساح الداخلية بل دفعت به الى حربين خارجيتّين مدمرتين طوحتا بثروات البلاد وحولتا العراق الى مناحةٍ عامةٍ. بعد هذا ألم يكن من حق المضطهدين والأقليات أن ينشدوا ضمانة؟

المعاهدات والتعهدات الدولية لم يكن لها حرمة عند حكام العراق ابداً.

في العام ١٩٧٤ استخدموا الجيش ليفرضوا على الثورة الكردية النموذج الذي قرروه للحكم الذاتي وفق مفهومهم دون استشارة او استطلاع لرغبة الكرد فتواصلت المقاومة وهي بين مدّ وجزر. الاّ انها تواصلت بكل ما صحبها

من ويلات ونكبات.

وفي اعقاب الهزيمة النكراء التي لحقت بهذا النظام، تأخرت القيادات الكردية وتلكأت عن القيام بواجبها ازاء الإنتفاضة الشعبية الكبرى التي عمّت كردستان ـ بطرح مطلب النظام الاتحادي وبقيت تنادي بشعار (حكم ذاتي حقيقي) وبهذا التعبير بالضبط، في الوقت الذي ادرك فريق من الوطنيين الكرد وبعض قوى المعارضة العربية الديمقراطية ان شعار الحكم الذاتي ماعاد يفي بالمراد فتبنوا الدعوة الى اقامة نظام فدرالي. بوصفه خير ضمان لتحقيق غرضين معاً. كان الرّاي العام العالمي والدول المعنية بل المعارضة العراقية عموماً مهيأة كلها لقبول هذا المطلب كمبدأ على اثر ثورة الضميرالعالمي بسبب ماارتكبه الجيش المندحر من الجرائم في جنوب العراق وشماله وبواقع احتلال المأساة الكرديّة في العراق موقع الصدارة في اهتمامات الدول المعنية.

لكن القيادات الكرديّة التي اسرعت لملء الفراغ الذي تركته الانتفاضة والاضطلاع بالمسؤولية، بقيت مع هذا متمسكة بمطلب (الحكم الذاتي الحقيقي)، وضاع وقتٌ ثمين بدأت خلاله مشاكل ومصائب اخرى تستأثر باهتمام الهيئات الدولية والقوى الكبرى لتدفع بالمأساة الكردية الى الخلفية، جاءت يوغسلافيا وكمبوديا والصومال وجنوب افريقيا والقضية الفلسطينية، والمعارك في الجمهوريات السوفياتية لتزاحم المشكلة الكردية المقام. فاخذت تفقد موقعها المركزي في ضمير الرأي العام العالمي وتحول اهتمام الدول بمصير هذا الشعب وانتابه الضعف وفقد قوته في الضغط على الحكومات.

تأخرت القيادات الكردية في طرح هذا المطلب، أجل، لكن هذا لايعني أن طرح المطالب المتعلقة بالحقوق القومية يتوقف على الظروف الزمانية او المكانية

"فالحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل" على حَدَّ قول عمر بن الخطاب امير المؤمنين. وللشعب الكردي ان يختار اي وقت شاء للمطالبة بحقه. وتحول القيادات الكردية الى المطلب الاتحادي هو واجبٌ وليس فضلاً او منة. لكنها اخطأت في اسلوب عرضه باجتماع جانبيٍ لتلك المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها فصائل من المعارضة العراقية بين آونة واخرى واخطأت في اخذ الموافقة عليه ممن اعتبرتهم ممثلين عن الاغلبية العراقية. فاتاحت الفرصة لذلك الفريق من المعارضة وللدول المجاورة ذات الاقلية الكرديّة التي تتطيّر من كلّ تقدم يَحرزه النضال الكردي في العراق، لمهاجمة المطلب بصورة غير مباشرة احياناً عن طريق الطعن في شرعية ذلك المؤتمر والاحتجاج بحقٍ بان الفريق الموافق لايمثل الشعب العراقي بل لكأن هذا المطلب مرهون بالموافقة أو هو أمرٌ يخضع للسوَم. وبدء تراجع ذلك الفريق من المعارضة الذي كان قد رفع شعار النظام الفدرالي في منهاجه ولم تصعد القيادات الكردية للحملة فبدرت تخريجات وتفسيرات توفيقية.

-١٠-

سؤال

تعني انها تراجعت عن المطلب؟

الجواب

كَلاّ لم تتراجع، انها لاتستطيع ان تتراجع وليس من حقّها ان تتراجع.

في مقالٍ نشرته لي جريدة "العراق الحرّ" قبل عدة اشهر، عتبْت على القيادة الكردية اسلوبها في استجداء الموافقة على المطلب من فريق للمعارضة العراقية وانزالها حقاً قومياً منزلة مناورة سياسية. ومما ذكرته ان النظام الاتحادي هو

عقدٌ بين طرفين كلاهما يتمتع بارادة حرّة مستقلة مطلقة. انه ليس عقداً بين افراد بل بين مجموعتين او مجتمعين وهنا في العراق شعبان يمثل اولهما نسبةً سكانية بحدود ٦٣٪ وثانيهما نسبةً بحدود ٢٤٪ ، يريد الأخير منهما بعد تجارب قاسية تحقيق نظام سياسي يؤمن لكليهما سلاماً وطمأنينة وضماناً من قيام حكومات جائرة، وتخوفاً من فرض ارادة الاكثرية القومية. ان النظام الاتحادي بجوهره ومبناه عقدٌ اختياري لايتوقف ابرامه على تصويت او استفتاء على الأقل من وجهة النظر الواحدة، وهي الجهة التي تصر عليه ولا تساوم فيه. ولهذا فقد اعترتني دهشة شديدة عند قراءتي التصريح الذي ادلى به صاحبي الاستاذ جلال الطالباني لجريدة [الشمس] الدمشقية في ١٢ من آذار(مارس) ١٩٩٣، حين قال:

"نحن (يقصد الكرد العراقيين) مستعدون لاجراء استفتاء حرّ على الفدرالي بعد رحيل صدام واذا رفض الشعب العراقي باغلبيته، فسنلتزم بذلك".

أكأنه كان في شك من أن فريقاً من الكرد لن يصوت بجانب الفدرالية؟

ثمّ كيف يسمح لنفسه أن يسلّم هذا الحق الطبيعي لعملية استفتاء لمجرد اعتقاد شخصي منه بأن الاغلبية العربية ستصوت للفدراليّة؟ ولو قالت هذه الاغلبية اننا لانوافق على نظام فدرالي أفنكون ملتزمين بالتنازل عنها؟

فهمناها في حينه مناورة سياسية لابدّ له منها يقصد منها تخفيف وقع المطلب لأنه كان في دمشق وليس تراجعاً. الاّ انه مع ذلك وقع في خطأ كبير أجله عنه. بودّي ان يجتنب المسؤولون الكرد فوضى التصريحات. ان شعبهم يجتاز مرحلة دقيقة فليتدارسوا مقولاتهم مسبقاً، ليقتصدوا في القول وليراجعوا ماصرحوا به قبلاً، لئلا يؤخذ عليهم ذلك حجّة في المستقبل.

وبودّي أن اخاطب اولئك الذين يتطيرون من الفدرالية، ويفتئتون عليها وينكرونها على طلابّها بشتى المعاذير. مثل اعتباراها مقدمة للانفصال او هي الانفصال بعينه:

اياكم ان تدفعوا الكرد والاقليات الأخرى، الى جدار، او ترغموهم على طريق مسدود، الا اذا كان هناك استعداد لمواجهة حالة شبيهة بما تواجه اسرائيل من الشعب الفلسطيني او كما تواجه الحكومات السودانية جنوبها المسيحي.

واذا تقررت هذه الشراكة بالرضا وبالطرق الديمقراطية وعلى أسسها ومبادئها فلا تركيا ولا سوريا ولا ايران ولا السعودية ولا الأمم المتحدة نفسها بقادرة على فصم هذه الشراكة او الحيلولة دونها. لأنه اجراء محلّي صرف في دولة كاملة السيادة. وهو الاجراء السليم لصيانة الوحدة العراقية.

سؤال

سؤال أخير. موقف الاقليات الكلداشورية والتركمانية من الفدرالية باعتبار كردستان العراقية موطنهم ايضاً؟. الوضع الخاص بهم في ضمن المنطقة الآمنة؟.

الجواب

من انطباعاتي عن الوضع في كردستان يصعب علّي ان اكون رأياً بنتيجة مااسمع واقرأ فقط. والرؤية واجبة. لكن هناك دلائل تؤكدها تصريحات القيادات الكردية نفسها تشير الى ان الاوضاع ليست مثالية. ولتعلم ان كردستان كلها ليست ضمن المنطقة الآمنة فنصفها تقريباً تحت سيطرة الحكومة المركزية وفيها اغلبية الاقلية التركمانية والجزء الاكبر من الاقلية الكلداشوريّة النازحة

والمستقرة. لاأريد التطرق الى الوضع الاقتصادي الخطير والعقوبات التأديبية التي توقعها الحكومة المركزية بالمنطقة الآمنة بين آن وآخر الاّ ان السكان بكل المشقات التي يعانونها يشعرون بانتعاش لزوال كابوس السلطة باجهزتها القمعيّة وسجونها وسراديب تعذيبها وملاحقاتها. لكن كم سيدوم هذا الاحساس بالحريّة؟ الوضع الاقتصادي وماينجم عنه من مضاعفات نفسيّة وخلل في الحياة اليومية للفرد العاديّ يعرقل الى حدّ كبير عملية زرع المبادئ والقيم الديمقراطية ومفهوم الفدرالية. وبدون ذلك تبقى المؤسسات والأجهزة الديمقراطية التي يفخرون بها هناك مجرّد واجهات ومظاهر. يحاولون تطبيق الفدرالية عملاً. الاّ انهم لم يضعوا الحدود لما تمتد إليه السلطة الفدرالية وماهو من اختصاص السلطة المركزية وهو أمرٌ من الصعوبة بمكان لعدم اعترافهم حالياً بالسلطة المركزية ولعدم وجود سلطة مركزية ممثلة في هذا الجزء[٨].

---

٨ - تبنو هذه العشوائية في محاولة الادارة الكردستانية تنظيم الحياة العامة باستنان قوانين جديدة من قبل المجلس الاشتراعي المحلي الذي يطلقون عليه خطأ اسم (البرلمان) منهم هناك في الظاهر لايدركون فقهياً ماهو من اختصاص اقليم كردستان وماهو من اختصاص الحكم المحلي - ماهو قانون اقليمي وماهو قانون فدرالي. مثال ذلك قانون الجمعيات والاحزاب الذي استنه المجلس في شهر تموز (يوليو) الماضي على ما اتذكر. فقانون كهذا يتعلق مباشرةً بالحقوق والحريّات العامّة الدستورية وهو من اختصاص القانون الاساسي لكل البلاد فلو نحن اجزنا نقهياً للحكم المحلي في كردستان اصدار قانون كهذا او لو كان هذا من حقه لوجب أن يعطي عن الحق للمجلس الاشتراعي المحلي الآخر في البلاد. وعندئذ سيكون لدينا قانونان مختلفان للحقوق والحريات العامة الدستورية يطبقان على مواطني البلد الواحد. هذا فضلاً عن انّ وضع القيود على التمتع بحقوقٍ طبيعية مكفولة ديمقراطية مثل تأليف الجمعيات والاحزاب والانتماء اليها، لايحتاج الى قانون في معظم الدول العريقة في الديمقراطية، او ذات الانظمة الديمقراطية اصلاً.

ولا يداخلني الشك في صدق نوايا الحزبين الحاكمين فعلاً حول طموح وآمال الاقليتين التركمانية والكلداشوريّة، الاّ أن حسن النية يجب ان تترجمه الأفعال لا المظاهر. مثلاً ضمنَ القانون في العهد الملكي للاقلية المسيحيّة اربعة او خمسة مقاعد في المجلس النيابي ومقعداً واحداً في مجلس الاعيان، إلاّ ان ذلك لم يؤثر في احوالها ولم يصن حقوقها السياسية. وكغيري اسمع انباءً عن مضايقة يتعرض لها هؤلاء بسبب الحرية التي يسئ المتشددون الاسلاميون استعمالها منذرة بعواقب سيئة، اني ارغب في تنزيه ذلك عنهم. لاسيما وانّ الحوادث الصغيرة عرضة للمبالغة المتعمدة او الاشاعة المكبرة وكذلك حرصاً على التقاليد التي اشتهر بها ابناء كردستان في التسامح المذهبي والديني وكانت ابداً مصدر مدح وثناء الرحالة الأجانب في القرون الماضية. ولايبرح مخيلتي مثلاً ذلك الموقف النبيل الحازم الذي وقفته العشائر الكرديّة بوجه ضغوط حكومة (الگيلاني) في ١٩٣٣ وامام اغراءاتها للمشاركة في مذابح آب الآشورية. بل قيامها بدل ذلك بايواء المشردين والمطاردين وحمايتهم من بطش الجيش.

في تاريخ الكرد القريب هناك شاهدان باقيان يذكّران الكرد دائماً أبداً، بفرصتين سنحتا لإنشاء كيان كرديّ مستقلَ فضاعتا بسبب الاضطهاد الديني. اولاهما المذبحة الكبرى التي أوقعها أمير صوران المستقلَ (محمد باشا كور) بالكرد اليزيدية في العام ١٨٣٧ باصغائه الى تحريض عالم ديني. وكانت السبب الرئيس في ضياع استقلال الامارة وحياته معها. وثانيتها المذبحة التي اقدم عليها الأمير بدرخان ذلك الحاكم اللامع معقد آمال الكرد في الاستقلال- بحق آشوريي حكاري في ١٨٤٦-١٨٤٧. قال المؤرخون ان سلطته التامة اقتطعت رقعة شاسعة من الامبراطورية العثمانية تمتد الى ماوراء دياربكر

شمالاً لتنتهي بمشارف الموصل جنوباً ومن الحدود الايرانية شرقاً حتى مدينة (مرعش) غرباً فكانت تلك المذبحة سبب فقدانه امارته وسلبه حريته والقضاء على استقلاله.

قبل ٢٣ عاماً استذكرت هذا مع الوطني الكبير حفيده (الامير كامران) عند قدومه الى بغداد. واذكر أنه كان يفرك كفيه ويميل برأسه الى اليمين واليسار أسفاً وهو يقول: "ماتجاسر جندي تركي واحد على التقدم خطوة واحدة في امارة جدي خلال الاعوام الخمسة عشر من حكمه وعلى اثر المذبحة، ارغمت الدول الاوروبية الباب العالي على حشد كل قوات الامبراطورية، وجلبتهم من اقصى حدودها للقضاء عليه. لم تتدخل تلك الدول حباً بالآشوريين او حرصاً على سلامتهم بل اتخذتها حجة للمزيد من التدخل في شؤون الدولة العثمانية."

الميّزة الجميلة في النظام الاتحادي هو اللامركزية الواسعة الآفاق التي يتيحها للاقليات الصغيرة العنصرية والمذهبية عن طريق المجالس المحليّة والاداريّة. لاسيما عندما تختلط مجتمعاتها بالمجتمعات العنصرية والمذهبيّة الاكبر منها. وعندما لايمكن عملاً رسم حدودٍ جغراسياسية لها. ففي كردستان مثلاً هناك عشرات وعشرات من القرى المسيحية والبلدات موزعّة في ارجائها بين القرى والمجتمعات السكنية الكردية. هناك بلدات وقرى مماثلة للتركمان. هناك النصف التركماني من سكان مدينة كركوك الى جانب العرب الذين صدّرتهم الحكومة الحالية اليها في محاولة منها لتغيير وضعها السكاني. وفي العاصمة العراقية تقوم (٢٩) كنيسة للمسيحيين موزعة في احياء المدينة. الى جانب ثلاثمائة الف كلداشوري وسرياني يختلطون بالسكان ومساكنهم تجاور مساكن الآخرين. هناك الاغلبية السنية في مدينة البصرة بالذات وفي الجنوب الشيعيّ

الخالص. هناك الكرد اليزيديّة بقراهم الخاصة، وبتعايشهم في القصبات مع المسيحيين والمسلمين.

فالمسألة هنا ليست مَن يحكم مَن؟ وليست من ستكون له السلطة. المسألة هي مسألة حكمٍ يضمن لهذه الاقليات المساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات مع الاغلبيّة. وضمان تسليم الادارة المحليّة للاغلبية في اي مجتمع سكني بشكل يضمن حرية التراث القومي، وممارسة العقيدة الدينية، والاستقلال التام في اختيار اسلوب الحياة اليومي (المعاهد، المدارس، الجمعيات، النوادي، المناسبات الوطنيّة، اوجه الصرف والانفاق على المشاريع المحلية وغير ذلك).

في الحكومات الديمقراطية. تعتبر تلك الاقلّيات الدينية والعنصرية ذات الخصائص والميزات العرقية والدينية موضع مباهاة ومفخرة وتحرص الحكومات على احاطتها بالاهتمام الخاص والرعاية لأنها جزءٌ من تراث الأمة وتاريخ البلاد لايتجزأ.

ارى ان الواجب الكرديّ يحتم المباشرة ومن الآن على العمل لازالة الذكريات الأليمة التي خلّفها ظلم الحكومات العراقية المتعاقبة في اعماق ضمائر الاقليّات التي تسكن كردستان قبل ان يتسع الخرق وينمو الشعور العام عندها بان التضحيات التي قدمتها من خلال النضال الكرديّ، والمصائب التي عانتها جراء ذلك لم تفعل اكثر من استبدال سيّدٍ بسيّد. انه ليقلقني كثيراً استمرار هجرة المسيحيين من كردستان الى الخارج واريد مخلصاً ان اعتقد بانّ سبب ذلك هو الوضع الاقتصادي فحسب.

لكن الأمر بدا خلاف ذلك.

فقبل سنتين ونيفٌ زارني مثقف كرديٌ وثيق الصلة بالقيادات الكرديّة التي تمارس السلطة في المنطقة الآمنة من كردستان العراقية، بعد زيارة قام بها. فسألته عن موقف ممارسي السلطة الحزبيين من الحركات الدينية وعن صحة الانباء المتعلقة التي ترد عن تغلغلهم وبث مفاهيم غريبة عن الخلق والتقاليد الكردية في التسامح؟ فأجاب مع حركةِ نفيٍ واستهانة من يده. انها جماعات قليلة جداً لاتأثير يذكر لها. والجماعة هناك قادرون في اي لحظة على "تحجيمها" ووضعها في محلّها الحرّي بها وهم منتبهون لها ومستعدون، إنهم الآن يتركونها وشأنها لاعتبارات معينة تتعلق بصلاتها مع دول مجاورة عربية وغير عربية (يقصد ايران والسعودية) كذلك ولأنها ضعيفة جداً.

بعد سنتين ونيف قام المتحدث نفسه بزيارة أخرى وعاد، في هذه المرة ولم يكتم قلقه من تزايد نفوذ هذه الجماعات. مؤكداً ماتواتر من الانباء حول قيام هذه الجهات الاجنبيّة بالدعم بالمال والسلاح والضغوط التي تمارسها على السكان لاسيما المسيحيين منهم. وكيف تقف السلطة هناك مكتوفة اليدين أمام التجاوزات التي تبلغ حَدّ العنف متجاوزة حدّ الترغيب والترهيب.

ترى هل كتب لكردستان بعد تاريخ طويل من التسامح الديني والتعايش السلمي بين سكانها أن تنقلب يوماً إلى ساحة صراع دمويّ وارهاب دينيّ أو سياسيّ باسم الدين كما يجري في مصر والجزائر وتونس. وكما حصل في سوريا ولبنان؟ وفي الاردن ايضاً؟

وكلّ هذه البلاد كان حكامها لايجدون في الارهاصات الدينية ونشاط الاسلاميين المتشددين في وقتٍ ما امراً يدعو الى القلق والحذر؟.

اكتب على ابناء شعبنا أن يعانوا من هذه الكارثة الجديدة، كأن لم يكفهم ماهم فيه؟[٩]. فكلا الفريقين الاسلاميين هناك مسلحان مدعومان.

---

٩ – اثبتُ هنا فقرة من مشروع كتاب اقوم بتأليفه:

قد يرقى الصراع السياسيّ الخفيّ المتستر برداء الدين بين السعودية وايران الى مستوى يذكر الناس بالحرب الباردة التي انطفأت نارها الاكلة ويكل ماجرته من الويلات على سكان العالم. ارادت ايران تصدير ثورتها الاسلاميّة عن طريق الاطاحة بالانظمة السائدة واقامة بدائل اسلامية بالعنف والارهاب الذي يمارسه دعاتها وانصارها وقيامها بتدريبهم ومدّهم بالمال والسلاح والملجأ. وانبرت السعودية باموالها لمواجهة هذا الخطر العظيم باقامة منظماتها الخيرية وخدماتها الاجتماعية في كلّ بلد تغزوه الدعوة الاسلامية الايرانية تقريباً.

ففي القارة الأفريقية مثلاً تجد تنظيمات ايرانية بمواجهة تنظيمات سعودية اسلامية المظهر. في تانزانيا، في الصومال في السنغال في زائير في اوغندا في الكامرون في غينيا فضلاً عن دول شمال افريقيا الناطقة بالعربية، والذي حصل في الواقع أن الخدمات الاجتماعية التي يبذلها السعوديون كانت تقوي المنظمات الايرانية الارهابية بدل اضعافها وان كثيراً من اموالها كان يتسرّب اليها. اذ ماتلبث تلك ان تغزو الثانية بشعاراتها وبهدف الوصول الى السلطة. ولم يدرك السعوديون ورطتهم الاّ متأخراً. ففي نيجيريا وهي اكبر واقوى الدول الافريقية بغالبيتها الاسلامية ادى هذا التدخل المزدوج الى صدامات دموية بين المسلمين والمسيحيين فاقت الصدامات التي حصلت في مصر ابتداء من العام ١٩٨٠ كذلك في العام ١٩٨٤، وادت الى مجزرة (كدونا) في العام ١٩٨٧ والى اعمال العنف التي صبغت بالدماء كلاً من (بوش، وكاتو) في العام ١٩٩٢ اما ماحصل في مصر والجزائر وتونس فهو اشهر من ان يذكر. اخيراً التواجد السعودي في مصر أدى الى الكارثة التي شاركت خدماته الاجتماعية والخيرية في خلقها. فاعلنت السلطة كما جاء في الانباء قطع مساعداتها عن المنظمات والجمعيات الاسلامية مباشرة. وانابت عنها السلطات المصريّة في التصرف بالمال المُرصد لها.

العراق[ميسوپوتاميا]

ملحق ـ١ـ

جدول باسماء الضباط العثمانيين
الذين احتكروا السلطة في الدولة العراقية الحديثة

تعريف بالثبت:

لايمكنني الادعاء بانّ هذا الثبت كاملٌ او هو قريب جداً من الكمال وانا ماقصدتُ من وراء تنظيمه غير أن اعرضه نموذجاً وقياساً يتحدى الادعاء بضدّه. ان اي محاولة متابعة وتعقيب تهدف الى اكمال هذا الجدول لايمكن ان تتمّ الاّ بدراسة شاملة لجميع ملفات رجال الدولة العراقية الشخصية موقعياً فضلاً عن التقارير الرسميّة السرية وغير السرية في مضانّها ودوائرها الخاصة.

سيجد القارئ في الثبت

١- اسماء المقبولين في المدرسة الحربيّة بالأستانة من ولايات البصرة وبغداد والموصل لدورة العام ١٩٠٣ وعددهم اثنان وثلاثون - (عدا الكرد والتركمان) وهم من أصل ٥١٢ تلميذاً حربياً قبلوا في ذاك العام من جميع الولايات العثمانية.

٢- اسماء عدد من الضباط الحربيين وغير الحربيين المقبولين بين العامين ١٩٠٤ و ١٩١٤، وكذلك اسماء عدد من المقبولين بين العام ١٩٠٢ والعام ١٨٩٦.

اقتصرنا منهم على من تولى مسؤولية الحكم والادارة في الدولة العراقية.

لايدخل في هذا الجدول اسم اعداد كبيرة جداً من الضباط العثمانيين الذين بلغوا في اثناء خدمتهم في الجيش العراقي رتبة لاتزيد عن عقيد او عميد باستثناء اولئك الذين مثلوا ادواراً خطيرة او حاسمة في الميدان السياسيّ. وكذلك لايدخل فيه من انيط به وظائف ادارية فحسب دون ان يكون له دور سياسيٌ ظاهر كالمدراء العامين والقائمقامين والموظفين الدبلوماسيين من الدرجة الثانية (قنصل. قائم باعمال الخ...).

ان الاغلبية الساحقة من هؤلاء كانوا قد التحقوا بالجيش الشريفي خلال سنوات الحرب العامة الأولى او الجيش العربي بعد نهاية الحرب عندما شكل فيصل الجيش العربي بعد اعلانه ملكاً على سوريا. ويتضمن الجدول ايضاً ثلاثة او اربعة من الضباط الذين ينتمون الى أسرٍ سوريّة رافقوا فيصلاً الى العراق وتجنسوا بالجنسية العراقية.

وكل المذكورين هم من السنة العرب أو المستعربين من أصل كردي او تركي او جيورجي اوچركسي باستثناء ستة من الكرد احتفظوا بهويتهم القومية. ومسيحيٌ واحد هو (ثابت عبدالنور)(١).

ويحتوي الجدول على اربعة او خمسة من الشيعة (لم يرق احدهم الى منصب وزير او رئيس وزراء تمّ سحبهم من مدارسهم بموجب قانون التجنيد واعلان النفير. فالمعلوم ان الشيعة ظلوا يقاطعون الخدمة العسكرية العثمانية والوظائف المدنية.

امتد العمل السياسي لبقية ضئيلة منهم حتى الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وبعدها انقرض جيلهم. وبات اختيار اعضاء الحكومات يتم بتغلب الأنقلابيين العسكريين. والانتماء الحزبي والعقائدي:

١- اظهر اسلامه عندما التحق بجيش الشريف حسين في مكة لاسباب لاتخفى.

دولة الضباط العثمانيين
[الجدول]

ياسين الهاشمي	رئيس وزراء. وزير. نائب	أميرآلاي(عميد)
عبدالمحسن السعدون	رئيس وزراء. وزير. نائب	مقدّم
ارشد العمري	رئيس وزراء. وزير. نائب. عين	ملازم
مزاحم الأمين الپاچەچي	رئيس وزراء. وزير. نائب	ملازم
حمدي الپاچەچي	رئيس وزراء. وزير. نائب. عين	ملازم اول
جعفر العسكريّ	رئيس وزراء. وزير. نائب. سفير	عقيد(فريق في العراق)
نوري السعيد	رئيس وزراء. وزير. نائب. سفير مديرعام	نقيب(فريق في العراق)
ناجي شوكت	رئيس وزراء. وزير نائب. رئيس الديوان الملكي. سفير (محافظ) متصرف.	ملازم اوّل.
جميل المدفعي	رئيس وزراء. وزير. نائب. متصرف. سفير	نقيب
علي جودت الأيوبي	رئيس وزراء. وزير. نائب. متصرف. سفير	نقيب
توفيق السويديّ	رئيس وزراء. وزير. نائب. سفير	ملازم اوّل
نورالدين محمود	رئيس وزراء. عين. رئيس اركان الجيش. نائب	نقيب فريق عراقي
مصطفى العمري	رئيس وزراء. وزير متصرف. نائب. عين	ملازم
طه الهاشمي	رئيس وزراء. وزير. رئيس اركان الجيش. نائب. مديرعام.	راند (فريق اول عراقي)
جميل الراوي	وزير. متصرف. نائب. مديرعام	ملازم اوّل
جميل الوادي	وزير. نائب	ملازم (عميد في العراق)
رشيد الخوجة	وزير. متصرف. مديرعام. رئيس التشريفات الملكية. نائب.	ملازم
عبداللطيف نوري	وزير. نائب. رئيس اركان الجيش.	ملازم اول(فريق عراقي)
صبيح نجيب	وزير. مدير عام	ملازم اول (عقيد عراقي)
ابراهيم كمال	وزير. رئيس الديوان الملكي. متصرف. مديرعام. نائب. سفير	ملازم

سامي شوكت	وزير. مدير عام	ملازم (طبيب).
تحسين علي	وزير. مدير عام.	ملازم(عقيد عراقي)
تحسين العسكري	وزير. متصرف. نائب. مديرعام	نقيب
اسماعيل نامق	وزير. نائب. رئيس اركان الجيش	ملازم اول (فريق عراقي)
حسام الدين جمعة	وزير. متصرف. نائب. مديرعام	نقيب
رستم حيدر	وزير. رئيس تشريفات. رئيس الديوان الملكي مدير عام	ملازم
نوري القاضي	وزير. متصرف. مديرعام. نائب	ملازم اول
ناجي السويديّ	رئيس وزراء. وزير. نائب	نقيب
مولود مخلص	رئيس مجلس النواب. متصرف. نائب	مقدّم
عارف قفطان	متصرف. مديرعام	ملازم اول
ثابت عبدالثور	نائب. مديرعام	ملازم اول
خيري الهنداوي	مدير عام	ملازم اول
ابراهيم حلمي العمر	مدير عام	ملازم اول
محمد الهاشمي	مدير التشريفات الملكية. مدير عام	ملازم اول
فهمي المدرس	مدير التشريفات الملكية. مديرعام	ملازم اول
تحسين قدري	مدير التشريفات الملكية. مديرعام	نقيب
محمد البصّام	نائب	ملازم
عبدالغفور البدري	نائب	ملازم اول
عبداللطيف الفلاحي	نائب	ملازم
حمدي صدرالدين	نائب. رئيس محاكم. عضو محكمة تمييز العراق	ملازم احتياط
علي رضا العسكري	نائب. مدير عام	مقدم
توفيق الهاشمي	نائب	نقيب
احمد كمال	نائب	نقيب
قاسم شكري	عميد	نقيب
عبدالعزيز ياملكي	نائب. عقيد. رئيس لاكثر من مجلس عرفي.	ملازم

اسماعيل حقي الصفّار	مدير عام	ملازم. عقيد عراقي
محمود السنوي	مدير عام	ملازم
ابراهيم الشابندر	مدير التشريفات الملكية	ملازم. مقدم عراقي
بكر صدقي	قائد فرقة. فريق. رئيس اركان الجيش	نقيب
ابراهيم الراوي	سفير. قائد فرقة	ملازم اول
خيرالدين العمري	نائب. مدير التشريفات الملكية.	ملازم
محمود رامز	نائب	ملازم
عبدالقادر السنوي	مديرعام. رئيس محكمة	ملازم
علي حجازي	مدير شرطة عام. متصرف	نقيب (فريق شرطة)
شاكر الوادي	وزير. سفير. نائب	نقيب (عميد عراقي)
محمدامين زكي	وزير. نائب. مدير عام	مقدّم
عبدالقادر رشيد	وزير. نائب	نقيب
عبدالله الدملوجي	وزير. نائب	نقيب طبيب
عبدالعزيز القصّاب	وزير. نائب	نقيب
محمد علي محمود	وزير. نائب	ملازم
صبيح نشأت	وزير. نائب. مديرعام	رائد
علي محمود الشيخ علي	وزير مديرعام. نائب رئيس محكمة تمييز العراق	ملازم
ماجد مصطفى	وزير. متصرف. نائب	نقيب
توفيق وهبي	وزير. متصرف. نائب	رائد
توفيق النائب	وزير. متصرف. نائب	نقيب
عبدالاله حافظ	وزير. رئيس الديوان الملكي. مدير عام.	ملازم اوّل
هادي الپاچه‌چي	وزير. نائب. مديرعام	ملازم
حسين مكي خماس	وزير	ملازم (اميرلواء عراقي)
محمود صبحي الدفتري	وزير. مدير عام. نائب	ملازم
نظيف الشاوي	وزير. نائب	ملازم
ناجي الأصيل	وزير. مدير عام. سفير	ملازم اول طبيب
جمال بابان	وزير. نائب. قاضٍ	ملازم احتياط

جلال بابان	وزير. متصرف. نائب	نقيب
صابق البصّام	وزير. مديرعام. نائب	ملازم احتياط
نصرت الفارسي	وزير. نائب	ملازم اوّل
عارف السويدي	وزير. رئيس محاكم. مديرعام. نائب	رائد
عبدالحميد الشالچي	متصرف. مديرعام	ملازم
محمود أديب	متصرف	ملازم اوّل
عبدالله الدليمي	متصرف	ملازم اوّل
رؤوف الكيسي	متصرّف. مديرعام	ملازم
سعيد المدفعي	متصرف. مديرعام	نقيب
داود الچلبي	عضو المجلس التأسيسي. مديرعام. عين. نائب.	نقيب طبيب.عميد عراقي
فائق شاكر	متصرف.مدير عام. نائب	نقيب طبيب
علي كمال	نائب. مدير شرطة	ملازم (عقيد شرطة عراقي)
مكي الجميل	نائب. مدير عام	ملازم
الحاج رمضان	نائب رئيس اركان الجيش. قائد فرقة	ملازم اول (أمير لواء عراقي)
عبدالمجيد الشاوي	عضو المجلس التأسيسي. نائب	ملازم
محمد امين العمري	قائد فرقة. رئيس اركان الجيش	ملازم اوّل(نقيب؟)
داود السعدي	نائب	ملازم
محمود سلمان	قائد القوة الجوية. (انقلابي)	ملازم (عقيد عراقي)
فهمي سعيد	قائد فرقة (انقلابي)	ملازم (عقيد عراقي)
صلاح الدين الصبّاغ	مدير عام (انقلابي)	ملازم (عقيد عراقي)
بهاء الدين نوري	سفير. عميد	ملازم اول
فتاح بك (باشا)	عضو المجلس التأسيسي. متصرف. نائب	مقدّم
معروف الرصافي	(الشاعر)نائب	ملازم
محي الدين السهروردي	مدير عام. عميد شرطة. نائب	نقيب

ملحق ـ ٢ ـ

هذه الوثيقة تنشر لأول مرّة بمدى علمي. فأنا لم اجدها في أيّ من الكتب التي مرّت عليّ ولاسيما تلك التي عالجت الجانب الوثائقي والتاريخي للقضية الكرديّة. وكنتُ قد اشرتُ الى محتوياتها عرضاً في محّل ما من هذه المقابلة. وخوف أن أُرمى بشبهة اختراع أمور لا اساس لها، فقد رأيت أن اجعلها ملحقاً، بعد ان قمتُ بترجمتها حرفياً.

F.O. 371-5068
1034-78

كردستان
توصيات الدائرة الهندية (وزارة شؤون الهند)

٢٠ كانون الأول ١٩١٩
رقم p. ١٠٧٧٠١

بالاشارة الى المراسلة المختتمة بمصادقتي المرقمة ٧٧٠١ والمؤرخة في ٤ من كانون الاول بخصوص سياسة حكومة جلالته في كردستان، فقد طلب مني مندوب الدولة الدائم لشؤون الهند (وزير الهند) بنقل وعرض نسخة من البرقية المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني والمرقمة ١١٦٩ على وزير الخارجية والتي وصلتنا من وكيل الحاكم المدني العام في ميسوپوتاميا حول الموضوع.

٢- تأمل (مستر مونتاگو) محتوى البرقية وعكف على درس قضيّة كردستان

باجمعها بالمداولة والمشاورة مع الضباط الذين اكتسبوا تجارب في تلك الأنحاء مؤخراً. وعليّ الآن ان ارفق بهذا، نسخة لوقائع مؤتمر عقد بهذا الخصوص في وزارة الهند (الدائرة الهندية) يوم السبت الموافق للسادس من كانون الاول.

٣- بخصوص الخيار الواسع المتاح للتدخل او للانسحاب من شؤون كردستان الداخلية، يفضل مستر (مونتاگو) الخيار الأخير لكنه لايرى مفراً من الاستنتاج بان الانسحاب مستحيل مادام هناك ضرورة تقضي باتخاذ التدابير للدفاع عن (الموصل) شمالاً، والمحافظة على سلامة الطريق الفارسية في الشرق. وهو ينصح بما يلي: في حالة مالوتقرر بقاء الموصل ضمن دولة ميسوپوتاميا فالوضع الستراتيجي يتطلب ان يُحتفظ (بزاخو) ومع (زاخو) يجب الاحتفاظ بالجزيرة[1] غرباً و(بدهوك شرقاً) وينصح كذلك بانه من اجل ضمان حماية الطريق الفارسية وسكة حديد (قوره تو) من الغارات يجب ان تمارس درجة من السيطرة على منطقة (سليمانية) لتأمين درجة من النظام والحكومة الجيدة فيها. ويرى مستر (مونتاگو) أيضاً انه لوتحققت ممارسة مثل هذه السيطرة فسيتطلب عدداً أقل من الجنود في حدود ميسوپوتاميا، مما لو تركت المنطقة لشأنها. لذلك يوصي وإن بشئ من التردد - بوجوب إبقاء كردستان ضمن دائرة مسؤوليتنا.

٤- واما بخصوص الحدود. فهو مهتَم بان لايحشر داخل دولة ميسوپوتاميا صقع تسكنه اغلبيّة كردية مما يمكن استثناؤها بدون ايّ صعوبة تذكر. لذلك يوصي بأن ترسم الحدود بين جنوب كردستان وبين (ميسوپوتاميا) بمثابة خط يمر من شمال(خانقين) بمسافة قليلة الى (كفري) ثم الى (كركوك) و (آلتون

١- يقصد جزيرة ابن عمر.

كوپرو) و (اربيل)، و (زاخو) حتى فيشخابور. فيدخل في ميسوبوتاميا كُل هذه المدن المسماة ماعدا (اربيل)، ولأغوات اربيل- وهي مدينة يسكنها العرب والكرد - يعطي الخيار اماً للانضمام الى دولة (ميسوپوتاميا) او الى دولة (كردستان الجنوبيّة). ويرى الكولونيل ليتشمان. انهم على اغلب احتمال قد يختارون الالتحاق بالدولة الأولى. وهو اختيار قد يؤدي الى التغلّب على مصاعب عديدة لو كان الأمر خلاف ذلك.

ان الحدود الشرقية لكردستان الجنوبيّة ستكون الحدود الفارسية. واما الحدود الشمالية فستكون الخط الذي يبدء من نقطة اتصال جبل قنديل ببلاد فارس ممتداً على طِوار قمم الجبل حتى (حرير) و (قنديل) ومن ثمّ (وهذا منوط باي تعديل محلي قد يجده كولونيل ويلسن (ضرورياً) بحذاء (زاخو) الى ان يبلغ نقطة حيث تقطع دولة (ميسوپوتامياً) النهر. ومن اجل الدفاع عن (زاخو) يكون من الضروري السيطرة على الجزيرة. ويقترح مستر (مونتاگو) دعوة (اسرة بدرخان) ليُسلم لهم الحكم في (بوتان) ولتكون (الجزيرة) لهم عاصمةً. ومبدئياً قد يحبذّ وضع حامية من العسكر البريطاني في البلدة وتقديم بعض مساعدة من السلاح وربما بشئ من المال. لكن يجب أن لاتعطى تعهدات لأكثر من (الجزيرة). وفي هذا الخصوص او بمدى هذه الحدود فلن تكون حدودٌ من بوتان ابعدُ من هذا موضع اهتمام من حكومة جلالته.

٥- واما بخصوص إقامة كيان (كردستان الجنوبية) فيقترح مستر (مونتاگو) اولاً أن يتكون منها دولة منفصلة سياسياً ومالياً عن (ميسوپوتاميا). وثانياً ان تكون هذه الدولة مستقلة يحكمها مجلس تنفيذي يعاونه مستشارون بريطانيون لايخضع المجلس لهم. وان يكون تعيينهم من قبل رئيس السلطات المدنيّة في

(بغداد) وهو يرى ان توحيد السليمانية مع المنطقة الواقعة بين (الزابين) في دولة واحدة هو من الممكنات عملياً ويقترح ايصاء الكولونيل (ويلسن)، باتباع هذا النهج في عمله فوراً. وبمصادر الثروة الطبيعية الكبيرة في كردستان حسبما قدر الكولونيل (ويلسن) فقد يبدو ان تلك الدولة المنشأة ستحقق استقراراً مالياً بوقت وجيز جداً. ان التفاصيل المتعلقة بتوحيد الكمارك وتقسيم المصاريف التي ستتفق في سبيل الفائدة المشتركة للدولتين قد يكتنفه بعض المصاعب الاّ انها ليست مما لايمكن تذليله. ومستر (مونتاگو) يميل الى الطلب من الكولونيل (ويلسن) ايلاء هذا الجانب من المشكلة اهتماماً آنياً.

٦- اذا سِمِ هذا الخط السياسيّ، فان السكة الحديد الممتدة بين (كركوك) و (كفري) لن تعود ضرورة عسكرية. من ناحية أخرى فوجودها سيسهّل دون شك أمر تقليص حجم حامية (ميسوپوتاميا) ولهذا السبب ولاهميتها التجارية، يرى مستر (مونتاگو) ان تبقى.

٧- واما بصدد اللاجئين المسيحيين فان مستر (مونتاگو) يأسف لان مقترحاته هذه لاتترك مساحة كافية من الارض لهم تحت الحماية البريطانية. ولذلك يبدو كأن لاخيار هناك إلاّ الاقتراح باعادتهم الى سهول (اورميه) وجبالها، وهي اغنى جزءٍ من وطنهم السابق ومع ان (سيد طه) واعوانه كانوا قد استولوا عليها عنوة، فان تصرفه بها هو تحدٍّ وضد سيادة الدولة الفارسية اقليمياً. ويميل مستر (مونتاگو) الى التفكير بان الحكومة الفارسية قد ترحب باي استقرارٍ مسيحيّ قويّ في هذه البقعة بوصفه سداً يحول دون اي اعتداء كردي. وقد تكون مستعدة لمنح قدرمن الادارة الذاتية للآشوريين مقابل ضمانة منهم لها بالقيام بخدمات عسكرية. ان مستر (مونتاگو) يدرك المصاعب التي

تواجه المبادرة الى اعادة اللاجئين حين كانت السلطة الفارسية آلان وقبلها ببضع سنوات اسميّةً. لكنه يأمل بأن المفاوضة مع الحكومة الفارسية في هذا الشأن لن تسفر عن استحالةٍ. وهو لهذا يجازف بتقديم هذا الحلّ لاطلاع (اللورد كرزن).

٨- وعن الاتراك- بحسب ماجاء في برقية مستر (مونتاگو) المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ الى كولونيل (ويلسن) فقد اوضحت وكنقطة ثابتة في سياسة حكومة جلالته. انه لايمكن مطلقاً اعادة السيطرة التركية على كردستان وقد تأكد منذ وقت قريب جداً ان الكرد الذين انهكتهم معارك الحرب ومجاعتها عاجزون عن تنظيم مقاومةٍ ما وإنْ أمام قوات تركية صغيرة. كذلك هناك زعماء من الكرد معينون يشجعون الجنود الاتراك السابقين للانضمام الى مجموعات اتباعهم المسلحة وان يتزوجوا من نسائهم. وفي هذه الظروف يخشى مستر (مونتاگو) ان الاجلاء التركي الكامل عن كردستان لم يعد اقتراحاً عملياً من وجهة نظر ميسوپوتاميا. فان كان اتجاه هذه التوصيات يتفق ورأي (لورد كرزن) لتوضع موضع التطبيق بنجاح فستكون حدود ميسوپوتاميا امنة من اعتداء تركي من الشمال الغربي بوجود دولة (بوتان) الصديقة. ومن الشمال بدفاعات الموصل المعززة بالقوات العسكرية ومن الشمال الغربي بدولة كردستانية حرة مفصولة عن كردستان الوسطى بسلسلة جبال وعرة يتعذر اجتيازها في اغلب انحائها. وسيؤمن استقرار مسيحيّ صديق يقام في اورمية ضمانةً اخرى. وفي الوقت الذي يستطيع مستر (مونتاگو) الجزم بان بقاء السيطرة التركية مقيدة شرق الخط المرسوم بشكل تقريبي ابتداء من خليج (الاسكندرون) حتى (طرابزون) قد يحتمل ان يفضي ذلك الى حالة سلم في

(القفقاس او ميسوپوتاميا) فلا يرى ضرورة قاضية للقضاء على المشروع الذي رسمت خطوطه آنفاً شريطة ان يكون النفوذ البريطاني قوياً بما فيه الكفاية للمحافظة على خط حدود الدولتين الكرديتين. وهو لايجد ضرورة لبحث الشؤون الدولية المتعلقة بهذا. وبالنتيجة يجب عليّ القول ان مستر (مونتاگو) يرى من الضروري وقبل اعتماد قرار نهائي اتاحة الفرصة للسر (برسي كوكس) لابداء رأيه في السياسة المقترحة.

سكرتير وزارة الخارجية الدائم
أ- هرتزل.

تعريف بالساسة الذين وردت
اسماؤهم في الوثيقة

١- إدْوِينْ مونتِگو: وزير الهند (وزارة المستعمرات فيما بعد) اثناء الحرب وبعدها. عرف بمعارضته لسياسة (بلفور) المناصرة للصهيونية. وقاد المعارضة ضدها في الحكومة. كان من رأيه ان خطر البلشفية على بريطانيا هو سياسيّ اكثر منه عسكرياً. ولذلك رأى لمحاولة درء خطره ان تخطب بريطانيا ودّ قوميات الشرق الاوسط الاسلاميّة مستبقةً روسيا بذلك خشية استمالتها. وان تولى تطلعات شعوبها نحو الحرية اهتماماً.

٢- سر آرثر هرتزل: سكرتير الدائرة السياسية في وزارة الهند. كان له دور رئيس في اعادة تخطيط خارطة الشرق الاوسط السياسية والتمهيد لها اثناء الحرب وبعدها. يعتبر من اقدم الخبراء والموظفين في تلك الوزارة فقد دخلها في ١٨٩٤ وتدرج في المناصب ليغدو صاحب المنصب الثالث فيها.

٣- العقيد جيرالد ليتشمان: ضابط بريطاني نو خدمة طويلة في

المستعمرات. كان ملحقاً بوزارة الهند في العام ١٩١٩ عندما ارسل (ارنولد ولسن) يستدعيه لمعاونته في العراق. وكان ليتشمان يتمتع بشهرة داوية لكثرة ماقام به من اسفار في صحارى الشرق ومجاهله ولمغامراته فيها حتى اصبح اسطورة. وصل العراق في اول ربيع ١٩٢٠ كان من رأيه كما يذكر كاتب سيرته (إِجْ. ڤِي. ونستون. ط. لندن ١٩٨٢ ص٢١٥) :"ان الاسلوب الوحيد للتعامل مع العشائر الثائرة هو القتل بالجملة" قتل غيلةً في ١١ آب ١٩٢٠ في جهات من الرمادي بالعراق. برصاصة اطلقت عليه من الخلف. والحادث مشهور.

٤- العقيد السر ارنولد ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام على العراق (١٩١٨-١٩٢٠) انهيت خدماته إثر ثورة العشرين. قتل في الجبهة الغربية في الايام الأولى من الحرب العظمى الثانية.

٥- اللورد جورج نثنائيل كرزن (١٨٥٩-١٩٢٥) من كبار الساسة البريطانيين. تولى وزارة الخارجية (١٩١٩-١٩٢٤). وكان له دور مركزي في مشاكل شؤون الشرق الاوسط. والنجم البريطاني للمؤتمرات الدولية.

* * * * * * * * *

[صورة من التقرير الاصلي المحفوظ في فيما يلي: دائرة السجلات الرسمية البريطانية.].

E 371/5068 1034-78
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

KURDISTAN.

India Office Recommendations.

No. P. 7701.

India Office,
20th December 1919.

Sir,

With reference to correspondence ending with my endorsement No. 7701, dated 4th December, relative to the policy of His Majesty's Government in Kurdistan, I am directed by the Secretary of State for India to transmit, to be laid before the Secretary of State for Foreign Affairs, copy of telegram dated 27th November, No. 11219, which has been received from the Acting Civil Commissioner in Mesopotamia on this subject.

2. Mr. Montagu has considered this telegram and examined the whole problem of Kurdistan in consultation with officers who have had recent experience of these regions, and I am to forward herewith copy of the Minutes of a Conference held in this connection at the India Office on Saturday, 6th December.

3. Of the broad alternatives of interference in or withdrawal from the internal affairs of Kurdistan, Mr. Secretary Montagu would have preferred the latter. But he is compelled to the conclusion that this is impossible so long as it is necessary to provide for the defence of Mosul on the north and for the safety of the Persian road on the East. He is advised that if Mosul is to remain within the Mesopotamian State then the strategical position demands the holding of Zakho and, with Zakho, Jezirah on the west and Dohuk on the east. Similarly, in order to protect the Persian road and the railway to Quraitu from raids, a sufficient degree of control must be exercised over the district of Sulaimaniyah to ensure a measure of order and good government therein. It is Mr. Montagu's considered opinion that the number of troops required on the frontiers of Mesopotamia will be less if such control is exercised than if this area is left entirely to its own devices. He therefore recommends, though not without reluctance, that Southern Kurdistan should remain within the sphere of our commitments.

4. As to boundaries, he is anxious to include in the Mesopotamian State no predominantly Kurdish area which could with safety be excluded. He therefore recommends that the frontier between Southern Kurdistan and Mesopotamia should be a line passing from a little north of Khaniqin to Kifri, thence to Kirkuk, Altun Kopri, Erbil, Dohuk, Zakho to Feish Khabur. He would include in Mesopotamia all the towns named except Erbil; and to the Aghas of Erbil, a town which is partly Arab and partly Kurdish, he would give the option of entering the State either of Mesopotamia or of South Kurdistan. Colonel Leachman is of opinion that they would most probably elect for the former, an election which would solve many difficulties that might otherwise arise. The eastern frontier of South Kurdistan would be the Persian border; and the northern, a line starting from where the Kandil Dagh joins Persia, along the crest of the mountains to Hazir and Kandil, thence (subject to any local modifications which Colonel Wilson might show to be necessary) along the Zab to the point where the frontier of the Mesopotamian State crosses the river. For the defence of Zakho it is necessary that Jezirah ibn Omar be secured. Mr. Montagu would propose to invite the Hadr Khan family to establish themselves in Bohtan with Jezirah as their capital. At first it would be advisable to garrison the town with British troops and to lend some assistance in arms and perhaps in money. But beyond Jezirah itself, and therein only to this limited extent, there should be no commitments. The further frontiers of Bohtan would be no concern of His Majesty's Government.

5. As regards the constitution of South Kurdistan, Mr. Montagu proposes firstly that it shall form a State financially and politically separate from Mesopotamia, and secondly, that it shall be autonomous, governed by a Kurdish Executive Council, assisted by, but not subject to, British advisers appointed by the Chief Civil Authority in Baghdad. He is advised that it is practicable to unite Sulaimaniyah and the area between the Zabs into a single State, and he would propose to recommend this course to Colonel Wilson forthwith. With the natural resources of Kurdistan as great as Colonel Wilson appears to anticipate, the State should at a very early date attain to financial stability. The elaboration of a customs union and the division of expenditure incurred in the joint interest of the two States may present difficulties, but none that are insuperable: and Mr. Montagu would be disposed to request Colonel Wilson to give this phase of the problem his early attention.

10 1249 50 4.20

FO 371/5068 1034-78
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

6. If this policy be adopted, the railway from Kirkuk to Kifri will cease to be a military necessity. On the other hand its existence would undoubtedly make it easier to reduce the garrison of Mesopotamia, and for this reason, and because of its commercial importance, Mr. Montagu would advise that it should be continued.

7. As to the Christian refugees, Mr. Montagu regrets that these proposals leave no suitable area under British protection available for them. There would appear, therefore, to be no alternative, but to suggest that they be repatriated to the plains and mountains of Urmia. These are the richest of their former lands, and though Saiyid Taha and his followers have taken possession of them, his title has been acquired in defiance of the territorial sovereignty of Persia. Mr. Montagu is inclined to think that the Persian Government might welcome a strong Christian settlement in this area as a bulwark against Kurdish aggression, and that they might be prepared to grant a measure of local self-government to the Assyrians in return for some guarantee of military service. Mr. Montagu recognises the difficulty of achieving the initial repatriation in a region where Persian authority is, and has for some years been, nominal; but he hopes that it may prove to be not impossible of negotiation with the Persian Government.

He ventures, therefore, to offer this solution for the consideration of Lord Curzon.

8. As to the Turks, in Mr. Montagu's telegram dated 22nd November 1918 to Colonel Wilson, it was laid down as a fixed point in the policy of His Majesty's Government that the restoration of Turkish authority over Kurdistan cannot be allowed. He has more recently been assured both that the Kurds, cowed by the battles and famines of the war, could not muster resistance to even a small Turkish force, and also that certain Kurdish leaders are encouraging ex-Turkish soldiers to join their bands of retainers and take to themselves wives from their own people. In these circumstances Mr. Montagu apprehends that the complete expulsion of the Turks from Kurdistan is from the point of view of Mesopotamia no longer a practical proposition.

If the tenour of these recommendations meets with Lord Curzon's concurrence, and they are carried successfully into effect, the frontiers of Mesopotamia will be secured from aggression by the Turk on the north-west by the friendly State of Bohtan, on the south by the garrisoned defences of Mosul, and on the north-east by a free Kurdish State itself separated from Central Kurdistan by a difficult, and for the most part impassable, mountain range. A friendly Christian settlement established in Urmia would furnish a further guarantee. While, therefore, Mr. Montagu cannot pretend to think that the retention of Turkish authority, uncontrolled, east of a line drawn roughly from the Gulf of Alexandretta to Trebizond is likely to conduce to peace either in the Caucasus or in Mesopotamia, he does not think that it need necessarily be destructive of the scheme outlined above, provided that British influence is sufficiently strongly maintained in the Kurdish borderland States. Into the international questions involved he does not think it necessary to enter.

In conclusion, I am to say that Mr. Montagu considers it important that before a final decision is taken Sir P. Cox should have an opportunity of considering the proposed policy.

I am, &c.,
A. Hirtzel.

The Under Secretary of State,
Foreign Office.

الإمارة البابانية

في المآثر الاجنبية والوثائق الدبلوماسية

هدية الناشر

تمهيد

اجتمعت مواد هذه الدراسة في فترات. ولم أضعها بشكلها الحالي إلاّ بعد أن حرضني صديقي الاستاذ (محمد رسول هاوار) على ذلك، لنشرها في عددٍ مقبل من مجلة (الثقافة الكرديّة) التي كان يشرف على تحريرها ويصدرها المركز الثقافي الكردي في لندن.

كان ذلك في وقت ما من متنصف السنة الماضية : ١٩٩٢.

وقد تأخر صدور العدد كثيراً، وعلمت من الصديق (هاوار) ان سبب ذلك يعود الى الضائقة المالية التي تمسك بخناق المركز.

بعد مرور عشرة أشهر تقريباً وفي (١٥) من شهر تموز (يوليو) ١٩٩٣ تلقيت رسالة لطيفة من رئاسة تحرير مجلة (دراسات كردية) التي يصدرها (المعهد الكردي) في باريس مرفقة بنسخة من العدد الاوّل من مجلتهم باللسان العربيّ. وكان في الرسالة دعوة للمساهمة والتعاون لايخطئها النظر.

لم تسبق لي صلة من قبل بالمعهد الكردي الذي اتخذ له العاصمة الفرنسية مركزاً، الاّ اني كنت بين الذين عابوا على المعهد ورئيسه الموقف الذي اتخذاه من مؤتمر تحريم الغاز السام الدولي الذي انعقد في السابع عشر من شهر كانون الثاني (يناير) للعام ١٩٨٩ اثر كارثة (حلبجه) وما احدثته من دوّي. فحاولتُ وفي

الفم غصّة، الاّ اربط بين ذلك الموقف السياسيّ وبين اهتمام ادارة تحرير المجلّة بدعوتي للتعاون وهي دعوة ثقافية صرفة وزينت لي نفسي ان اخصّ مجلتهم بهذه الدراسة التاريخية التي كتبت بالاصل لمجلة (الثقافة الكردية) كما ذكرتلكني اردت قبلها التأكد من صدق الدعوة. فوردني في اوائل شهر آب (اغسطس) ترحيبهم مع طلب استعجالي بارسال المادة لأن العدد التالي سيصدر في تشرين الاوّل.

فبعثت بالمقال. ولم يصلني نبأ عن وصوله رغم تأكيدي. واضطررت الى الكتابة ثانية وقد قوي ظني بأن المقال لم يصل.

ومَرّ شهر واحد قبل ان اتلقّى رسالة مؤرخة في الخامس من تشرين الأول، اي بعد فوات موعد صدور العدد، تؤكد وصوله، وجدت فيها هذه العبارة

"ستعرض مقالتكم على هيئة التحرير في اجتماعها القادم مع المقالات الأخرى للبت في نشر الصالح منها".

وفي ذيلها كلمتا "هيئة التحرير" فقط ومن دون توقيع.

وبين الدهشة والأسف ادركتُ خطأي الكبير، وتسرعي في وضع الثقة بمن لم يسبق لي معه تجربة. فأنا لم اكن اريد مزيداً من شهرة وذيوع اسم جراء ظهور مقالتي في مجلةٍ محدودة الانتشار كهذه المجلّة. وما خصصت المعهد بها الا تكرّماً وتبرعاً بمجهودٍ وسعيا في رفع مستوى المجلّة العلمي وتشجيعاً. وها ان النوات الكرام يضعوني موضع الكتاب المبتدئين المتهافتين على النشر. في حين اني ومنذ زمن طويل ربما زاد عن اكبر اعضاء هيئة تحريرهم عمراً. قد اجتزت المرحلة الامتحانية، واصبح الحَكَم الوحيد على كتاباتي جمهور القراء وهم بالالاف الذين تداولت ايديهم كتبي فاصدروا أحكامهم برواجها والاستباق

الى اقتنائها. والسادة "هيئة التحرير" التي استعجلتني، كانت بدرجة من الانشغال بحيث لم تسعدني بقرارها في صلاح المقال، أو فساده بعد مرور شهرين عن وصوله!

لم يكن في وسعي بعد هذا إلاّ أن أطلب منهم إعادة المقال مع تنبيههم من غير تجاوز حدود الأدب طبعاً - إلى خطل أسلوبهم. وكنتُ آمل ان يدرك السادة هناك مفوتهم الا أنهم اعتبروا قولي انتقاصاً وقالوا في رسالة جوابيّة إنه "لايليق بالباحث الاكاديمي".

اني في الواقع لست بباحثٍ chercheur ولا بالاكاديميAcadmicien فكل ماعرفه عن نفسي واحاول التعريف به هو اني مجرد كاتبٍ يوجّه اهتمامه حالياً إلى الكشف عن كلّ ماغمض من تاريخ بلادي الحديث والمنطقة، والتعامل في حقل التاريخ السياسي بالتوصل إلى نتائج أو وقائع زوّرت أو حوّرت عمداً من قبل المؤرخين أو تجوهلت.

كانت هناك مناسبة واحدة لادراجي في صنف الاكاديميين قبل ثلاثة وعشرين عاماً عندما عُرضت علي العضوية الكاملة في المجمع العلمي العراقي فاعتذرتُ عن قبولها لأسباب سياسيّة.

وسواء في الأمر اكانت هيئة التحرير تعتبر ادراجي في قائمة الباحثين والاكاديميين تشريفاً، او تقريراً لواقع فالظاهر انها لاتتحلّى بصفة كنتُ اودّ ان يقتبسها ابناؤنا من طول وجودهم في المجتمع الاوروبيّ الشائعة بين العقلاء والفضلاء من الاوروبيين وهي مراجعة التصرفات الفعلية والقوليّة الصادرة عنهم قبل توجيه اللوم للآخرين.

بقيت طوال حياتي العامة ادافع عن حق النشء الكردي الجديد في مساهمته

قيادياً لأوجه النشاط الاجتماعي والثقافي، والنضال السياسي في ساحة الوطن، وكنتُ ومازلت ادعو القيادات التقليدية الى فسح المجال للجيل المثقف الكردي الجديد وانعى عليها حرصها على احتكار السلطة. وانا مازلتُ مؤمناً بمقدرة الجيل الجديد الكردي على دفع دماء جديدة في شرايين النضال الوطني من شتّى جوانبه. الاّ ان مايخيفني هو تلك الظاهرة المشؤومة التي تطالعني بوجهها الأغبر في كلّ ساعة وكل يوم، ظاهرة الغرور والخيلاء، والاعجاب المفرط بالذات، والتعالي وعشق المظاهر والتزاحم مع اطلاب الشهرة عن طريق وسائل الإعلام.

وكلّ املي الاّ يكون اعضاء هيئة تحرير "دراسات كردية" او القائمون بشؤون المعهد الكردي بپاريس في عداد الموصوفين أولاء.

واليك ايها القارئ المقالة التي قصرت تلك الهيئة عن البت في صلاحها او عدمه خلال شهرين من وصوله اليها.

ده‌ی کتێب

تمهيد:

عنوان البحث يفصح عن حدوده ومقاصده. فهو ليس جانباً من تاريخ الامارة يتناول سير حكامها ووقائعهم بل هو محاولة قد تحفز الباحثين من الجيل الحالي الكرديّ المهتم بتدوين تأريخ هذه الأمة باستدراك ماغفل عنه من سبقهم واستكماله، واضافة مالم يكن بوسعهم الوصول اليه من معلومات مما في خزائن الوثائق الاجنبية ولا هو ميسور من كتب الرحلات ومصنفات التاريخ العام التي تناولت مباشرة او استطراداً اطرافاً من هذه الامارة الكردية المستقلّة التي عاشت حوالي قرنين من الزمن وصمدت امام الاعاصير التي هبت عليها من الشرق ومن الغرب. وبذلك يسدوّن بعض الثغرات التي نجدها في الكتب القليلة المؤلفة حولها. ومما وقفت عليه منها "كتاب تاريخ أمراء بابان في شهرزور واردلان "للأديب والمؤرخ الكردي (السيد حسين حزني الموكرياني الراوندوزي) باللغة الكردية المطبوع في مطبعته الخاصّة براوندوز في العام ١٩٣١ وهو من

الكتب النادرة[1] ولم يترجم الى العربية. وانوه ايضاً بكتاب "تاريخ السليمانية" للمؤرخ الكردي المعروف جداً (محمد امين زكي) وهو في الواقع كاد يستوعب تاريخ تلك الامارة برمته[2]، فضلاً عن صحائف قليلة خصصها لها هذا المؤرخ في الجزء الثاني من كتابه الكبير (تاريخ الكرد وكردستان) وكلاهما ألّف باللغة الكردية.

هناك كتاب آخر للدكتور "كاوس قفطان" تطرق فيه الى الامارة البابانية طبع في العام ١٩٨٥ لم يتسنّ لي الاطلاع عليه وهو ما أقّريه آسفاً. وربما حوى هذا المؤلف الحديث ماقصرت عن احتوائه الكتب التي ذكرتها. ولعل صاحبه وفّق

١- المؤرخ والاديب والرسام والفنان والصحافي والصُناع المبتكر (١٨٩٠- ١٩٦٣)، لاأجد وصفاً له وتعريفاً، خيراً مما كتبه عنه صديقه المهندس A.M.Hamilton ، مؤلف كتاب "طريق في كردستان Road Through Kurdistan " وهو الذي شق طريق اربيل- حاجي أومران، واعتبر عمله في حينه معجزة هندسية (ترجمتنا لكتابه هذا الى العربية طبعت في ١٩٧٠ ببغداد). قال هاملتون عنه : "كان يصدر مجلة (زاري كرمانجي) وهو الذي يقوم بطبعها وتحرير مقالاتها وتجليدها. انه نموذج فريد من نوعه في هذا العالم. ينحت حروفه الطباعية من خشب شجر بلوط الجبل. يقطّعه قطعاً صغيرة ثم يصقلها ويهندمها ويحفرها. ويعمل منها بطريقة الحفر زخارف ونقوشاً يزين بها مجلته، وهو الذي يحبّر ألواحه ويدير مطبعته البسيطة ليخرج مجلته الشهرية التي يرسل منها نسخاً الى المندوب السامي في بغداد ونسخة الى مقرّ عصبة الامم في جنيف. وكثيراً ما كانت السلطات العراقية تمنع صدورها بسبب اتجاهاتها الكردية التي لاتستحسنها حكومة بغداد ... كان صحافياً طلعة لايترك فرصة تمر إلاّ اهتبلها وبيده ابداً دفتر ملحوظاته، يرسم عليه صوراً قلمية ومخططات متقنة تدل على نبوغ عظيم. فنان وحفار خشب متمرس يخرج نقوشه الدقيقة الرائعة مستخدماً ادوات في غاية البساطة..."

٢ ـ ترجم صديقنا (محمد جميل روژبياني) اولهما. وترجم ثانيهما السيد محمد علي عوني في مصر وهما من الميسورات.

في الوقوف على المضانّ والمراجع التي اعتمدتُها في بحثي هذا كلاً أو جزءً. ان هذا مايسعدني فعلاً بدلاً من ان يشعرني بخيبة.

الواقع هو ان هناك الكثير مما لم ينشر عن هذه الإمارة. وانا لادعي قطّ الاحاطة به هنا. ومن ستعنّ له فرصة التفرغ لتعقيب اخبار هذه الامارة في كتب الرحلات والدراسات الاجنبية وفي مجموعات الوثائق السياسية والدبلوماسية سيلقى بلاشك مصاعب جمّة. وبحثي هذا بدأبمحض الصدفة وقبل عقود ثلاثة عندما كنت اعقب مسائل أخرى. ولما رأيت اني املك كثيراً من النصوص والملحوظات في الموضوع ماوجدتُ نفسي الاّ وانا في سبيل كتابة بحث مستقل. أبقيت النصوص باصولها وقتاً الا ان يد الزمان وحياتي غير المستقرة عبثت ببعضها ففقدتُ اصولها. لكن آلهة الخطّ كانت رفيقةً بي فقد صانت لي هيكل البحث ومعظم المقتبسات والنصوص والملاحظات والتعليقات.

ان الكتب والابحاث التي اشرتُ اليها سابقاً، تتسم بطابعها التقليدي الجامد في كتابة التاريخ، مجرد سردٍ للاحداث ووقائع للحكام وحروب لاتلقي ضوءً كثيراً على مايهتم به القارئ العصري. وهو اسلوب درج عليه المؤرخون الكرد مقلدين به مؤرخي العرب والاسلام الاوائل. يؤسفني القول ان هذا النهج مازال يتبعه الكتاب الكرد المعاصرون في الغالب الذين لايحاولون تتبع المصادر الاجنبية المتاحة اليوم وهي كثيرة.

لايفوتني ذكر محاولة العميد الركن (بهاءالدين نوري) غير الكاملة. ففي العام ١٩٥١ صدرت له ترجمة عربية للجزء الاوّل من رحلة (كلوديوس جمس ريج) الى امارة بابان. وهو الكتاب الذي نشرته زوج المؤلف في العام ١٨٣٦ بعد وفاته. وكان قد بقي في ضيافة (محمود باشا بابان) اطول فترة يقيمها اجنبي

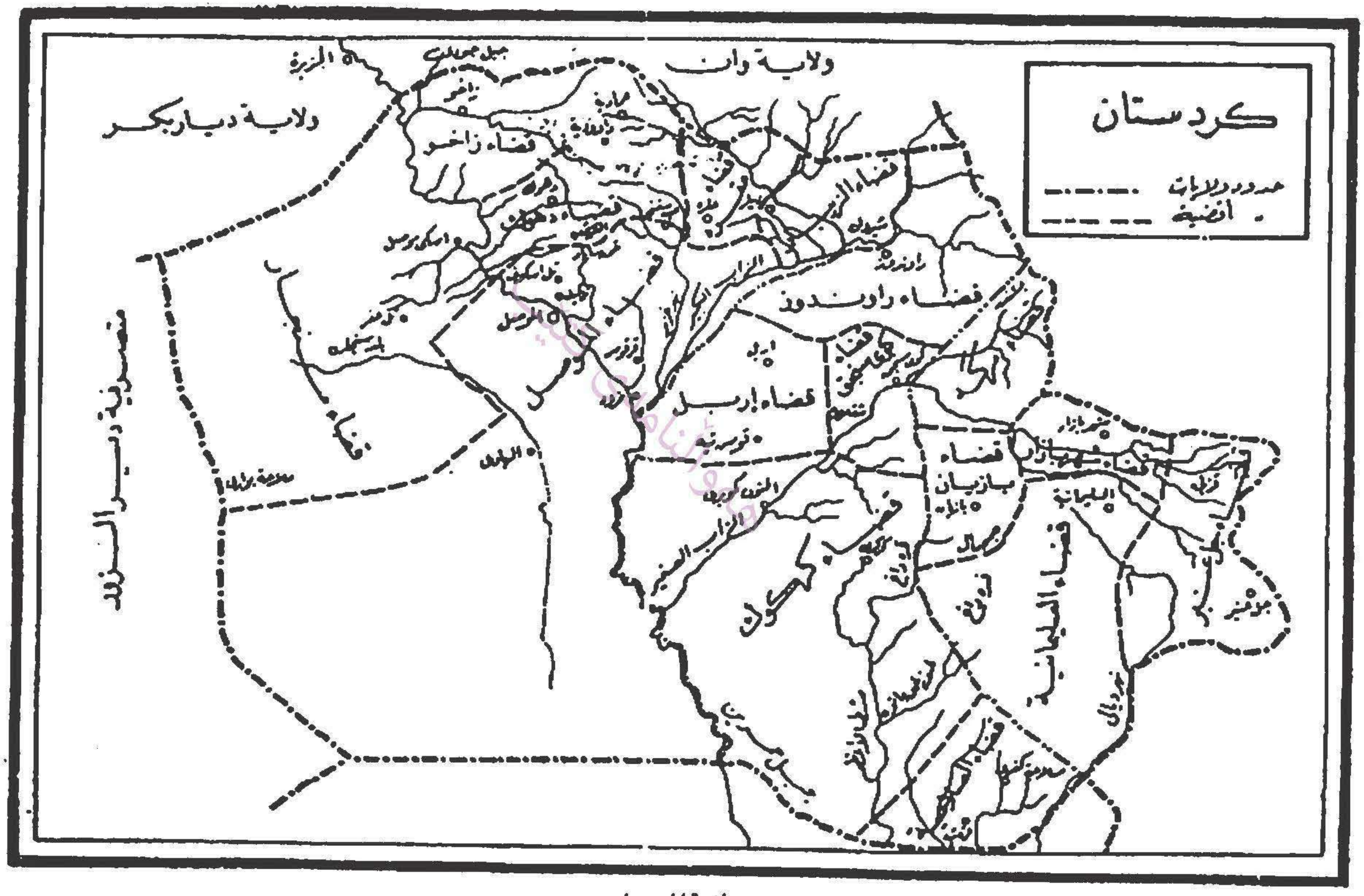

ولاية الموصل

في كردستان. ولم يعقب العميد طبع ترجمته للجزء الثاني وهو اهمّ الجزئين وسيكون واحداً من مصادرنا[٣].

بعض الرواد الاجانب

اعود لأذكر القارئ اني لااكتب تاريخاً لهذه الأمارة. بل سأعرض أراء واقوالاً عنها لدبلوماسيين ورحالة ورجال سياسة. محاولاً ملء ثغرات في تاريخها قصرت عن ايرادها مراجع أخرى.

بخصوص الفترة الأولى من حياة الامارة انوّه بالكاهن ـ الراهب الكرملي Fidelis الذي زارها بقصد التبشير ومكث في المنطقة خلال العامين ١٧٤٨ـ ١٧٤٩ واستقر ردحاً من الزمن في عاصمتها الأولى (قه لا چوالان). ويبدو من كتابٍ مطبوعٍ في انكلترا: ١٩٣٩[٤]، انه كان يوجد في تلك العاصمة جالية

٣- سألت المرحوم بهاءالدين نوري في ١٩٥٧ ونحن في مكتب والشاعر والاديب (عبدالحق فاضل) مدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية آنذاك. وكان العميد انذاك سفيرا للعراق في الاردن ـ عما تم من ترجمته للجزء الثاني. فاكد لي انه ترجمه منذ زمّن ولكنه لايجد ناشراً يتعهد بطبعه. وانه لايملك ماينفق على طبعه. تذكرت ذلك عندما سمعت ان مكتبته عرضت للبيع بعد وفاته في العام ١٩٦٠ سداً لحاجة ارملته. فأين هي الترجمة الآن؟.

٤- H.G.Chick: A of the Carmeletis in Persia- London والكرملية هي رهبانية تأسست في جبل الكرمل بفلسطين في العام ١١٨٥ ولها ديارات في الشرق منذ القرن السابع عشر. ديرهم في بغداد تأسس في ١٧٢٢ ومقرهم الرئيس الآن في روما. وبالمناسبة يمكن وعلى اكثر الاحتمالات ان يعثر على شئ في مكتبة الڤاتيكان من المخطوطات او الرسائل يساعد على فهم ظروف نشوء الامارة البابانية من تقارير (فيديليس). فقد اعتاد هؤلاء المبشرون منذ القديم ان يحيطوا مرجعهم علماً بنتائج مجهوداتهم.

مسيحيّة وارمنية. وان (فيدليس) هذا "وصل الى بغداد قادماً من (قه لا چوالان) حيث كان يدعو الى رسالته وان الأسر الارمنية التي كانت قد هربت من همدان كانت تعيش في حمى (سليم باشا بابان). كما ذكر انه لم ينجح الاّ بهداية ارمنيّ واحد!

ان الفقرة العظيمة الدلالة لـ(كارستن نيبور)[٥] ذلك المستشرق والجغرافي الذائع الصيت عن قَلا چوالان في العام ١٧٦٤ تستأهل نقلها من نصها الفرنسي هنا؛ ففي آخر رحلته الطويلة انتقل من الموصل لزيارة كركوك والتون كوپري واربيل. لكنه لم يتغلغل الى الداخل وظلّ في مشارف امارة بابان. ذكر مايلي:

" (قله) چوالان kala Tcholan هو اكبر اقليم من كردستان خاضع للسلطان، تحكمهُ اسرة صورانية هي فرع من قبيلة بابًا (بابان؟) ويحمل رئيسهم لقب پاشا. على انه كسائر اقرانه الكرد الآخرين حائز ذيل حصان واحد[٦] ويخلعه

٥- Carsten Niebuhr (١٧٣٣-١٨١٥) نشر كتابه ذا المجلدات الثلاثة بالالمانية اولاً بعنوان

Reisebescheschrei bungen nach Arab,van und anderen umliegenden landern.

ثم ترجم الى الفرنسية في العام ١٧٨٠ بعنوان [رحلة الى بلاد العرب وغيرها من البلدان المجاورة] وترجم السيد سعاد هادي العمري في الخمسينات جزءً مما ذكره الرحالة عن العراق لايشمل ماترجمناه هنا عن النسخة الفرنسية

Vayage en Arabia et dans d'autres pays Circonvisin.

٦- بالتركية (توغ) أو طوغ: تكريم يمنحه السلطان يتضمن رتبة ومركزاً. وهو على ثلاثة انواع وشعاره قطب خشبي أو معدني ينتهي بقضيب مستعرض يعلق عليه ذيل حصان = = واحدٍ او نيلان أو ثلاثة تبعاً للمركز ولخطورته والرتبة المنعم بها. ويُرفع القضيب كما يرفع العلم اليوم امام المنعم عليه في المناسبات الرسمية وفي الحملات العسكريّة. فهناك مثلاً: =

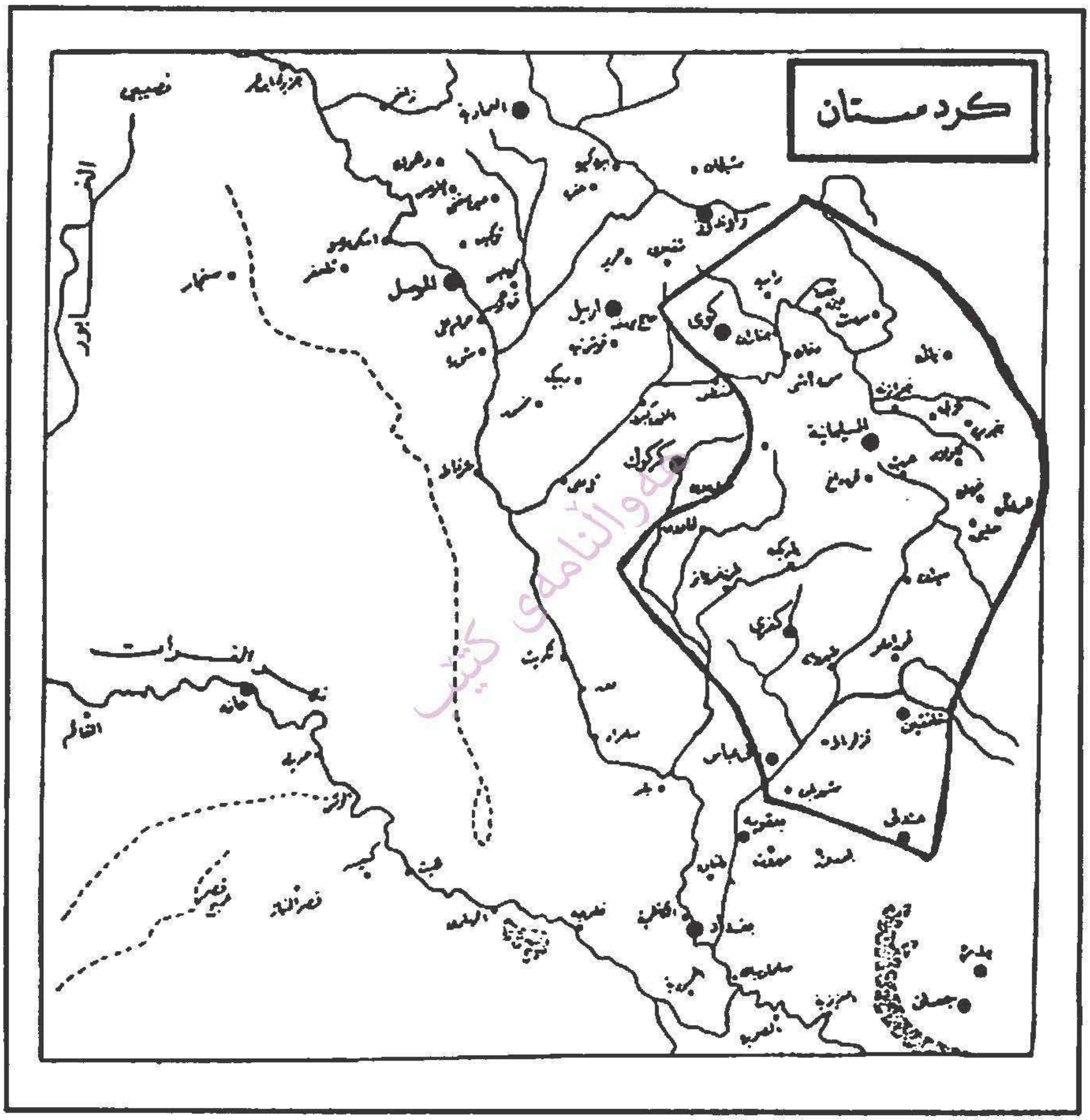

أقصى الحدود بلغتها الامارة البابانية وكانت تحت سيطرة باشاواتها في وقت معين.

عليهم پاشوات بغداد، ولهذا فهم لايعادلون بيگاتهم الاتراك رتبة (ارجع الى الحديث عن بيگات الكرد في الشمال). الذين يأتيهم ذيل الحصان مباشرةً من السلطان. ولما كان عددهم في الأسرة الحاكمة في قره چوالان كبيراً وبما انهم يطمحون بشدة من رغبةٍ الى نيل رتبة الپاشوية، فانهم يتزايدون عليها برفع السعر. ويقوم (پاشا) بغداد بتعيين پاشا قره چوالان من بين المتنافسين الذي يدفع اعلى الثمن. وليس من الصعب قط الاستنتاج بان الرعايا الفقراء هم الذين يعانون من عاقبة طموح الأسرة الحاكمة، اضافةً الى الظلم والطغيان الذي يمارسه الاتراك بحقهم. وهذا هو ما يحصل في بلاد كهذه لاتجد فيها شيئاً يشبه مدينةً غير (قره چوالان) مقرّ الپاشا وهي في الواقع لاتعدو ان تكون قرية صغيرة. وان نحن حاولنا الحكم على طبائع هذا الشعب فيمكن القول ان حبّ الأخذ بالثأر طبيعة متأصلة فيهم الى اقصى حدّ. فقبل بلوغي مدينة الموصل اقدم أحد الملالي على ذبح پاشا قره چوالان ليلاً وهو في فراشه لأنه كان قد امر بتنفيذ حكم الموت بشقيق له.*

*وفي القسم الجنوبي من كردستان ضمن املاك پاشا قره چوالان توجد مقاطعة تعرف باسم شهرزور schahhressul كانت في القديم پشالقاً كبيراً يعرف بالإسم عينه. وتقع قرية (گل عنبر) بين كوي سنجق وكركوك وهي قديماً مقرّ الپاشاوات. وهناك ايضاً سرراوه، وبازيان Baselan ،؟ وميركه وزنگنة Sanga-

---

= پاشا نو طوغ واحد، وهناك پاشا نو طوغين واعلاهم هو صاحب الطوغات الثلاثة. واصل التقليد مغولي. فمن هناك جاء به الاتراك من موطنهم الاصلي. وقد تم الغاء العمل بهذا التقليد باعلان خطّ كلخانه، والتنظيمات الخيريّة في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٣٢ وصدور قانون الالقاب العثماني.

naوآغجلر Agncheler ولم اسمع بغيرها. وهذه هي قرى كردستان. واما سورداش Surdast فهي كما قيل لي قلعة صغيرة..

كان هذا قبل حوالي عشرين عاماً من القرار الذي اتخذه (ابراهيم باشا بابان) بترك القرية الصغيرة قه لا چوالان[٧] وشروعه ببناء مدينة السليمانية الحالية. والملاحظ هنا ان (نيبور) الذي كان ينقل الشائع والمتواتر- يستخدم قره چوالان مرادفاً لكلمة كردستان تقريباً. أو أنه اعتبر سلطة اميرها على اقلّ تقدير اهم سلطة في اهم جزءٍ من كردستان الجنوبية واوسعه في حين انه لم يتغلغل فيها شرقاً وتوقف عند اطرافها: اربيل وكركوك، في الوقت الذي اكمل رحلته شمالاً وبلغ قلب كردستان ماراً بسنجار وديار بكر مخترقاً جبال حكاري. وهذا يعزز الاعتقاد بان سيدَ (قره چوالان) كان الزعيم الكردي الوحيد المعترف به وباستقلاليته في كلّ كردستان العثمانية. وتمرّ فترة زمنية تقدر بنصف قرن لا اعثر فيما لدي على اثر كتابي ينوه بالإمارة. وكانت مدينة السليمانية قائمة عندما زارها الملازم الاوّل البريطاني (وليام هيود William Heude في العام 1817وطبع كتابه، في لندن بعد اكماله الرحلة بسنتين اثنتين وبعنوان: A voyage up the Persian Gulf and a journey Overland From India to England in 1817رحلة بحرية في الخليج الفارسي، وبريّة من الهند الى انكلترا في1817).

٧- بعدى علمي مازالت خرائب قرة چوالان شاخصةً على ضفة النهر المعروف باسمها شمالاً بأسفل قرية (چوارته). والموقع الذي اختاره (ابراهيم باشا) لعاصمته الجديدة واقصد السليمانية يبعد زهاء ٢٠ كيلومتراً خلف سلسلة نه زمر الى الجنوب الغربي. والمآثر الكردية تقول انه اطلق عليها اسم السليمانية استجلابا لعطف پاشا بغداد (سليمان باشا الكبير) وتقرباً اليه وكان ذلك في العام ١٧٨٤ على ان هناك من يرى ان الموقع المختار كان بالاصل موقعاً لمدينة بهذا الاسم بناها مؤسس الاسرة البابانية الحاكمة (بابا سليمان).

يقول (هيود) انه خرج من بغداد برفقة ساعي بريد حكومي (تتر) سالكا طريق (قره تپه) حتى (كفري) ثم انه عقب طريق (ابراهيم خانچي) واجتاز شُعُب (سه كرمه) وبلغ سليمانية في ٩ من آذار (مارس) ١٨١٧ ثم قفل راجعاً معقباً وادي (سورداش) و (دوكان) و (كوي سنجق)، حتى اربيل والموصل. ويبدو انه كان في عجلة من امره اذ لم يبق في السليمانية غير يومين ولم يجتذبه منها شئ. لكنه يذكر ان اميرها (محمود باشا) كان غائباً. وتعليقاته زهيدة مقتضبة تتراوح بين الاطراء والانتقاد بحسب مايكون شكل استقباله. يصف السليمانية بالبلدة الصغيرة ليس فيها مايسترعي النظر غير مسجدها الكبير وقصر الأمير باسطبلاته وباحته الأمامية التي تستخدم ساحةً للعرض وللتدريب العسكري وللالعاب والفروسية.

سر روبرت كير پورتر

وكذلك كانت قصيرةً اقامةُ الرحالة والرسّام الشهير سر روبرت كيربورتر Sir Robert Kerr Porter في العاصمة البابانية. كان قد نزل ضيفاً على المقيم العام السياسي البريطاني (كلوديوس ريچ) في بغداد. وقد غادرها متوجها في ٤ من كانون الاول (ديسمبر) ١٨١٨ معقباً عين الطريق التي سلكها سلفه (هيود) الاّ انه انتقل من (كفري)

الى (طاووق) ثم كركوك و(بازيان) حتى سليمانية. واقتضته الرحلة كما قال عشرة ايام. ومكث في السليمانية يومين وكان يحمل رسالة توصية من (ريچ) (لمحمود باشا)

سراى الپاشا في بغداد - كير پورتر

وقد اكرم هذا وفادته واحاطه بكثير من الرعاية، ثم انه عبر في طريق العودة شُعب (قه يوان) مخترقاً (نه زمر) في (قه ره سه رد) وعبر جسر (قه تان) و (ماوه ت) وعبر الزاب ثانيةً الى (سه رده شت) ووصل (صابولاق :مهاباد) ثم تبريز. طبع كتابه في لندن ١٨٢٢ بعنوان "رحلات في جورجيا وفارس وارمينيا وبابل القديمة وكردستان وغيرها ... في ١٨١٨..." Travels in Georgia, Persia بمجلدين حفلا بالرسوم القلميّة الرائعة لكردستان لاسيما طبيعتها ومناظرها الجبلية وشعابها الوعرة الشاقة المرتقى ورسم صورة لطيفة دقيقة للحياة الاجتماعية الكرديّة من خلال القرى والبلدان والمجمعات السكنية التي مَرّ بها.

قد يقتضي التسلسل الزمني الذي اعتمدته، التنويه برحلة (ريچ) الشهيرة الى العاصمة البابانية. الاّ ان الاسلوب الذي اتبعته في بحثي يلجئني الى ان اتخطاه مؤقتاً لأضعه في الموضع الذي يستحقه من الصدارة عند الحديث عن العلاقات البريطانية ـ البابانية. والاوضاع السياسية بين الامارة وبين پاشاوات

بغداد.

ويقتضيني التسلسل الزمني التنويه بمذكرات المبشر الانكليزي (انتوني نورَس كروفز) التي نظمتها عنه زوجه وطبعتها بعنوان Journal of Mr Anthony N.Groves, Missionary - 1831 ثم اتخذت لها في طبعتها الثانية للعام ١٨٥٧ عنوان (ذكريات المرحوم انتوني نورَيس كروفز). هلك هذا المبشر في بغداد بوباء الكوليرا الذي اجتاح المدينة. فأبى تركها واوقف نفسه على معالجة المصابين. بدأ رحلته من القفقاس حتى (تبريز) وبلغ السليمانية بطريق (بانه) التي دخلها في ١٨٢٩ في تشرين الثاني (نوفمبر) ثم تركها ولم يخصص لكردستان في يومياته غير اربع صفحات وذكر السليمانية وبقاءه فيها مدة يومين. ومَرّ "بالسليمانية وبلاد امراء آل بابان" (الكابتن مينيان) من مرتبات الجيش البريطاني في بومباي بالهند. وصلها مع زوجه في نيسان (ابريل) ١٨٣٠. وطبع كتابه بعنوان "رحلة شتاء في كردستان Cpt. R. Mignan: A Winter Journey into Kurdistan 1839 قام بالرحلة في طريق عودته الى مقر وظيفته من انكلترا بالاجازة. وبلغ تبريز في نهاية شهر آذار(مارس) ١٨٣٠ قادماً من القفقاس ومنها الى (مياندواب) و (بانه) حتى السليمانية ومكث هناك اسبوعاً ونيفاً في ضيافة (سليمان باشا بابان) الثاني أخي (محمود باشا) وتركها في ١٥ من نيسان (اپريل) عائداً الى بغداد عن طريق (سه گرمه) معتقداً خطأً بأنها (ده ربه ندي بازيان)، ثم (ابراهيم خانچي) و (كفري).

وصف (مينيان) اهالي السليمانية وصفاً عاماً ولم يأت الى ذكر الاشخاص والمواضع الاّ ماقلّ. وذكر انه يعقبَ عين الطريق التي كان قد سلكها في سفرته الأولى ألعام ١٨٢٨ وذكر مما ذكر قوله "ان هذه الايالة يحكمها پاشا كرديّ

بالولادة، لايخضع لا للاتراك ولا للفرس. وقد وجدتُه انساناً صريح القول، خالص الودّ، لطيف المعشر، تبسّط معي في الحديث وأمطرني بالعديد من الاسئلة حول البلاد الاوروبية وحول اهلها بصورة خاصّة".

ويستحق كتاب الدبلوماسي (جمس بيللي فْريزر James Baillie Frazer) من الباحث في الكرديّات اهتماماً خاصاً. فكتابه (رحلات في كردستان وبلاد مابين النهرين المطبوع في لندن 1840.Travels in Kurdistan, Mesopotamia ..هو ثمرة رحلة عودة من بعثة دبلوماسيّة الى بلاد فارس. غادر تبريز في ١١ من تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٣٤ وارتاد كردستان الفارسيّة، وزار فيها (سلماس وأورميه، واشنويه وصابولاق وسردشت حتى السليمانية، اذ بلغها في ٣١ من تشرين الثاني (نوفمبر) ومكث فيها اياماً ثم تركها الى (قه ره داغ) و (سه گه رمه). لاشك في ان كتابه المنوه به منجمٌ للمعلومات عن كردستان ذلك الزمان لايقدرَ بثمن. رحالة نابغ، نافذ البصيرة في الطبوغرافيا، شيق الاسلوب دقيق في وصفه الاشخاص والاماكن. ماارى باحثاً كردياً يقصده الأويخرج بشئ جديد ملفت للنظر. يذكر السليمانية "بالدولة الصغيرة التي وقعت فريسة لشتى المحن والارزاء وعمتها الفوضى حتى بلغت آخر درجة من البؤس والشقاء".

لم يبال (فريزر) بلقاء الحكام وذوي الوجاهة والمنصب والشهرة. وقصر اهتمامه على دراسة حياة الفرد العادي اليومية والعادات والتقاليد التي تحكمه ووضعه الاجتماعي. لاأدري كيف غفل الباحثون الكرد عن هذا الأثر الغني بالمعلومات الاجتماعية والجغرافية؟.

ولايسعني هنا الاّ التنويه بالبحث الذي نشره المقدمَ (جيْ. شيلJ. Sheil) نائب رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى بلاد فارس، في مجلّة الجمعيّة

الآسيوية الملكية ألعام ١٨٣٦ بعنوان Notes on journey From Tabriz through Kurdistan to Suleimanyah In july and August 1836 حول رحلته من تبريز خلال كردستان الى السليمانية من آب حتى تموز. انطلق المقدم (شيل) من حكاري في تركيا وبلغ (زاخو) ثم (عقره) و (الزيبار) و (باريكه) واربيل وكركوك ومنها الى السليمانية. وفي حينه لم تكن الامارة البابانية قد اثارت عنده اهتماماً خاصاً بدليل عدم ذكر اقامةٍ له فيها اذ أورد ذكرها بهذا الشكل العابر: "ومن السليمانية توجهت شمالاً، وشمالَ شرقٍ وقطعت حوالي ٢٠٠ ميل في طريق معروفة لأبلغ (سردشت)". وانا ماذكرتُه هنا الاَ لأني سأتعرض الى وثيقة دپلوماسية وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية عندما عُين بعدها بسنواتٍ وزيراً مفوضاً لبلاده في (طهران) ولو علم بأن جدّه سيبلغ به هذا المنصب الذي اقحمه فيما بعد في مشاكل الامارة البابانية لما تولى عن عاصمتها بهذه العجلة ودون ان يشيعها بكلمة واحدة.

وكما اقتضى نظام بحثي مني ان اتخطى (كلوديوس ريچ) فكذلك ساتخطى خلفاً شهيراً له هو العقيد (راولنسن) الذي عين مقيماً سياسياً في بغداد بعد (العقيد روبرت تيلر) اذ قدر له ان يسهم بدور خطير في وقائع هذه الامارة لاسيما بخصوص علاقاتها مع باشوية بغداد. وبنوع خاصٍ التفصيل في الجهود المضنية واليائسة التي بذلها في سبيل الابقاء عليها. وهو ماسيكون مدار البحث بعد قليل.

هناك مستكشفان قدر لهما أن يرتادا انحاء هذه الامارة ويزوران عاصمتها قبل سقوطها. اولهما الطبيب والجيولوجي (اينزوورث W.V.Ainswarth) الذي كان عضواً في بعثة العقيد (چيزنيChesney) لفحص قدرة نهر الفرات

الملاحيّة. بقي هذا الدكتور في بغداد بعد وصول البعثة وخرج منها قاصداً السليمانية في الاول من شهر شباط(فبراير) ١٨٣٧ معقباً طريق كفري. وبلغ العاصمة البابانية بعد اسبوعين ومكث فيها اربعة ايام. صرف معظم اهتمامه في دراسة البيئة والجغرافية التاريخية، وضمنها كتابه الذي وجدنا له طبعةً ثانية تعود للعام ١٨٨٨ بعنوان (رواية شخصية لبعثة استكشاف نهر الفرات) A Personal Narrative of the Euphrates Expedition يقرّ الدكتور (اينزوورث) بأن الپاشا في السليمانية هو من ألطف الناس حاشية. الاّ انه لم يجد المدينة كما وصفها سلفه (فريزر) إذ قال: "استقبلني الپاشا (يقصد سليمان الثاني) استقبالاً ليس خيراً منه واغرقني بفضله وغمرني باكرامه وخصص لي داراً وخدماً. تجولت في انحاء المدينة بكل حرية مع مرافقين ... وكان بإمرة الپاشا لواءٍ Regiment من الجيش النظامي يرتدي أفراده زياً موحداً وهو في عين الوقت حرسه الخاصّ. ويلحق بهذه الوحدة العسكرية فصائل كثيرة العدد من فرسان الكرد غير النظاميين، ومن حملة القوس والنشّاب".

لم يجد (اينزووت) في اوّل لقاء له مع الپاشا ـ ممثلاً تركياً للباب العالي بل لاحظ وجود "سفير فارسيّ كان يجلس عن يمين الپاشا ..... وافسح لي الپاشا بأن اجلسني عن يساره والتفت الي يحدثني ويلقي عليّ الاسئلة". كذلك لاحظ ان سيّد السليمانية لم يكن يظهر وداً للسفير الفارسي، ولم يكترث به او يتكلّف عناء مجاملته "واستنتجت بأنه لم يقع لديه موقع حظوة." مستدلاً على ذلك ـ حسب قوله من ملاحظة ابداها هو للأمير البابانى في صالح الاتراك ف ..." شكرني الپاشا على تلك الملاحظة التي ابديتها في صالح العثمانيين وهي في الوقت نفسه تتضمن تعريضاً بالفرس".

وآخر من زار العاصمة البابانية قبل ان يجرَ عليها النسيان ذيوله. هو القبطان البحري فيلكس جونز Felix Johnes من ضباط البحرية الهندية الملكية، صديق للكولونيل (راولنسن) عرف بكتابه: وقائع رحلةٍ الى حدود تركيا وفارس من خلال جزءٍ من كردستانNarrative of a journey to Frontier of Turkey and Persia Through a Part of Kurdistan - Bombay:1857

غادر (فيلكس جونز) بغداد في ١٩ من آب(أغسطس) ١٨٤٤ برفقة (راولنسن) الى كرمنشاه لمعاينة نقش (بهستون) وفي رحلة العودة اتجها الى (زهاو) عبر اراضي (كوران) ومنها الى (حلبجه) ثم الى (السليمانية) وفيها مكثا بضيافة الامير (أحمد باشا) صديق راولنسن لمدة اربعة ايام (٢٩- ٢٥). دون خلالها ملاحظات عن المدينة وأهاليها. وخصَ (أحمد باشا) بفقرات مشيداً فيها بعدالته واصالة تفكيره قائلاً: "انه تمكن بعد سنةٍ واحدة من توليه السلطة، من تنظيم وتدريب قوةٍ عسكرية وفق النظم الاوروبية الحديثة بلغ تعدادها في الوقت الحاضر ٨٠٠ مقاتل. وانثنى يحمد (لأحمد باشا) حسن ادارته وفرط محبة الاهالي له لاهتمامه بامورهم وتفقده احوالهم. واورد الدليل على حزمه الأمن والرخاء اللذين يتمتع بهما الاهالي واقبالهم على التطوع في جيشه النظامي.

ماالذي كان يدفع البريطانيين دبلوماسيين ورحالة الى الاهتمام بزيارة الأمراء البابانيين وانشاء صلات حميمة معهم وبشكل قصر عنه الفرنسيون مثلاً وكان لديهم مقيمهم السياسي في بغداد ايضاً؟.

الإمارة في لعبة الشرق الاوسط السياسية

سأستخدم تعبير الشرق الأوسط مجازياً هنا لأنه لم يكن متداولاً في الفترة التي يدور بحثي في حدودها.

انقضت الفترة الثانية من حياة هذه الامارة في محاولة حكامها تنظيم علاقاتهم بالجوار والتخلص من وصاية باشالق بغداد الثقيلة الوطأة اذ كانت ايالة (قره چوالان) و (شهرزور) من ضمن التنظيمات الادارية التي يشملها باشالقه. ودخلت الامارة البابانية القرن التاسع عشر وقتما اخذت الامبراطورية البريطانية تخطو خطواتها الأولى نحو التكوين بعد القضاء على نابوليون وبعد ان اخذت مصالحها تتنامى باطراد في العراق العربي الذي عرف بـ(ميسوپوتاميا). واقتضى ذلك من (شركة الهند الشرقية)[٨] إقامة ممثلية سياسيّة دائمة لها في بغداد. مالبثت الامارة البابانية ان دخلت دون سبق تخطيط الحلبة السياسيّة ومن الباب الخلفي كما سنرى.

وباستقراء حظوظها المتقلبة بين رفع وخفض وبالفرص المتاحة لحكامها في

---

٨ – بدأت بالاصل شركة تجارة خاصة في انكلترا. منحتها الحكومة البريطانية في العام ١٦٠٠ امتياز احتكار التجارة مع الهند. وفي القرن الثامن عشر حصلت على حقٍ وسلطة لادارة معظم اقاليم الهند. فكان لها جيشها الخاص، وموظفوها الاداريون وبقي امرها كذلك حتى العام ١٧٨٤ عندما قلّص (وليم پت) رئيس الحكومة البريطانية من صلاحياتها ونفوذها مُلحقاً قواتها وموظفيها بالحكومة البريطانية وجرى خلفاؤه على خطته في تقليص نفوذها حتى قضي عليه تماماً في العام ١٨٥٨ حيث صارت الهند جزءً من المستعمرات البريطانية. وفي الفترة التي نتحدث عنها لم يكن قد انتزع منها بعد الحق في اختيار ممثليها السياسيين والتجاريين في المنطقة.

الاسرة البابانية

الاستمتاع باستقلالية علاقاتهم وتحديد تصرفاتهم مع الجيران لم يكن هناك بُدّ من دخولها ضمن الدائرة السياسية والحسابات الامبراطورية بمقدار مايمتد اليه تدخلها في المستقبل في شؤون المنطقة. والجيران هم في الواقع المماليك الذين حكموا ولاية بغداد حتى العام ١٨٣٠، ومن بعدهم الپاشوات الذين كان يحكمونها بفرمان سلطانيّ. ويلي ذلك الحكام الفرس وأقربهم الى الامارة حكام (كرمانشاه). وندر أن وجدنا علاقة مباشرة بين الامارة من جهة وبين العاصمتين العثمانية والفارسية.

هناك جارٌ ثالث هم ولاة الموصل. فقد شاءت تطورات الاحداث أن تنشأ علاقات متقطعة اعتمدت بالاغلب على استقلالية والي الموصل عن بغداد.

مع هذا كلّه فلا يوجد في تاريخ حكم البابانيين مايدلّ على محاولةٍ جدية في ازاحة النير التركي او التخلص نهائياً من النفوذ الفارسي باعلان الاستقلال التام او بالعمل له بشكل واضح كما كان الحال عند (أمير بوتان) أو كما يستشف من ثورة الشيخ عبيدالله النيري. او كما حصل لبلغاريا واليونان مثلاً. فقد بقي الدعاء للسلطان ولم ينقطع من منابر مساجد السليمانية.

اذن كان قصارى جهد البابانيين ان يتخلصوا من الوصاية المملوكية والعثمانية المحلية مع الاحتفاظ بمظاهر التابعية للسلطان. والسبب هو انهم كانوا في اغلب الاحيان اضعف من الوقوف وحدهم في وجه الضغط المملوكي المتواصل في الوقت الذي عجز المماليك انفسهم والباب العالي عن بسط سيطرة فعليّة كاملة على كردستان دون الاستعانة بالزعماء المحليين الكرد. ولم يكن امراء بابان سهلي القيادة عادة، ولذلك اتبعوا تلك الطريقة التقليدية التي اتقنها العثمانيون وغدت بايديهم فناً لايضارعهم فيه أحد، واقصد إيقاع الخصومة

وضرب الاميـر البابـاني بالأمـيـر الآخـر. ولم يكن هذا في بعض الاحيـان علاجاً ناجعاً لتدخل الفرس المتربصين. فحين تتعقد الأمـور، لايلبث الأمير المغضوب عليه أن يلجأ الى حاكم كرمنشاه ليعود على اسنّة الرمـاح الفارسية. ادت هذه المنافسـة الى نشـوب نزاع دمـويّ بين افراد الاسـرة الحاكمـة سـعرته المنافسـة العثمانية ـ الفارسية وبسببه كان حكمهم ينقطع احياناً[٩]، بل كان يوجد احياناً أخرى حكمان متداخلان لحاكمين من الاسـرة نفسـها وفي وقت واحد لا يُعلم ايّ منهما يملك السلطة الفعليّة. وهذا ادّى الى نشـوب صـراعٍ طويل في كردستان استخدمت فيه القوات البابانية والمملوكية والفارسية والموصلية والعثمانية دون ان يقوى ايٌ منها على الاستئثار بالسلطة التامة. وبسبب هذا الصراع المتواصل اصـاب المواطنين ضرّ عظيم، واستغِل السكان ابشع اسـتغـلال، سـواء في ذلك عن طريق اعتصـار الضـرائب منهم او اسـتـخدامـهم في اعـمـال السـخـرة، او تجنيـدهـم بالاكـراه او اتلاف المزارع والمواشي او اعـمـال السلب والنهب. كـان الحكام الفرس لايترددون قط في انتهاز فرصة نزاعٍ معين لارسال جيشٍ بعد آخر لاجتياح كردستان بقصد الحاقها باملاك الشاه.

مع هذا كلّه فقد كان ثم فترات تمتع خلالها الامير الباباني باستقلال كاد يكون تاماً. وهو مانستخلصه من تقارير الدبلوماسيين والرحالة الاجانب الحافلة بتفاصيل التنافُس بين الترك والفرس على خطب ودّ الأمير والحصول على مرتبة

٩- مثلاً نُحي عبدالرحمن باشا الكبير عن الحكم بين ١٧٨٩- ١٨١٣ وعاد اليه خلال تلك خمس مرات. وعلينا ان نذكر هنا بان ولاة بغداد امتازوا عن غيرهم من الولاة العثمانيين بامتلاكهم صلاحية عزل وتولية باشوات الامارات الكرديّة. وهو مالم يحزه والي الموصل او والي البصرة.(راجع وليم هيود المار ذكره: ص ١٧٢).

التقدم عنده. كما لاحظ ذلك (ريچ) بصورة خاصّة ايام حكم (محمود باشا). لذلك لم يكن الشاعر الكردي الكبير الشيخ رضا الطالباني (١٨٤٢ـ ١٩٢٠) مغالياً بشرحه في قصيدته الشهيرة "وولاتي بابان" وفيها يصف بلاط الأمير البابانيهكذا:

أذكر سليمانيه، لما كانت دار ملك آل بابان
ماكانت للفرس خاضعة، ولاكانت عبداً لآل عثمان
أمام باب القصر يقف الشيوخ والزهاد والملالي صفوفاً
فهو مطاف كعبة ارباب الحاجة من "كردي سه يوان"
وبسبب حشود سرايا الجند، لاسبيل لدخول مجلس الپاشا
انغام الاجواق الموسيقية والنقارات ترتفع الى "ايوان كيوان"
وأسفاً على ذاك الزمان، على ذاك العهد على ذاك العصر، على ذاك اليوم
عندما كانت ساحات "كاني أسكان" ميدانا للعبة الجريد.
بهجوم كاسح استولى على بغداد، ودخلها فاتحاً
حقّاً ان (سليمان) العصر والاوان هو ابن ذاك "السليمان"
وأنا ايّها العرب لاانكر لكم فضلاً وهو كبير، الاّ ان "صلاح الدين"
ذلك الذي ملك الدنيا، كان من نسل البابانيين.
ألا فليكلأ الله أضرحة آل بابان الطاهرة برحمته
فندى اكفهم اشبه بزخات مطر شهر نيسان(١٠)

١٠- الاصل الكردي:
لەبیرم دێ سلێمانی کە (دار الملک)ی بابان بوو
نە مەحکوومی عەجەم، نە سوخرە کێشی ئالی عوسمان بوو
لەبەر دەرکێ سەرا سەفیان نەبەست شێخ و مەلا و زاهید =

اهمية هذه القصيدة في مبلغ صدقها واتخاذنا اياها دليلاً على جوّ السليمانية السياسي الحقيقي، تأتّي من ان قائلها شاعر هجّاء مقذع لم يسلم احدٌ من لسانه ولم يتورع عن صولةٍ لأقلّ سببٍ. ينقب عن العيوب والرذائل وقبيح الصفات في الناس اكثر مما يهتم بحسناتهم ومزاياهم الطيبة. كان له من العمر تسع سنوات عندما تمّ القضاء على حكم آل بابان وهو سنّ الطفل المميز. ولاشك في انه لم يسمع في شبابه الاّ مايزين ويشرف من القصص والحكايات التي تداولها الناس عن الحكم البابانى، ليبدو هنا غير مقتصدٍ ولامتردد في الوصف الذي اختاره لهم. والأمر يبدو طبيعياً، فبجوّ الحرية الذي يتيحه اي حكم وطني مستقل يهون مايبدو فيه من ظلم وتعدٍ. وربما كان يحلو للفلاح الكردي

= مەتافی کەعبە بۆ ئەربابی حاجەت "گردی سەیوان" بوو
لەبەر تابووری عەسکەر ڕێ نەبوو بۆ مەجلیسی پاشا
سەدای مۆزیقا و نەقارە تا ئەیوانی کەیوان بوو
درێغ بۆ ئەو زمانە و ئەو دەمە و ئەو عەسرە و ئەورۆژە
کە مەیدانی جرید بازی لە دەشتی "کانی ئاسکان" بوو
بە زەربەی حەملەتیْ بەغدایی تەسخیر کردو تێی هەلدا
(سولەیمانی) زەمان ڕاستت ئەوێ باوکی (سولەیمان) بوو
عەرەب ئینکاری فەزلی ئێوە ناکەم ئەفزەلن، ئەمما
(صلاح‌الدین) کە دنیای گرت لە زومرەی کوردی بابان بوو
قوبووری پر لە نوویی ئالی بابان بر لەرمحمەت بێ
کە بارانی کەنی ئیحسانیان وەگ هەوری نیسان بوو

(گردی سەیوان): تل منخفض في ضواحي سليمانية وهو الموضع الذي ينصب فيه السرادق الكبير بمناسبة اقامة الحفلات العامة والآن هو مقبرة. وكاني أسكان او نبع الغزلان هو حيٌ من احياء المدينة. وعبدالرحمن هو زعيم الحلف العسكري الذي زحف على بغداد في ١٨١٠ واستولى عليها.

ان يثقله أميره باكثر مما يثقله التركيّ به. على ان روح العدل التي اتصف بها معظم امراء بابان كان كما يبدو حقيقياً بتواتر ملاحظات ورؤى الرواد والرحالة الأجانب.

إن وصف (الطالباني) للبلاط البابانى يتفق اكثره وماجاء في مادة "كردستان" من طبعة العام ١٩١١ من دائرة المعارف البريطانية (انسكلوپيديا بريتانيكا). وبين هذه الطبعة ونهاية حكم البابانيين ستون سنة فحسب. وهو وصف مستمدٌ على ماارجح من كتاب (رحلة ريچ):

"ليس هناك حتى الى وقتٍ قريب منظر أخاذ جلاّب للاهتمام يشاهده المرء في الشرق - مايضاهي منظر بلد واحدٍ من هؤلاء الزعماء الكرد العظام. اذ تجد البگ الحاكم مثل (صلاح الدين) ثان في دولة وراثية، وهو محاط بنبلاء وراثيين ايضاً. يمحضه رجال قبائله الاحترام والودّ ويقوم على خدمته حرس شخصي من شباب الكرد المقاتلين الأشداء بدروعهم وعمائمهم الحريرية الزاهية ورماحهم وأسيافهم تماماً كما كانوا في عهد الحروب الصليبية".

وعندما تطرق (ريچ) الى الوضع السياسي العصيب المحدق بالأمارة استذكر القول الكردي المأثور "تحاسد الزعماء الكرد هو علّة دمارهم". ونقل كذلك عن صديقه (محمود باشا) قوله: "ماكان بوسع الترك او الفرس ان يقوموا بايّ عمل ضدنا إلاّ باعتمادهم التفرقة واثارة الاحقاد بين الرؤساء".

كان آخر البابانيين العظام (عبدالرحمن باشا) قد تمكن من السلطة ثلاث مرات ونحيّ مرتين وفي المرّة الأخيرة تمت تنحيته بالقوة في العام ١٨١٣. وقد سجلت (ماري) زوج (ريچ) في يومياتها ما كانت تتناقله الأفوا عنه عندما هزم في معركة (ده ربه ند) في العام ١٨٠٨ قالت "يذكرون عنه انه نتف لحيتُه قهرا

دمربندبازيان - كير پورتر

ويكى وصاح والزيد
يخرج من شدقيه
غيظاًويأسا: بينما
أنا ابذل كلّ طاقاتي
لتحرير بلادي
يخونني واحدٌ من
اقربائي"[11] وكان
جناحه قد انكشف
للجيش العثماني في

تلك المعركة عندما غدر به احد ابناء عمومته بانحيازه فجأة وسبق اتفاق- الى قوات العدو اثناء احتدام القتال.

وكما ذكرتُ قبلا ان مالدي من الوثائق والمعلومات التي وقفت عليها لاتشجعني على استخلاص وجود نية عند امراء آل بابان في اي وقت للاستقلال التام والانسلاخ عن الدولة العثمانية. لا أجد ذلك حتى في افضل وقتٍ للإقدام على هذا وقتَ ان واجهت الدولة العثمانية بـ(محمد علي پاشا) خديوي مصر واحداً من اعظم الأخطار التي هددت كيانها. وعندما اندفع ابنه (ابراهيم باشا) الى قلب الامبراطورية، وهدد قائده (خورشيد) ولاية بغداد تهديداً مباشراً من

١١- تغلب عبدالرحمن في ١٧٨٩ وعزل في ١٧٩٩ واستدعي الى بغداد وبقي منفياً فيها حتى ١٨٠٢، ثم اعيد الى امارته وفي ١٨٠٥ قطع علاقته ببغداد واستقل بالامارة وتغلب على حملة والي بغداد. وهوجم في ١٨٠٨ فتحصن في (ده ربه ند) الاّ انه اخرج منها عنوة وولى مكانه خالد باشا. وبالعون الفارسي عاد عبدالرحمن للسليمانية ثم عزل في ١٨١١ باتفاق الخصمين عليه. ولحقت به الهزيمة الاخيرة في ١٨١٣.

الجنوب حين كانت البصرة من ضمن املاكها. وحين بسط النفوذ المصري سيطرته على الجزء الشمالي والوسطي من شبه الجزيرة العربيّة وخضعت له نجد والحجاز واقام حلفه مع امراء الكويت.

كان استيلاء الوهابيين على مكة والمدينة مصدر خجل وخزي لعاهلٍ من ألقابه "خليفة المسلمين وحامي حمى الحرمين الشريفين"[١٢]. فبطلب خاص من السلطان محمود الثاني. ١٨٠٨- ١٨٣٩ جرد (محمد علي) حملته على الوهابيين في ١٨١١ واخرجهم من الحجاز الاّ ان الحروب هناك تساجلت حتى الأربعينيات عندما بلغ قائده (خورشيد) مشارف البصرة بالتعاون مع أمير الكويت. ومن الشمال بدأ (محمد علي) بحملته بقيادة ابنه (ابراهيم باشا) فاكتسح سوريا برمتها وبلغ بزحفه (قونيه). ونصبت المعسكرات المصرية عند (كوتاهيه) على مرمى البصر من مضايق البوسفور. وقبل ان تعمل الدول الثلاث بريطانيا وروسيا وفرنسا على دحره والقضاء على اطماعه نهائياً. كان (ابراهيم باشا) يحاول ان يجتذب الى صفه والي الموصل، ومن هنا يدخل البابانيون في الصورة، وفي هذا بعض تفصيل.

كان موقع ولاية الموصل يغري مماليك بغداد بالسيطرة عليها، لاسيما عندما

١٢- توشح الفرمانات والمعاهدات والاوامر السلطانية التي يوجهها الى الافراد والدول بديباجة القابه هكذا: "سلطان السلاطين ملك الملوك مانح التيجان للملوك على وجه المعمورة، خليفة المسلمين حامي حمى الحرمين الشريفين ظل الله على الأرض، سلطان البحرين الأبيض والأسود، خاقان البرين، ملك الروملي والاناضول وبلاد الكرمان وبلاد الروم وزّلكدريا وبياريكر وكردستان وانربيجان، وفارس ودمشق وحلب والقاهرة ومكة والمدينة والقدس وكلّ البلاد العربيّة واليمن ...". ولايطرء على هذه الصيغة تغيير جوهري بتقلب حظوظ الامبراطورية وواقع نزولها بين آن وآخر عن اقاليم تضمنتها ديباجة الالقاب.

كانت مسؤولية الابقاء على السيادة العثمانية في كردستان الجنوبية منوطة بهم. وبقيت الموصل قاعدة لها قيمتها الكبيرة في تجريد الحملات العسكرية على السليمانية مركز الامارة البابانية كلما تمرد الامير الباباني أو تدخلت القوات الفارسية لمعاونته. ولقي مماليك بغداد عنتاً شديداً من آل الجليلي حكام الموصل لأن هؤلاء كانوا عادة يرفضون طلب بغداد في مساعدتهم ضدّ امراء بابان. وكثيراً ماأخلفوا معهم وعدهم بالمساعدة العسكرية وضربوا عرض الحائط باوامر الزحف على الامارة. وشدّ العداء المشترك عرى الصداقة والتعاون بين ولاة الموصل والامراء البابانيين بمرور الزمن وتألفت في حينٍ من الزمن جبهة تلقائية منهما ضد المماليك. لاسيما عندما زاد تهديدهم للموصل في محاولة ضمّها الى بشالق بغداد. وبوجه ذلك الخطر طلبوا في مطلع القرن التاسع عشر العون العسكري من الامير الباباني، من أجل الاطاحة بـ(سليمان پاشا الصغير) المملوك في ١٨١٠. كذلك أحبط البابانيون محاولة (داود باشا) المملوك للسيطرة على الموصل. عندما طلب (يحى باشا الجليلي) في العام ١٨٢٢ معاونة كلّ من (محمود باشا بابان) و(سليم الثالث بابان) لقمع الثورة التي اشعلها (قاسم العمري) في الموصل ضدّهم بتشجيع من (داود باشا) اولاً ثم من الباب العالي اخيراً.

ويحتاج الأمر الى الرجوع قليلاً:

لم يبخل امراء بابان على (يحى باشا) بالمساعدة. وتمّ فعلاً قمع الثورة العمرية قبل الزحف المصري في قلب تركيا كما قدّمنا. الاّ ان الباب العالي الذي كان قد صمم على انهاء حكم المماليك في بغداد بعث بوالٍ جديد من لدنه على رأس جيشٍ هو (علي رضا باشا) وإنضمّ اليه (قاسم العمري) ورجحت كفته

عندما وفق في الزحف على بغداد واحتلالها. ولفترةٍ بدا (يحى باشا) وحليفه (محمود باشا بابان) في مأزق وشمل الأخير سخط السلطان، ونقمة الوالي الجديد وعزل (يحى باشا) فلاذ بالهرب محتمياً بالمصريين في حلب.

دخل (قاسم العمري) بغداد وبقيت الموصل من غير والٍ لكن الأمر لم يطل به فقد ثار البغداديون عليه وحاصروه في دار الولاية بعد ايام ثم اقتحموها وفتكوا به. كانت الموصل بحكم موقعها الجغرافي ولعلاقتها الوثيقة بحلب التي هي الآن بحوزة المصريين-قد تأثرت كثيراً بالنفوذ المصري وبدا لاهاليها وكأن مسألة استيلاء المصريين عليها وضمها الى املاك (محمد علي) مرهونة باسابيع. وفي حينه كما اسلفنا أي في ١٨٢٨ كان (يحى باشا) في حلب منفياً. فبتشجيع من (ابراهيم باشا) وبعد الاتصال (بسليم باشا بابان) عبر (يحى باشا) الفرات مزوداً بأمرٍ صريح من (ابراهيم باشا) باحتلال الموصل. وفي هذا الصدد يذكر (تيلر) الذي خلّف (ريج) في المقيمية البريطانية في تقرير له ان جانب (يحى باشا) قوي عندما انضمّ اليه كلٌ من (سليم الثالث آل بابان) و(صفوك) شيخ مشايخ شمر الجربا وان (سليماً) وعده بقوة كردية، ثم يضيف أيضاً ان كلاً من امير بابان واميير راوندوز (محمد كور) اتفقا مع (يحى باشا) على الزحف على بغداد وازاحة واليها (علي رضا باشا).

محمد علي خديوي مصر

هذا التعاون العسكري لم يوضع موضع تنفيذ بسبب تعاقب الاحداث السريع بقيام الدول الثلاث الكبرى بالتصدي لاطماع (محمد علي) بعمل عسكري واسع براً وبحراً فارغم على الانسحاب من سوريا ومات حلم الاستيلاء على الموصل

إن كان ذلك قد بُيّت فعلاً. ففي العام ١٨٣٤ أنهي حكم (يحى باشا الجليلي) واسرته من بعده بتعيين (محمد باشا اينجه بيرقدار) رأساً من استنبول ولم يكن بوسع امراء بابان التدخل في صالح حليفهم اذ اشغلتهم النزاعات الداخلية والصراع مع والي بغداد الجديد واستأثرت باهتمامهم.

يقيناً ان الامارة البابانية لم تكن تتمتع بمركز مصر الممتاز الذي فُرض على الباب العالي منذ العام ١٨١٠ وربما كانت اقلّ استقلالية من امارة الكويت مثلاً. الاّ ان هذه الامارات الثلاث كانت وراثية تتولى السلطة فيها اسرة واحدة. وبعد تجربة (محمد علي) اصبح العثمانيون يخشون النزعات الاستقلالية التي عمت الشعوب الخاضعة لهم وتسربت من شعوب البلقان. لذلك كانوا يجدون في طموح امير صوران وامير شهرزور (بابان) نذيراً بعدوى روح الاستقلال اليهم. وبهذا الصدد تستوقفني فقرة وردت في مقدمة كتبها (ادورد بنسين Edward Bensin) لكتاب (السّر هنري اوستن لايارد)[١٢] العظيم "نينوى واطلالها" المطبوع في العام ١٨٤٩. مشيراً فيها الى مذابح مسيحيي بوتان وحكاري في

١٢- Sir Austen Henry Layard (1817-1895) أثاري ودبلوماسي واسع الشهرة ساهمت تنقيباته في بلاد مابين النهرين كثيراً في كشف معالم الحضارتين الاشورية والبابلية. ترك وظيفته القضائية في لندن (١٨٣٩) وباشر رحلة مغامرة وفي استنبول استخدمه السفير البريطاني (كاننگ) في ١٨٤٢ موظفاً دبلوماسياً غير رسمي واستقر في الموصل وشرع في التنقيب في اطلال نينوى ونمرود (كالح) منذ ١٨٤٥ فازاح التراب عن قصور ملوك آشور في القرون ٩.٨.٧ ق.م. واستخرج كثيراً من المنحوتات والمجسمات التي تعد اليوم من اثمن مايملكه المتحف البريطاني. وكشف كذلك عن مكتبة اشور بانيپال العظيمة التي القت ضوءً ساطعاً على ثقافة وحضارة تلك الامبراطورية وكتابه (كشوف في اطلال نينوى وبابل (لندن ١٨٥٣) احدث ضجة علمية منقطعة النظير. وارتقت به المناصب الى مركز سفير لبلاده عند الباب العالي.

١٨٤٥-١٨٤٧:

"حرّض الاتركُ الكردَ على المسيحيين وهدفهم الأصلي هو سحق الكرد، بدليل انه ماان تمّ القاء القبض على الامير بدرخان ونفيه الى كريت، حتى اسرعوا فضموا رقعة ميسوپوتاميا الحالية الى الادارة المركزية للامبراطورية".

الإمارة في الوثائق والشهادات الاجنبيّة

اريد الاشارة المسبقة هنا الى قصوري في ايفاء الموضوع بالقدر الذي يوحيه عنوانه. واكررَ ان كثيراً من النصوص والوثائق التي جمعتها لهذا البحث عبثت به يد الزمن وتقلب حظوظ حياتي. كما أني اعترف أيضاً بضرورة تعقيب مانوهت به في القسم السابق. لأني لااستبعد أبداً وجود مايلقي اضواءً على تلك الفترة في مجموعة الوثائق الخاصة بها. في مخطوطات سراي عابدين بالقاهرة. لم تسمح لي ظروفي بتعقيبها. فقد كان (محمد علي) يتلقى من قائديه(خورشيد باشا الكردي) وابنه (ابراهيم باشا) رسائل وتقارير مفصلة ومنتظمة حول سير العمليات العسكرية والوضع السياسي ويزودها بتعليماته واوامره بالمقابل، ومؤرخو مصر يستفيدون منها اليوم.

ويقتضيني الأمر هنا أن أستعرض بقدر الامكان مواقف ثلاثة من الدبلوماسيين البريطانيين الذين عاصروا الامارة البابانية خلال العقود الاولى والأخيرة من الفترة الثانية لعهدها. وخلافاً لتقاريرهم الدبلوماسية كان هناك ثروة من الانطباعات والذكريات والآراء الخاصة التي دوّنونها في كتب وابحاث مطبوعة.

(١) كلوديوس جِمس ريج:

ذكروا انه ابن غير شرعي للعقيد (جمس كوكبرن). لايُعرف عن صباه الاَّ القليل. ومن هذا القليل انه ولد في مدينة بريستول العام ١٧٨٦. ويدا اول نبوغه في مراحل التلمذة الأولى إذ عكف في سنيّ الصبا دون سبب ظاهر على تعلم العربيّة والفارسية ثم أضاف اليهما اللغة التركية. وأتقن الفرنسية والالمانية والايطالية مع المامٍ جيد باللاتينيّة ووقف على اللغتين السريانية والعبرية. وشق سبيله الى اللغة الصينيّة.

كلوديوس جمس ريج

في سنّ السابعة عشر لم يلق صعوبة في الحصول على رتبة ملازم في القوات المسلحة التابعة لشركة الهند الشرقية الاَّ ان مؤهلاته العلمية واللغوية التي اكتشفت فيه عند تقديم نفسه للتسجيل قلبت حظوظه وغيرت مسرى حياته فعين أمينُ سرٍ مؤقت للقنصل العام في البحر الابيض المتوسط ومقرّه في القاهرة. الاَّ ان احداثاً سريعة غير متوقعة اخرجته من القاهرة واعادته الى بومباي في ١٨٠٦. وقد قصدها براً وبحراً متنكراً بزي مملوك مصري ومعقباً طريق سوريا ـ حلب ـ دياربكر ـ ماردين وركب الكلك نهراً الى الموصل وبغداد حتى بومباي. وفيها اقترن بـ (ماري) وهي الإبنة الكبرى لقاضي بومباي الاول (السر جمس ماكنتوش) وقد شاءت الصدف ان يتم الزواج وقتَ ان قررت شركة الهند

الشرقية فتح مقيمية دائمة لها في بغداد فاسند المنصب (لريچ) كئول ممثل بريطاني دائمي في مركز الپاشالق ولم يتجاوز الحادية والعشرين.

ماقضى (ريچ) سنة واحدة في بغداد الاّ وكان قد فرض احترامه وشخصيته على (سليمان باشا) المملوك والي بغداد، بمواقفه الصلبة العنيدة بوجه عداء سافرٍ ومعاملة مهينة قُصد بها اذلاله.

وبنجاحه في استحصال توبيخ للپاشا من الباب العالي شعر (ريچ) بحرية واسعة في النشاط غير مبال بخصمه هذا الصراع العلني احيانا والخفيّ غالباً، انتهزه أمير البابان للتقرب من (ريچ) وانشاء صلة صداقة وبالمقابل كانت تلك فرصةً (لريچ) كسب بها ثقة البابانيين. فمثلاً وكما يستفاد من تقاريره الى دائرة الهند انه راح يزين (لمحمود باشا بابان) افضلية الانفصال عن العراق العربي، وكان ايضاً يرى ان الوقت قد ازف ليغدو العراق مستعمرة بريطانيه. وآية ذلك ان حجم التجارة البريطانية طرء عليها زيادة كبيرة جداً وان بريطانيا كانت قد تفردت بالسيادة على الخليج الفارسي في اعقاب حملتيها البحريتين على الامارات العربية الخليجية في العام ١٨٠٩ ثم في العام ١٨١٩، اللتين ختمتا باتفاقات الحماية المشهورة.

بلغ نشاط (ريچ) حداً خطيراً ازاء خطط (داود باشا) المملوك الذي خلف (سليمان) قُبيل نشوب الحرب الفارسية ـ العثمانية في ١٨٢٠ وبعدها. فأدى الى طرد (ريچ) من لدنه في العام ١٨٢١ وحصار المقيمية بعد قيام (ريچ) بمساندة (محمود باشا بابان) بتحريض اهالي بغداد على الثورة ضد (داود باشا).

وتقاريره تكشف عن الاسلوب الذي يحبذه للتعامل مع الترك. وهو اسلوب

طريف. كتب "لاسلوك أنجع مع التركي الاّ اخذه بالحزم. واي شئ خلافه قد يزيد في غطرسته وعنجهيته ... ماابعدني عن دعاة استخدام القوة والعنف الاّ ان خطّنا الضعيف في التعامل الذي سرنا عليه يلحق ضرراً فادحاً بشرفنا وبارادتنا وبمصالحنا. وهذا كما اخشى- مايشعر به ممثلونا في الأملاك العثمانية منذ وقت طويل. انا واثق بان الترك يرون تساهلنا وصبرنا نابعاً عن العجز والخوف لاغير".

وتوثقت علاقة صميمة بين المقيم وبين (عبدالرحمن باشا بابان) وتبادلا الرسائل. وقد أعجب الامير الباباني بشخصية (ريچ) القوية واكبر فيه مواقفه الحدّية من استبداد (سليمان الصغير) وكبرياء (داود باشا) وتشير تقاريره الى دائرة الهند الى مراسلات له مع (عبدالرحمن) باللغة الفارسيّة الاّ ان عرى الصداقة التي عقدها ريچ مع خلفه (محمود باشا) كانت من القوة والمتانة بحيث نزل المقيم البريطاني أخيراً عند الحاح الامير الباباني وقبل دعوته لزيارة سليمانية تلك الزيارة التي كانت ثمرتها كتابه الشهير. في الواقع انها لم تكن الزيارة الأولى ففي كانون الثاني (يناير) ١٨٢٠ قام (ريچ) مع مساعده (بللينو) برحلة الى (قصر شيرين) وما رآه من قدمات لجبال كردستان أثار اهتمامه بالكرد وبلادهم اكثر مما اثارتها علاقته بامراء آل بابان. فبدء يتهيأ لقبول دعوة (محمود باشا) وشرع فيها اوائل صيف ذلك العام. وبالضبط في نهاية شهر نيسان ورافقته زوجه.

كان (محمود باشا) قد تولى الحكم في ١٨١٣ خلفاً لابيه (عبدالرحمن) وبقي حتى ١٨١٧ حين اصدر (سعيد باشا المملوك) امراً بعزله دونما سبب ظاهر (على حَدّ تخريج المؤرخ محمد امين زكي). الاّ ان سبب العزل كما ذكر (ريچ)

في تقاريره هو العلاقة الصميمة التي صارت مصدر قلق للباشا الجديد فلم يأبه (محمود) بقرار العزل واستعان بالفرس واثبت نفسه في الامارة بعد معركة خاضها ضد البديل الذي عينه باشا بغداد. وقام بعد ذلك بتزويد الدفتردار (داود) اللاجئ عنده، بقوات كرديّة زحفت على بغداد ودخلتها وتمّ نصب (داود) باشا بدلاً من (سعيد). إلا أن (داود) لم يلبث ان تنكرّ(لمحمود باشا) لكن لم ينل منه مأرباً بسبب مساندة الفرس، وكان يساند (عبدالله باشا بابان) في نزاعه مع قريبه (محمود).

ثمّ انقلبت الآية. يظهر ان (عبدالله) يئس من جدوى الاعتماد على (داود باشا)، وان الفرس ضاقوا باسلوب تعامل (محمود) معهم. اذ مامرّت سنتان إلاّ ورأينا (عبدالله) في حمى الفرس يساندون دعوته و(داود باشا) يساند (محمود باشا) الى حدّ ارساله قوات عثمانية لمساندته. لكن (محموداً) لم يستطع الصمود امام القوات الايرانية، وسقطت السليمانية بيد (عبدالله باشا) في ١٨٢٤ وانتهى حكم (محمود) الذي دام ١١ عاماً.

اذن فرحلة (ريچ) الى السليمانيّة تمت في الوقت الذي كانت العلاقة بين بغداد والسليمانية في احسن احوالها. ولاشك في ان (ريچ) وحاشيته المنطلقة من بغداد قد شيعا دون معارضة او تخوف من (داود باشا) في نيات المقيم البريطاني.

يمكن القول ان الزيارة كانت اول تماسٍ شبه رسمي لبريطانيا بسلطة كردستانية وبواحد من حكامها المستقلين. وهي اكثر من مجرد زيارة شخصية للترويح عن النفس والاستكشاف اذا ماتأملنا في الاوضاع السياسية التي كانت تجتازها الامبراطورية العثمانية في تلك الفترة. وان تركنا لحاسّة المقيم الشاب

السياسيّة اليد العليا على الفضول العلمي والنباهة الفكرية التي يتحلى بها.

ساقتصر على اقتباس قليل ووصفٍ اقلّ للانطباعات التي تخلفت إثر إقامة أمدها اربعة أشهر وسفرٍ دام شهراً من مذكرات زوج ريج حول الوضع الاجتماعي والداخلي كما وردت في كتابه لاسيما الجزء غير المترجم.

عرض ريج وصفاً دقيقاً لبلاط (محمود باشا). وقدم صورة طريفة للمبعوث العثماني الذي كان قد خصه بمقعد عن يمينه والمبعوث الفارسي (من كرمانشاه). الذي اجلسه الى يساره ومحاولة كلّ منهما استمالته ضدّ خصمه. وكيف كانت دسائسهما تنسج ويتم احباط بعضها ويتفتّق بعضها عن مؤامرة صغيرة لفردٍ من افراد الأسرة وماينجم عن ذلك من عداء وتباغض وتوجس الخيانة بين افراد الاسرة البابانية. هذه الحالة القلقة يصورها (ريج) بالفقرة التالية وتقوم مثلاً نموذجياً للصراع على السلطة:

"عندما قرر (محمود باشا) في النهاية الخضوع للترك مؤخراً. قصد الشيخ خالد الوليّ العظيم في السليمانية يصحبه عمّه (عبدالله باشا) واخواه (عثمان وسليمان). هؤلاء الثلاثة اقسموا يمين الولاء (لمحمود). وبما انهم كانوا يدركون بان والي كرمانشاه قد يحاول استمالة واحدٍ منهم ويطلقه ضدّ الباشا والمصالح التركيّة فقد اقسموا اليمين على السيّف والقرآن وحلفوا بالطلاق، بأن يفتحوا اي رسالة تأتيهم من الفرس او الترك في منزل الشيخ خالد وبوجود كل الاطراف المتفقة على هذا العهد".

(ص١٤٧)

ويصف ريج شخصيات الدولة ومناصبها "التي كادت تكون وراثية الاّ انها

ليست محصورة بأسرةٍ معينة" ويورد على سبيل المثال ذكر صديقه (محمود آغا مصرف) الذي جمع في حينه بين منصبي رئيس الوزراء ووزير الماليَة[١٤] وكذلك انيط به الاشراف العام على تنظيم الالعاب والحفلات التي تقام عادة لتسلية ضيف عالي الشأن. وذكر ايضاً (احمد بك صاحبقران)[١٥] القائد العام لقوات الإمارة وغيرهما. الخلاصة انه لم يدع شاردة او واردة تفوت ملاحظته الدقيقة وبحثنا يضيق عن تقديم نماذج من كلّ ماتناولته اليوميات. لكننا رأينا ان لانحرم قارئنا من ايراد وقائع حادث تاريخي هام مازال الناس في السليمانية يتناقلون امره. هو قصّة المنافسة على النفوذ الديني بين الطريقتين القادرية والنقشبندية الصوفية المتمثلتين بالشيخ (معروف النودهي) و (مولانا خالد) الشيخ والدليل النقشبندي المشهور وقد استَعَر أوارُها وبلغت نهايتها الدراميّة ايام وجود (ريج) في السليمانية. وختمت بتثبيت مقام الأسرة البرزنجية.

٢٤ حزيران (يونيو):

يعيش في السليمانية الشيخ خالد وهو من الاولياء المسلمين الكبار. والكردي يُعدّ كافراً ان لم يذكره بلقب "حضرتي مولانا"

١٤- على عادة اهالي السليمانية يغدو المنصب او الحرفة لقباً يلحق بالاسم للتمييز وعلى هذا لحق لقب المصرف (وهو من الصرف والصرافة) بالاسم ويبقى حتى يومنا هذا وقد ابركتا من سلالتها حفيداً لمحمود آغا. هو محمد آغا عبدالرحمن آغا الوطني المعروف ونائب السليمانية في مجلس النواب وواحد من موقعي المذكرة الكردية المشهورة المقدمة الى عصبة الامم في ١٩٢٠.

١٥- اسرة معروفة جداً من سراة السليمانية. وصلتني باحد افرادها علاقة صداقة وهو المرحوم القاضي عبدالباقي صاحبقران الذي صرعه احد الشقاة اثناء ماكان في حملة تعقيب له بوصفه حاكم تحقيق للسليمانية في العام ١٩٥٥ وعلى ما اذكر.

ويتداولون اقواله كأنها من الوحي أو هي بمنزلة الاحاديث النبويّة. وينتمي الى قبيلة الجاف ومن دراوشة الطريقة النقشبندية التي أخذها ايام وجوده في (دلهي)على يد الصوفي الشهير (سلطان عبدالله). وعدد مريديه يربو على اثني عشر الفاً وهم منتشرون في ارجاء تركيا والجزيرة العربية والكرد قاطبةً يسمونه "اوليا" اي الوليّ. وبعضهم يساويه بنبيهم (محمد).

"ومن مريديه الباشا نفسه، وعثمان بگ اخوه الأصغر وكلّ الشخصيات البارزة تقريباً. قال لي (عثمان بگ) انه مساوٍ في الكرامة والقدر للقطب الصوفي الشهير (الشيخ عبدالقادر الگيلاني) إن لم يفقه تماماً.

في ٢٠ من تشرين الاول (اكتوبر).

"في صباح هذا اليوم هرب (الشيخ خالد) النقشبندي العظيم الى جهةٍ غير معلومة. وكان فراره السرّي مفاجئاً. والكرد يرفعونه الى مرتبة تفوق مرتبة (الشيخ عبدالقادر) وكان الپاشا يبقى واقفاً في حضرته، ويحشو غليونه تبغاً أمّا الآن فهم يكفّرونه ويروون القصص والحكايات عن كفره. وسبب فراره أنه فقد مكانته بعد وفاة ابن الپاشا. فقد زعم انه سيشفيه وانه نظر في كتاب الله بخصوصه، وغير ذلك من الاحاديث. على ان الاهلين اختلفوا في الاسباب. فزعم بعضهم انه كان يثير كوامن الاحقاد بين الپاشا واخوته الذين كانوا يريدون منه ان ينحاز الى صفهم. وقال آخرون انه شرع في طريقة صوفية جديدة تجعل من ذاته فيها

زعيماً روحياً وزمنياً للبلاد. وكان كل العلماء والسادة وعلى رأسهم (الشيخ معروف) من مبغضي (الشيخ خالد) فقد كسف سلطانه ونفوذه شمس نفوذهم وسلطانهم طوال فترة اقامته."

ويظهر أن الفرقاء الثلاثة الذين اقسموا يمين الولاء والتصافي امامه كما مرّ، استخفوا بأيمانهم بعد هروبه وسقوطه فحنثوا بيمينهم وبدأ الاحتراب فيما بينهم كما تقدم.

ويستوقفني من انطباعات (ريچ) هذه الفقرة التي ختم بها يوميّات رحلته الى كردستان:

"غادرت كردستان بأسفٍ غير متكلّف. فقد وجدت فيه غير ماتوقعت تماماً. وجدت فيه افضل شعبٍ لقيتهُ في الشرق. عقدت صداقات خالصة، وعوملت بدرجة لاتحدّ من الاخلاص والمودّة والكرم ومن غير تكلّف وعلى السجيّة والطبع. وهو ماأخشى ان لا القي مثله أو اتوقعه في مسرى حملاتي الشاقة. وستبقى ذكرى مالقيته في كردستان عالقة بذهني قدر مادامت بي الحياة".

ماري زوج ريچ

بدا (ريچ) دقيقاً في عرض ارائه من

خلال تقاريره الرسميّة مثل دقته في كتابة
يومياّته وَفَخَرَ في تقاريره بان المسيحيين واليهود كانوا يعتبرونه حاميهم من ظلم المماليك. كما اكدّ انه لم يتحرج عن استخدام العملاء السريين وانه اعتمد في تنسّم أخباره على عيون ومصادر في اعلى مراكز الدولة "يتطوعون لتزويدي بما يستجدّ دون انتظار مكافأة او استجلاباً لصداقتي او حبًا في الظهور امام الناس بأنهم يتمتعون بعلاقة ومكانة خاصّة عند المقيمية البريطانية وسيدها ويعدون الاختلاف اليها شرفاً لهم".

عرف مثلاً وهو من الاسرار الهامة :"ان الدولة العلية اناطت امر الدفاع عن العراق في حربها مع الفرس (بداود باشا) وانها وعدته بتزويده بكل مايحتاجه من المهمات الحربية والعتاد الاّ انها لم ترسل اليه غير ١٥ مدفعاً مع عتاد قليل لها، الأمر الذي الجأه الى مصالحة (محمود باشا بابان) على كرهٍ منه. مثلما علم ان الدولة كلفت (محمد علي باشا) بعين المهمة فاعتذر عنها بسبب انشغاله في حرب السودان. ومن تقاريره لدائرة الهند[١٦] يبدو أنه ماانفكّ يحرض(محمود باشا بابان) على اعلان انفصاله عن الحكم المملوكي في بغداد، في الوقت الذي كان يشددّ على وجوب مساعدة الشاه الفارسي في تلك الحروب ضد (داود باشا) ورأى ان تلك المساعي ستفضي حتماً الى رسوخ النفوذ البريطاني في بلاد فارس.

"ستكون في حالة قيام دولة كردية مستقلة في شهرزور - طريقاً مأمونة للتبادل التجاري والسلعي مع كردستان المستقلّة

١٦- India office Records, Factory Records, Persia and Persian Gulf.). بهذا سنشير الى التقارير مع ذكر الارقام). O.R.,F.R.,P.P.G.232-198. 401-208

واستغلال منابع الثروة فيها التي لم تمتدَ اليها يد الاستغلال تجارياً ...".

ومع انه لم يبق ليرى ثمرة مجهوده واضطر الى مغادرة بغداد إثر الشكاوى المتواصلة عنه التي امطر بها (داود) الباب العالي مما ادى الى سحبه رسمياً، الاّ ان بريطانيا أخذت فعلاً بمقترحات (ريچ) وظلت تقف موقفاً صلباً بوجه الپاشا المملوك. ومن التدابير التي اتخذتها انها اوقفت التبادل التجاري مع العراق فأدى ذلك الى افلاس خزينة الوالي في بغداد. وارغم (داود باشا) على الاذعان للمطالب البريطانية.

جنود كرد من الجيش البابانى (من كتاب ريچ)

بعد عودة (ريچ) الى بغداد من رحلة استجمام ونقاهة في اوروپا دامت اربع سنوات كتب خلالها اهم تقاريره السياسية فضلاً عن يومياته الشهيرة التي قامت زوجه بطبعها بعد وفاته (١٨٣٦). ومما هو جدير بالذكر ان قصتّه لم تكن قاصرة على السليمانية ومناطقها. بل تعدتها الى مناطق واسعة من كردستان التي يقع معظمها في ايران اليوم: صعُد في جبال زاغروس وبلغ (سنه) ومكث

فيها بضيافة الوالي وعرج على الموصل وبقي فيها بضعة اشهر ثم عاد بالكلك الى بغداد وخلال إقامته في الموصل قام بمسح طبوغرافي لاطلال نينوى معبّداً السبيل للمنقبين العظام الذين تلوه.

في شهر شباط (فبراير) ١٨٢١ وجد (ريچ)(داود) واليـاً. وفي ١٣ حزيران(يونيو) من السنة عينها ترك بشالق بغداد الى غير رجعة واعتُبِط في شيراز بوباء الكوليرا في ٥ من تشرين الاول (اكتوبر) ومازال قبره شاخصاً في (جهان نما) بالحدائق الملكيّة في تلك المدينة.

٢- العقيد روبرت تيلرCol. Robert Tylore

عين خلفاً (لريچ) في عين السنة.

كانت علاقة المقيم الجديد (بداود باشا) المملوك عادية لايشوبها مكدّر. والسبب هو ان الدبلوماسي البريطاني الجديد لم يكن يملك تلك الروح الوثابة التي طبع عليها نبوغ (ريچ) وان عُدّ كلاهما في طليعة المستشرقين والباحثين البريطانيين. وكان متزوجاً بارمنيّة اصفهانية وله منها ابنتان. تعلم (تيلر) فائدة اجتناب الاصطدام بباشا بغداد من تجربة (ريچ). كما كان (داود) بحكمه المحفوف بالأخطار ومركزه الضعيف عند الباب العالي يحذر من ان يؤدي ازعاج المقيم الجديد الى شكوى من السفير البريطاني في استنبول قد تزيد من وضعه سوءً. لأنّ السلطان كان قد حزم أمره على التخلص من المماليك ومن الانكشاريّة حلفائهم

السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ قضى على دولة المماليك في العراق والانكشارية.

بالقضاء عليهم نهائياً[١٧]. في حين كان (داود) يخشى من جانبه انتقاض الانكشارية عليه ويحاول تنظيم قوات خاصة به على النمط الاوروبي. تذكر التقارير التي ارسلها (تيلر) الى دائرة الهند انه فشل في اقناع (داود) باستخدام مدربين من الضباط البريطانيين وفضّل استخدام ضابط فرنسي وانه شجعّ (داود) على تنفيذ مشروع شق نهر يصل الفرات بدجلة الاّ ان الاحداث السياسية الجسام تلاحقت متسارعة فلم يجد المشروع حيّزاً له في خضمها.

واختلف عنوان (تيلر) عن العنوان الذي عُرف به (ريچ) فهو الآن "المندوب السياسي البريطاني في بلاد العرب التركيّة The British Political Agent in Turkish Arabia" وامتدت مراسلاته الدبلوماسية والسياسيّة الى لندن والى سفيرها في استنبول.

(تيلر) مستشرق عميق الغور، باحث متمكن في العربيّات والاسلاميّات ذكر الدكتور (روس Ross)[١٨] انه عندما كان قاضي بغداد او مفتيها يواجهان

١٧- من تاريخ بغداد(هوارث ص ٣٧- ٤٩) "C.Huarzt: Histoire de Bagdad" في المبدء كان الولاة يعتمدون على قوات الانكشارية والاقطاع. الاّ انهم بسبب تمردهم واعتصابهم المتواصل اضطروا الى تكوين قوة محليّة يحركونها عند الحاجة وهذا مما كان يؤدي الى اشتباكات دموية بين القوتين. وكانت القوات الانكشارية في بغداد أظهر. ولما كان الفوز بالسلطة يتم بالسيطرة على بغداد فقد بقي الانكشارية يستأثرون بالحكم. وهؤلاء ومنهم المماليك هم بعكس الاقطاعيين العسكريين الترك، ليسوا اتراكاً ولا مسلمين قبل دخولهم خدمة السلطان. ويتمّ تجنيدهم وهو احداث صغار من المسيحيين الذين يقعون في الأسر او يسبوا او يشتروا من اسواق النخاسة" اه. ولي ان اضيف الى هذا إن المركز القانوني للمملوك يختلف تماماً عن مركز العبد. اذ يشترط ان يكون المملوك من العنصر الابيض. وعلى سيده أن ينفق في تدريبه وتعليمه ويعده فرداً من افراد اسرته وكثيراً مايزوجه احدى بناته ويعده للمناصب الكبيرة.

١٨- (Letters From the East: 1837-1857 (H.J.Ross)

إشكالاً في فهم او قراءة فقرة صعبة من مخطوط قديم فانهما يقصدان (تيلر) او يرسلا في طلبه، ويضيف طبيب المقيمية الى هذا قوله: "لم يكن (تيلر) يغادر منزله إلاّ مضطراً. وهو يُرى دائماً ملازماً مكتبه مكبّاً على كتابٍ عربيٍ، ولسوء الحظّ ماتت معه معارفه الواسعة لأنه لم يخلّف أثراً كتابياً".

على انه دوّن تقارير سياسية ضمّنها القيّم الكثير والمفيد للباحث والمؤرخ وهي محفوظة في دائرة الهند في لندن بعددٍ من المجلّدات. تناول في عدد منها البحث في شؤون الامارة البابانية وحكامها وعلاقاتهم ببغداد وطهران، أحياناً كموضوع رئيس واحياناً بشكل استطراديّ[١٩]. من كثرتها نستدل بانه لم يكن كما ذكر (روس) - يقضي جل اوقاته منشغلاً بكتابٍ عربي. وما من شك في ان (تيلر) كان يعتمد في معلوماته على العيون والاصدقاء الذين تركهم (ريچ) له.

يتحدث (تيلر) في تقرير اجماليٍ له عن مأزق (محمود باشا) بابان فيقول:

"ان الدولة الفارسيّة كانت تسعى دوماً الى أن تجعل الكرد جميعاً تحت حكمها تمهيداً للسيطرة على (ميسوپوتاميا) بأسرها. لقد فشل (محمود باشا) في التخلص من الضغوط الفارسيّة رغم محاولاته ورغم استعانته في احيان كثيرة بخصمه (داود باشا)... ان وضع (محمود باشا) يدعو الى الرثاء والالم لفشله الدائم في تحقيق مبتغاه اذ لم يكن له من سبيل للاستغناء عن مساعدة الفرس كلما شعر ان (داود باشا) يحاول تحكيم قبضته على كردستان ...".

ويستعرض مؤامرة (داود پاشا) التالية على الأمير البابانى باستخدام عمه (عبدالله پاشا) واخويه (عثمان) و(سليمان).

١٩- رسائله وتقاريره محفوظة في مركز وثائق وزارة الخارجية البريطانية (السجلات: انظر الحاشية ١٥).

اسماء ولاة بشالق بغداد وسنوات حكمهم خلال الفترة التي تناولهاهذا البحث

1 – سليمان باشا الكبير الملوك 1779-1802

2 – سليمان باشا الصغير المملوك 1802 (من دون فرمان سلطاني) 1808-1813

3 – عبدالله باشا التوتونچى المملوك (بمساعدة آل بابان) 1810-1813

4 – سعيد باشا المملوك 1813-1817

5 – داود باشا المملوك 1817-1831

6 – علي رضا باشا 1831-1841

7 – نجيب باشا 1841-1847

8 – عبدي باشا 1848-1850

9 – وجيهى بيگ 1850-1851

10 – نامق باشا 1851-1852

11 – رشيد باشا الگوزكلى 1852-1856

ويتحدث في تقرير آخر عن كيفية تغلّب (سليمان) على (محمود) وبقائه في الحكم الى مابعد نهاية حكم (داود پاشا)[٢٠]

وفي رسالة أخرى يتحدث عن العلاقات الطبية بين (سليمان باشا بابان) الحاكم الجديد، بالفرس وعن محاولات (علي رضا) خلف (داود پاشا) ازاحته عن الامارة. وعن محاولات (سليمان) اليائسة في نيل ثقة (علي رضا). كان يؤكد له في كلّ مناسبةٍ بانه قَطَع كلّ اتصال له بحاكم كرمانشاه ويحلف له بالايمان المغلظة انه طرد مبعوثه وانه لايوجد لحاكم كرمانشاه نفوذ وليس له مقيم في السليمانية فلا يصدّقه (الوالي) ويظلّ شاكاً به او ربما كان يفتعل الشك ... وهو مارجّحه لانّ (علي رضا) كان مصرّاً على بسط سيطرته في كردستان بأي حيلة او تعلّة او سبب فيأخذ بسبيل التآمر التركي المعروف بحقارته، ويبعث سرّاً بحاكم جديد للسليمانية (كردستان) على رأس قوة عسكرية ..." [٢١].

بعد أن اورد (تيلر) تفاصيل عن انباء الهزيمة التي الحقها (سليمان) بحملة (علي رضا) التي جردها ووضع على رأسها حاكمها الجديد، اعلم مرجعه بان (سليمان) ويتعضيد من الفرس، يهتم بالزحف على بغداد ودخولها مؤكداً بان (علي رضا) لايمكنه الصمود بوجه اي هجوم بسبب قيام ثورة (عزيز آغا) في الجنوب. وانتقاض (يحى پاشا الجليلي) عليه في الموصل، ولتمرد (صفوگ) شيخ مشايخ الجربا. وان (علي رضا) باشر في تنظيم الدفاع عن المدينة واخذ يسوق الناس جبراً في اعمال السخرة وانه يواجه ثورة حقيقية من اهالي بغداد. فلم

٢٠- السجلات (انظر ماقبله) : من تيلر الى اللجنة السرّية في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٢.

٢١- المرجع نفسه. وكذلك تقرير استخبارات لتيلر من بغداد. الى وزارة الخارجيّة موجه الى مستر وود M.Woodفي الثاني من آب (اغسطس) ١٨٣٢

يجد بداً من التفاهم مع (سليمان باشا) ويبعث برسلٍ اليه مثبتاً اياه في منصبه. فعدل (سليمان) عن الزحف على بغداد[٢٢] وكان من مقتضى الاتفاق ان يرفض (علي رضا) توسط الحكومة الفارسيّة باصدار العفو عن (محمود باشا) الامير المعزول واعادته الى حكم السليمانية.

ووجد (تيلر) في عهد (سليمان باشا بابان) مايستأهل التنويه به. فوصفه بانه من اكثر العهود التي مرت على الامارة هدوءاً، وعزاه الى بقاء سلفه المُقال (محمود) خارج حدود الامارة باستخدامنا تعبيره[٢٣]. لذلك نجد (تيلر) ينصح بان يقوم الباب العالي بممارسة ضغوطه على (علي رضا) ليعدل عن حبك المؤمرات على حكم (سليمان) والاستعاضة عن الخصام بعلاقة طيبة، وخصوصاً نزولاً عند ضرورات الوضع السياسيّ والعسكري الخطير الذي خلقه تقدّم (ابراهيم باشا) نجل (محمد علي) في الجبهة السورية. وتجده يحذر كثيراً من توافق المصالح البابانية مع طموح (يحى باشا الجليلي) الوثيق الصلة (بابراهيم) تلك الصلة التي قد تفضي الى تحالف ثلاثي ضد باشالق بغداد، وضد السلطان نفسه. وهو ما يتعارض مع سياسة بريطانيا في مقاومة اطماع (محمد علي). وحرصها على كيان الدولة العثمانية.

ابراهيم باشا

في العام ١٨٣٨ توفي الامير الباباني (سليمان الثاني) وخلفه ابنه (احمد باشا). وصفه (تيلر) بالشخصية القوية

٢٢- المرجع السالف. السجلات M 47 الص 476 -471 ,M الص 34-33 .

٢٣- في الواقع كانت حدوداً مرهومة غير متعينة طالما اخترقتها القوات الفارسية. وكان هذا سبباً لتأليف اللجنة الرباعية لتثبيت الحدود(من مندوبين روس وبريطانيين وفرس وترك) وقد انهت اللجنة اعمالها بعقد معاهدة ارضروم الثانية في ١٨٤٧.

الطموحة وذكر انه كان مهتماً بانشاء جيش حديث وفق النظم العسكرية الاوروبية. الآن حكمه كما قال لم يكن يمتاز بالهدوء الذي ساد فترة حكم ابيه، لأن (محمود باشا) عمه كان يعاود بين أونةٍ وأخرى محاولاته المستميتة.

وفي تقرير آخر له يذكر تعرض (احمد باشا) إلى تهديد ثانٍ فيقول. "ماأن ظنّ أحمد انه تخلّص نهائياً من ارهاصات (محمود) حتى واجه عين المحاولات بشخص (علي) ابن محمود الذي شرع ينازعُه الحكم بمساندة الفرس. وقد مهد (علي) لذلك بتحوله الى المذهب الشيعي. وامدّه الفرس بقوة بدأت تحتشد داخل الحدود الفارسية فخلق بذلك وضعاً دولياً خطيراً بحسب تعبيره تطيّر منه كثيراً وحاول تداركه، بوقف (احمد) عن عملية عسكرية كان ينتويها لمباغتة تلك القوة داخل الحدود الفارسيّة، وذلك بناء على التعليمات العاجلة التي تلقاها من السفير في استنبول. لهذا نجده يتصل رأساً وربما لاوّل مرة (باحمد باشا) ويحذره رسمياً من مغبة عمله وكان قد شرع فيه على مايظهر باجتياز الحدود بحسب الادعاء الفارسي. ومباغتة القوة الفارسية قبل انجاز استعدادها الكامل، ونقل المعركة الى داخل الحدود الفارسية. ولفهم هذا الوضع الذي وصفه (تيلر) بالخطير دولياً، كان (أحمد) قد اجتاز فعلاً خط الحدود الفارسية ـ التركية التي رسمتها معاهدة ارضروم الاولى في العام ١٨٢٣[٢٤] فادى ذلك الى الاحتجاجات الفارسيّة كما عرقل عمل اللجنة الرباعيّة التي شكلت لاعادة النظر في الحدود.

في تقرير آخر يصف (تيلر) الدور الذي اضطلع به (احمد باشا) بابان في اثناء المراحل التمهيدية لعمل لجنة الحدود المذكورة. فيقول انه كان في الواقع

٢٤- من(تيلر) الى اللجنة السريّة. السجلات ١٤ حزيران(يونيو) 1841 M الص 349-339.

يعمل بدفع وتحريض من بغداد. وانه اخذ يمارس ضغوطاً على عشائر الحدود الكردية لاعلان ولائها للحكومة العثمانية بهدف ادخالها وادخال اراضيها ضمن الحدود التركية عند اجراء التخطيط النهائي وكانت الدولة العثمانية تعتقد بان الامارة البابانية كما يؤكد (تيلر) نصاً ـ هي:

"القوة الكفيلة بالقيام بالمناورات السياسية والضغوط العسكرية في آن واحد. وكذلك لأن تلك الامارة كانت وماتزال الملجأ الامين لتلك العشائر الكردية التي تفرّ من وجه المظالم الفارسيّة وضغوطها. فقام (احمد پاشا) بتنفيذ ماأوكل اليه، وراح الفرس يطالبون بعزله، في الوقت الذي اعتزموا مواجهة القوة بالقوة. فعززوا مواقعهم في (زهاو) ثم زحفوا بقوة كبيرة نحو (خانقين). وكالعادة ضُحي (بأحمد باشا) بعد ان اكمل الدور الذي اناطه به الاتراك وبادروا فوق هذا الى تحميله تبعات المشاكل الحدودية كلها! فنوعز الباب العالي للوالي في بغداد (نجيب پاشا) باصدار الأمر بعزله لان ذلك قد يساعد في تهدئة الخواطر وفسحْ المجال لعمل لجنة الحدود ..... وكذلك يبدو هذا العزل وكأنه تجربة اولى لتنفيذ امرٍ طالما اضمره الترك منذ زمن وهو القضاء على الاستقلال الباباني في السليمانية وشهرزور وحكمهما حكماً مباشراً. في العام ١٨٤٤ اصدر الأمر بعزله بسبب اعتدائه على اراضي دولةٍ تربطها بالدولة العثمانية معاهدات حدود وحسن جوار !"[٢٥].

٢٥- ايضاً (تيلر) الى اللجنة السرية. السجلات ٢٤ نيسان (ابريل) 1841 M الص31
المرجع نفسه ص ٤٦ في 24 أيار (مايس) 1842الص37-33 .

٣- العقيد سر هنري كِرزويك راولنسن.

غادر (تيلر) بغداد في ١٨٤٣ متقاعداً. وقررت وزارة الخارجية البريطانية تعيين هذه الشخصية العلميّة ذات الشهرة العالمية التي حازها بسبب قراءته الكتابة المسمارية واعطائها قيمها الصوتية حروفاً وكلمات. شخصية فذة تمتعت بمركزٍ في بغداد وضمنت دوام الاحترام السمعة اللتين بناهما (ريچ)، فلم يحافظ خلفه عليهما لشبه العزلة التي فرضها على نفسه خلال اثنتين وعشرين سنة[٢٦].

هاب الناس (راولنسن) وفرض شخصيته القوية على موظفي الولاية من اكبرهم الى اصغرهم وفي طول الولاية وعرضها وبدا اسطورةً وشهد له بذلك كلّ بريطاني زار بغداد ايام وجوده في منصبه. وخلفت سمعته وراءه حكايات غريبة تتّسم بالمبالغة والتهويل. فمثلاً عندما زار الاركيولوجي والمستشرق (واليس

٢٦- (Sir Henry Creswick Rawlinson 1810-1895)من مؤسسي علم الأشوريات. التحق ضابطاً بشركة الهند الشرقية وهو ابن السابعة عشرة وفي ١٨٣٥ أرسل الى بلاد فارس ضمن بعثة عسكرية لاعادة تنظيم وتدريب جيش الشاه البري. وفي اثناء اقامته في كرمانشاه ستطاع بمخاطرة من شابٍ كردي مغامر مثله ان ينقل كتابات نقش بهستون بيصمها على ورق مقوّى ووفق الى حَلّ الكتابة المسمارية عن طريق مقارنتها بالفارسية القديمة المدونة بالخط المسماري ايضاً. فكان كشفاً عالمياً خطيراً فتح الابواب لدراسة حضارة الشرق الادنى وتاريخها بدقة. وفي العام ١٨٣٩ عين وكيلاً سياسياً في (قندهار) ثم معتمداً سياسيا في بغداد حتى العام ١٨٥٥. بعدها عاد الى انكلترا وانتخب عضواً في مجلس العموم مرتين، ورئيساً للجمعية الملكية الآسيوية، ورئيساً للجمعية الجغرافية الملكية مرتين. خلّف كثيراً من الآثار العلمية، منها كتابه الشهير الذي وصف فيه طريقة حله الكتابة المسمارية وعنوانه (حول الكتابات البابلية وترجمتها من النقش الفارسي الكبير في بهستون) ويقع في ٣٣٠ صحيفة. طبع في لندن ١٨٤٧.

بودج) بغداد في العام ١٨٨٨، وسمع بعض القصص التي نسجت حوله. دفعه حبّ الاستطلاع الى القيام بتحقيقات حولها من موظف تركي متقاعد. فبعد ان ايّد له هذا الحكاية المعروفة حول قيام (راولنسن) بضرب رأسي عضوين مقصّرين من اعضاء مجلس الولاية الاداري واحدهما بالآخر، ختم حديثه بقوله:

"قضى الباليوز[٢٧] حوالي اثني عشر عاماً هنا وسلطته تزداد قوةً كلّ سنة. وفي اواخر مدة اقامته وضع على رأس كلبٍ له، قبعته الانكليزية وأطلقه يدّبمتجهانحوسراي الحكومةفكانتالمارةفي السوق تفسح له الطريق اثناء مروره وتنحني له احتراماً!".

العقيد راولنسن

تقارير(راولنسن)عن الامارةالبابانيةوحكامها لاسيمافي لحظات نزاعها الأخير، تزودنا بصورة فريدة في بابها لما حصل. فضلاً عن احتوائها معلومات لايستغني عنها المؤرخ لتلك

٢٧- مصطلح لايعرف حتى الآن من اين اشتق وماهو اصله رغم محاولة كثير من الباحثين العراقيين بتعليلاتهم. كان الناس في بغداد والبصرة والموصل يطلقونه على القناصل الاجانب. وانا اذكر من ايام الصبا وجود (خان) يطلق عليه الموصليون مصطلح (خان الباليوز). هو في الواقع سوق استبضاع الاقمشة.

الحقبة من الزمن، واصل تزويد مرجعه في لندن بوصف الاحداث التي تعاقبت بعد العام ١٨٤٣- لاسيما حول نشاط نائب الشاه حاكم كرمانشاه. وكذلك كان يبعث بتقاريره الى السفير البريطاني لدي الباب العالي سر(ستافورد كاننگ). في تقاريره الأولى استمر في مابدأ به (تيلر) حول قرار (نجيب باشا) الوالي بعزل (احمد باشا بابان). ليذكر ان هذا الأمير كان ضنيناً بمركزه حريصاً على ملكه ولم ينزل عنه طواعية:

"... قرر (احمد) التصدي للحملة العسكرية التي جردها عليه (نجيب باشا) بقيادة (عبدالله) وهو اخ لأحمد غير شقيق ... كانت قوات (احمد) اكثر تنظيماً وافضل عدةً وسلاحاً وعدد افرادها يفوق عدد افراد الجيش الذي زحف عليه الا ان الهزيمة التي منى بها (احمد) لم تكن بسبب تفوق جيش الوالي، بل لسوء خطٍ صرفٍ. فقد حصل قبل المعركة الحاسمة أن دوى في المعسكر الكردي صدى اطلاقة نارية اعقبته فوضى هائلة في المعسكر، وراح جنود (احمد باشا) يطلقون النار بعضهم على بعضٍ معتقدين ان العدو قد اقتحم صفوفهم في غفلةٍ وهو بينهم. وتفرقت وحدات الجيش البابانيوتشتتت قبل ان تبدء المعركة. واستولى العثمانيون على معسكره ووضعوا يدهم على كلّ مافيه من عتاد وسلاح ومدافع ومؤن. ودخل (عبدالله) مدينة السليمانية دون مقاومة. وقرئ فرمان تعيينه[٢٨].

٢٨- من راولنسن الى كاننگ: ٢٧ آب(اغسطس) Ind.office.1845 القسم السياسي. السجلات ٨٢.

في تقرير تالٍ يتعقب (راولنسن) نشاط الأمير المخلوع وجهوده لاستعادة مركزه، فيذكر انه لجأ كالعادة ـ الى الحكومة الفارسيّة وطلب العون العسكري. إلاّ أن الصدر الاعظم (حاجي ميرزا آغاسي) فضل ان لايتدخل ورفض طلبه. لكنه مُنح حقّ اللجوء فاستقرّ في مدينة (سنه) الكردية في فارس. فبادر

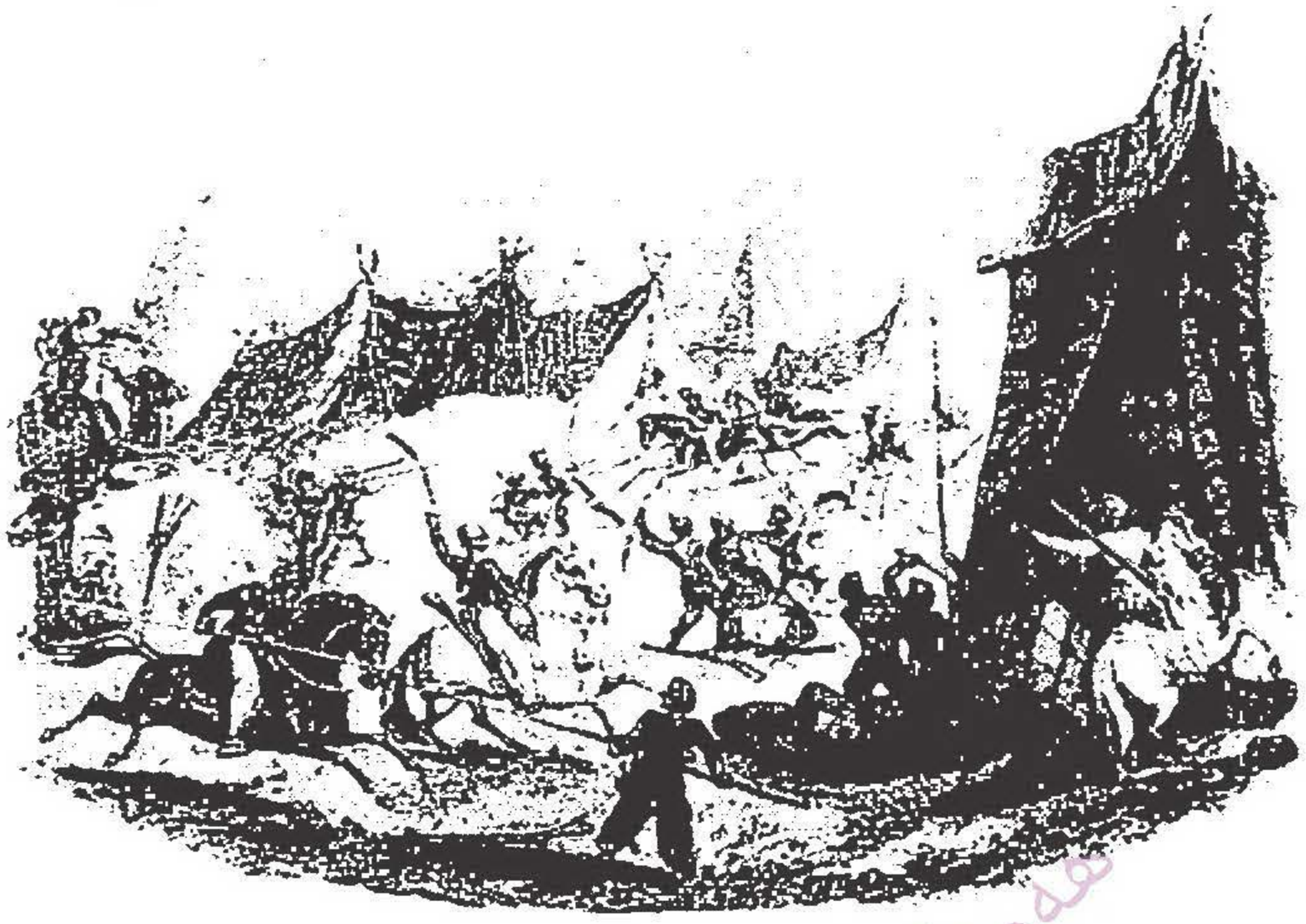

قتال بين القوات البابانية والعثمانية.

العثمانيون الى تقديم احتجاج شديد اللهجة حول اتخاذ اللاجئ (سنه) القريبة من الحدود مقراً. وهو لايخفي ارتياحه من قيام الحكومة الفارسية بتلبية طلب الباب العالي عندما ابعدوا (أحمد) عن (سنه) قائلاً "لاشك في ان هذا يتفق واهداف السياسة البريطانية الحالية لانها كانت تهدف الى استتاب الأمن في المنطقة ومنع وقوع اشتباكات بين الدولتين لضمان هدوءٍ شامل على طول الحدود وترك لجنة تعيين الحدود تمضي في عملها بسلام.

مع هذا حاول (أحمد) الهجوم على السليمانية وانتزاعها في صيف العام ١٨٤٤ الاّ انه اخفق. ورغم ارتياح (راولنسن) مِن موقف الحكومة الفارسيّة الاّ انه كان في سريرته يعطف على (احمد) وقد ساءه عزله، يتبين ذلك من رسائله الدبلوماسية السابقة واللاحقة.

في تقرير من تقاريره التالية يحاول اقناع حكومته بمعاونة (احمد) على استعادة منصبه ويضع فكرته بالشكل التالي: كان الفرس خلال المفاوضات التي ختمت بالتوقيع على معاهدة ارضروم الثانية بخصوص تثبيت الحدود، يطالبون بالحاح بضمّ السليمانية الى املاك الشاه. وكان راولنسن يجد في بقاء شهرزور والسليمانية بيد العثمانيين نفس مايجده لو خرجت من ايديهم ووضعت بيد الفرس، ويرى ان ذلك مضرّ بمصالح الامبراطورية. فمال الى فكرة بقاء الامارة البابانية بعيدة عن سلطة آل عثمان بشكلٍ ما وعن طريق دعم الاسرة البابانية وتثبيت حقّها الوراثي رسمياً مثل الاسرة الخديوية الحاكمة في مصر، او في الكويت ويرى ان الظروف مواتية لخلق دولة حاجزة buffur state محايدة تستطيع الدفاع عن نفسها بمواجهة الدولتين العثمانية والفارسيّة[٢٩]. اقترح ذلك للوزير المفوض البريطاني بطهران فأيده السفير.

صداقة شخصيّة كانت تربط (أحمد) بالمقيم البريطاني على غرار الصداقة التي نشأت بين (ريچ) و (محمود باشا). وقد عاشره حينا من الزمن عندما كان في بغداد مقيماً لذلك بدا في رسائله عطفٌ على محاولات (احمد) في العودة الى الحكم وذكر في احدى رسائله الموجهة الى السفير البريطاني في استنبول قوله:

> "لونجح (احمد بابان) في محاولة واحدة من محاولات استرداد السليمانية، فسوف تنشب ثورة كردية عامة قد تنتهي باستقلال كردستان وانفصالها عن الدولة العثمانية"[٣٠]

٢٩- رسالة من شيل (Shiel). الوزير المفوض الى اللورد ابردين وزير الخارجية مطوقة على تقرير راولنسن. المرجع السالف M 82 في ٣١ من تموز ١٨٤٢.

٣٠- من راولنسن الى اللورد ابردين No 4في ٢٦ يونيو(يوليو) ١٨٤٦. الخارجية الص ٧٨٠-٦٠٠.

إن وجدت فكرة تطوير ثورة بهدف استقلال عند حكام معينين من آل بابان، فلا استبعد انها شجعت من قبل (راولنسن) وربما من (ريج). وهذا لايمكن أن يُقطع به في مجالٍ ضيق كالمجال الذي يحدده لي موضوعي بل يقتضي له درس دقيق لجميع الوثائق والتقارير وهي مجلدات عديدة لاول لها ولاآخر.

يقول (راولنسن): "لم تكن محاولات (احمد) في استرداد السليمانية من هدفٍ إلاّ لاعادة الحياة في كيان الإمارة، في حين كان يحلو للعثمانيين ان يجدوا فيها مجرد غزوات فارسية!"(٣١)

وكان في عين الوقت يعمد الى التخفيف من واقع محاولات (احمد) العسكرية في تقاريره، بل بلغ به الامر في الدفاع عنه الى حدٍ تبرير تلك الحملات في الاعوام ١٨٤٥و١٨٤٦و١٨٤٧، من الاراضي الفارسية. حتى انه اقترح على سفيره ان يتوسط (لأحمد) عند الباب العالي ليذهب شخصياً الى العاصمة العثمانية ويعلن ولاءه للسلطان طالباً اعادته الى السليمانية اميراً(٣٢).

لامراء في الصداقة الوثيقة التي نشأت بين هذا العالم ذي الشهرة الداوية. والشخصية التي يخشاها الجميع وبين زعيم قبليٍ يحيا حياةً في غاية من البساطة بالمقارنة مع الحياة العصرية المعقدة، أمرٌ يثير العجب والتساؤل وليس من ريب في ان خصالاً معينة مشتركة وجدها احدهما في الآخر هي التي اجتذبتهما بعضاً الى بعض. وما روي عن طباع (احمد) السمحاء وعدالته وذكائه الفطري فضلاً عن المتاعب التي عاناها كان لها اثرها ولاشك. لايستبعد ان تبيّن (راولنسن) في (احمد) نوايا وطنيّة تزينها صلابة في متابعة الاهداف

٣١- من راولنسن الى كاننگ No.63في ٨تموز (يوليو) ١٨٤٦- وثائق الخارجية.

٣٢- من راولنسن الى آدنگتن ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٥٣. وثائق الخارجية الص ٩٥٧- ٧٨٠.

التي رسمها مما عززَ رأيه في ضرورة خلق دولة كرديَة وهذا هو سرِ إلحاحه وعدم تطرق اليأس اليه في عودة صديقه المفضل مشدداً على أن في عودته خدمة كبيرة للمصالح البريطانية لاسيما في غمرة احتدام النزاع بين بريطانيا وروسيا ذلك النزاع الذي انتهى بحرب القرم[٣٣]. ووجدناه يدعو حكومته الى احتلال العراق العربي اذا اتفقت الدول الكبرى على اقتسام الامبراطورية العثمانية و...

"بذلك تصبح الامارة البابانية في كردستان وعلى رأسها (احمد باشا) حدوداً شمالية للمستعمرة البريطانية الجديدة"[٣٤].

لم يتحقق شئ من هذه الآمال بعد توقيع معاهدة ارضروم الثانية ونهاية حرب القرم بهزيمة الروس، وقرار الحكومة العثمانية المضي قدماً في سياستها التي اختطتها في اوائل الاربعينيات بتصفية الامارات الكردية المستقلة وشبه المستقلة. ولم تتغير سياسة بريطانيا حيال الامبراطورية العثمانية، بالابقاء على وحدتها وكسر شوكة (محمد علي الكبير) ووقوفها ضد توسعه. ولم يكن البريطانيون يعنون بقليل او كثير فيمن يكون أميراً على السليمانية ومن لايكون وكيف تكون سلطته والى اين تمتد وكيف ستكون علاقته ببغداد او بالباب العالي او بطهران او بكرمانشاه. كان هدف السياسة البريطانية قاصراً على حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والحيلولة دون وصول روسيا القيصرية الى المياه الدافئة وتهديد وجودهم في الهند وهذا ماحققوه في حرب القرم.

٣٣- بدأت في ١٨٥٣ وانتهت في ١٨٥٦. بهزيمة روسيا امام الحلف (فرنسا وبريطانيا وتركيا وصربيا) وعلى اثرها عقدت معاهدة باريس.

٣٤- راولنسن الى اينكتن. المرجع السالف.

مضت الحكومات العثمانية قدماً في سياسة تصفية الامارات الكردية واحدة بعد أخرى.

فسقطت الامارة الصورانية في راوندوز في العام ١٨٤٦ واستسلم اميرها وقتل. وقضي على امارة بوتان في ١٨٤٧ ونفي اميرها بدرخان. وتبعتها امارة بهدينان في العام ١٨٤٩. ثم استعدت الدولة للقضاء على الامارة البابانية.

لم يلجأ (عبدي باشا) والي بغداد الى القوة، بل استدعى (عبدالله پاشا بابان) الى بغداد، واحتجزه، ثم عزله وهو محتجز وعين في مكانه ضابطاً من اصل كرديّ بوظيفة قائمقام. الاّ ان اهالي السليمانية رفضوا واعتصبوا واستنجدوا بعشائر الجاف الشديدة المراس لمساندتهم ثم نصبوا (محمد امين) ابن (احمد) أميراً. فبادر (عبدالله) المحتجز في بغداد الى مبايعته. وذكر (راولنسن) أن هذا الپاشا المخلوع اخذ يتصل سراً في بغداد بضباط الجيش العثماني ومراتبه من الكرد ويحثهم على التمرد ضدّ الوالي. فما كان من (عبدي پاشا) إلاّ والقى القبض عليه وارسله الى استنبول مخفوراً. ثم زحف الجيش العثماني على العاصمة البابانية ولم تصمد العشائر فدخلها واحتلها ونصب قائمقامه وابقى فيها حامية عثمانية.

مامرت سنتان حتى نشبت ثورة في المدينة وطرد القائمقام وتمّ نصب (عزيزبگ بابان) إلاّ انه هزم في اشتباك صغير في العام ١٨٥١ فهرب الى كرمنشاه.

قدر (لراولنسن) ان يشهد حلمه في اقامة دولة كردية يتبدد. وترك البلاد في العام ١٨٥٢ والامارة البابانية أثر بعد عين.

الحزب الديمقراطي الكردستاني:

معهد الكادر: الدورة الأولى بي دهربند المؤلف يلقي درسه على كوادر الحزب العليا [الصورة من المرحوم سيد عزيز سيامنصوري احد طلاب المعهد. ومسؤول اللجنة المحلية في كركوك].

مآل التجربة الديمقراطية
في كردستان العراقية.
على ضوء الحرب الحزبية

اتصل بي مؤخراً، مراسل مستقل Free Lance Reorter لعـدد من من الصحف العربيّة خارج السويد، وعرض عليّ الاجابة عن اسئلة أعدّها لي تتعلق بالمقاتل والمذابح التي تجري فوق ارض كردستان العراقية وبالتحديد تلك المنطقة التي حُصرت بشمال خطّ العرض (٣٦) الواقعة تحت سيطرة الاحزاب الكردية. فوافقت من حيث المبدء لكن من غير حماسةٍ لعلمي من تجاربي السابقة مع الصحف والمجلات العربيّة أنها بصورة عامة وبسبب علاقتها الخاصة وانتماءتها،

بل واحيانا حرصاً على عدم إغضاب شخص او جهةٍ، لاترى أن تنشر بعض ارائي التي لاتستقيم مع المتعارف الدارج. وان اجاباتي على هذا النمط من الاسئلة قد لايتيح لها ولا للمراسل ولوج سَمّ خِياط عالم الصحافة العربي.

مع هذا فقد تعلّقت بالأمل. إلاّ ان الأمل ليس بطاقة "يانصيب"، وفي حالتي هنا فحسب على الأقل. فكثير من الناس اتصلوا بي وهم في حيرة ودهشة وذهول- بمفاجئات الاحداث الدامية في كردستان العراق وارادوا معرفة رايي فيها وتسجيله للتاريخ. فكان جوابي ابحثوا لي عن صحيفة ترضى بنشر ماأكتبه او اجيب عنه دون حذف او رَمَج وانا لكم.

وكان عليّ بعد الأمل، توقع الخيبة والاحتياط لها. فقبل انجازي الأجابة وافق ناشري على تأخير اصدار الكتاب الذي هو بين يديك، ليضيف اليه هذا الحوار فصلاً رابعاً في حالة فشل السيد المراسل في مساعي نشره، وقد لبث اسبوعاً كما اخبرني- يحاول دون نتيجة. فشكرته على مساعيه وطلبت منه الاقتصاد في مجهوداته لأن حواره هذا سيجد موضعاً في كتابٍ. والكتاب على كل حال خير من صحيفة تقرأ وتقذف الى القمامة.

سؤال

كيف تعلل ماحصل في كردستان العراقيّة من قتال، نعتته وسائل الاعلام بقتال الأخوة. الظاهر ان الرأي العام العالمي بصحافته فوجئنا بالأمر. اذ لم تكن للأخيرة غير ما تذكره عن هذه المنطقة غير الشئ الحسن ولاسيما حول الادارة التي اقيمت بعد غياب السلطة المركزية في المنطقة الآمنة شمال خط العرض ٣٦.

ماالذي دعا الى هذا الانفجار وسفك الدماء؟

الجواب

ان ماجرى ويجري من مقاتل ومعارك لايمكن ان يوصف بقتال أخوة. في الواقع هو قتال بين اعداء لايعرفون لعدائهم سبباً غير انتمائهم الى هذه الجهة او الزعامة التي هي عدوّة ومنافسة لتلك الجهة او الزعامة. ليس هناك فيها من غرض غير التسلط والاستيلاء على المواقع وتثبيتها. ليست هناك قضية وطنية ولا اهداف سياسية مشرفة. وانها ليست وليدة الساعة. فقد وجدت بذرتها الأولى في النزاع على من يكون صاحب الحق في التحدث باسم الشعب الكردي في العراق. أي في زعامته اي في المركز الاوّل. وربما عادت اصولها الى ماقبل ٣٠ عاماً بالضبط عند حصول انشقاق في الحركة الوطنية الكردية المسلحة. كان هناك وخلال هذه المدة والى جانب اشتباكات دموية، لقاءات ودية مع عناق ومصافحة وابتسامات وتصريحات اخوية. والحريّة التي نعمت بها المنطقة الآمنة كانت تعني مما تعني حريّة المنافسة الحزبيّة السمجة الرعناء التي تسترّت عليها وكالات الانباء والمراسلون الاجانب. فمما لم يذكره هذان المصدران. ان استقطاباً كريهاً بدأ يتبلور في كلّ من المنطقتين المعروفتين تاريخياً باسم "صوران" و "بهدينان". في المنطقة الاولى التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني

تؤخذ التواقيع بالبراءة من حزب البارتي الذي يسيطر على المنطقة الاخرى. وفي هذه الأخيرة يعتبر كل منتم الى الاتحاد الوطني "خائناً" ويتم عزله اجتماعياً أو يطرد وكثيراً ما تعرض الى الايذاء البدني. ولديّ شواهد ووقائع واسماء. بطبيعة الحال لايحصل هذا وفق أوامر وتعليمات خاصة. الاّ ان مواقف القيادتين من هذه الظاهرة دون اتخاذ اية خطوة حاسمة لوقفها كانت تفسر عند القواعد والاعضاء بالتشجيع او بالرضا على الاقل. هذه الاشتباكات الدموية ليست من قبيل الآفات السماوية ولانتيجة غضب الطبيعة كثورة البراكين والزلازل. بل هي من عمل الناس. الشعب واحدٌ ومصالحه وعواطفه وتطلعاته وبلاياه واحدة وهذه الفاجعة التي هي من عمله لم يسلم من غوائلها أحد، لم يستأثر فريق بالسهم الأوفر. فالمصاب عام والنكبة شعبيّة. قبل خلق المنطقة المحرمّة كان هناك عدوٌ واحد مشخّص، وبدا برسم خطّ العرض ٣٦ ـ وكأن خطر ذلك العدو قد زال، وكأن بهذا الأجراء الدولي بدءُ انطلاقة لما انتهى بالنزاع الدموي بين الحزبين الحاكمين. والأمر كله لايعدو كما قلتُ النزاع على من تكون له الكلمة العليا في ادارة هذه البقعة من ارض كردستان بغضّ النظر عن الاهداف والمبادئ والاسباب التي دعت الى ثورة هذا الشعب المسلّحة قبل اكثر من ثلاثين عاماً.

لادري كيف يستطيع اولئك الذين سببتها تصرفاتهم وسياساتهم أو كانت نتيجة عجزٍ في احتوائها. لادري كيف يستطيعون النوم دون ان تطاردهم اشباح القتلى وارواحهم. وكيف لاتفسد عليهم راحتهم ذكرى الفواجع التي خلفتها الفتنة. بل كيف يستطيعون ارغام شفاههم على الابتسام امام عدسات التصوير كما اعتادوا؟ كيف سيصفون ماحصل للصحفيين ومراسلي التلفزيون. ولمن سيحملون التبعة؟ فقد كان هناك دائماً كبش فداءٍ لاعمالهم ولنتائج اعمالهم. مرةً

هذه الدولة، ومرة حكام بغداد. الا فلنر على من سيوقعون تبعة ماحصل؟.
لااريد الاسترسال في مسائل تتعلق بالضمير والوجدان. ليس لهذين مكان في السياسة. وفي كردستان السياسةُ اليوم هي المباراة على الزعامة. ولأعد الى اصل السؤال عن جنور الفتنة وكيف كان للحزام الآمن غير الآمن، دوره فيها. انها عملية اتفق عليها الحلفاء وصادق عليها مجلس الامن - توفيقاً بين نيتهم في الابقاء على نظام بغداد وبين ثورة الرأي العام العالمي ضد تلك السياسة التي ادت الى تشريد مئات الالوف من اهالي كردستان العراقية. ارادت الدول ان تعالج وقف سيل اللاجئين والتخلص من اعبائهم الاقتصادية على الدولة المجاورة وعلى الدول الأخرى والتمهيد لعودتهم فخلقت وضعاً آخر لاتعرف هي ولايعرف المبتلون به نهاية له. مادام نظام بغداد قائماً ومادامت الدول المعنية حريصةً على بقائه.

ان الحلفاء الذين طردوا قوات حكام بغداد من الكويت. لم يدخلوا مستقبل الشعب العراقي في حسابهم السياسيّ الكليّ مطلقاً. إن محصلة استنتاج البيت الابيض وكذلك الدول الكبرى المُبتنى على الدراسات والتقارير الخاطئة كانت دائماً بجانب حكام بغداد والفكرة العامة هي ان شعب العراق قد تمّ تدجينه ولاقومة له على حكّامه مهما ساء بهم الحال. ولذلك وبصورة خاصّة لم تكن القضية الكردية الوطنية وثورتهم المسلّحة لاسيّما بعد العام ١٩٧٥ - جزءً من مشكلة الشرق الأوسط. وقد رأوا بامّ اعينهم السهولة القاسيّة التي حقق بها النظام العراقي تصفية العناصر المسلّحة التامّ وطرد البقية خارج الحُدود بتلك العملية العسكرية التي اتخذ لها الإسم الحربي "الانفال" فكانت قومة الجنوب والشمال والحالة هذه مفاجأة تامّة غير متوقعة خلقت وضعاً سياسيّاً جديداً

وطارئاً يخلّ بالخطّ السياسيّ الذي استقرّ عليه البيت الابيض طوال خمسة عشر عاماً اوتزيد. إلاّ ان صانعي السياسة الامريكان ماكانوا مستعدين، لاهم ولا حلفاؤهم لاجراء تغييرما بالنهج الثابت ولا كانوا مستعدين للتخلي كلياً عن زبونهم القديم وقد اعتبروا الضربة التأديبيّة في الكويت كافية.

سؤال

اسمح لي بمقاطعتك. ماهي عمليّة الأنفال؟

الجواب

في اثناء الحرب العراقيّة ـ الايرانية. عاودت الحركة الوطنية الكردية نشاطها المسلّح داخل الأراضي العراقية وكان لها فيها مواضع ثابتة. كانت الحركة تتألف من قوات تابعة لحزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني وعناصر من الحزب الشيوعي العراقي. هذه القوات التي كانت تختلف بالزيادة والنقصان بحسب الظروف الزمانية والمكانية والمتغيرات السياسية ـ العسكرية، بقيت تعمل بالتنسيق مع القوات الايرانية وفي احيان كثيرة وفق خطط الجيش الايراني. ولهذه الاحزاب وربما للاحزاب الصغيرة الأخرى ـ نشاط سياسيّ سرّي الطابع في انحاء معينة من كردستان يتستّر عليه الاهلون ويساندونه ويؤمنون له الحماية من جواسيس السلطة رغم العقوبات الصارمة جداً على كلّ من يتعاون مع قوات الانصار، وعلى اقربائهم واقرباء اقربائهم وهو ما يعرفه الجميع ولاحاجة للافاضة وقد راح مئات إثر مئات ضحايا هذا التستّر والتعاون. إلاّ ان قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ الذي قضى بوقف إطلاق النار على الفريقين فاستجابا له بعد لأيٍ، خلّف الانصار الكرد أمام عدوّهم بعد انسحاب

القـوات الايرانيـة من الميـدان. كـان بامكان السلطات الايرانيـة ان تضـغط على بشمركه الاحـزاب السياسية الكردية كمـا فعلتْ مثلاً في جنوب العراق عندما سحبت فصائل مسلّحة من العراقيين المهاجرين والمهجرين الذين كانوا باشراف وقـيـادة [المجلس الاعلى للثـورة الاسـلامـيّة في العـراق] منذ إحـلال المراقـبين الدوليين، الاّ انها تركتـها لمصـيرها وبهذا انفسح المجال لنظام البـعث للقيام بعمليات عسكرية ابتدأت على اغلب ظنّي في الشـهـر الرابع من العام ١٩٨٨، وقدرت المصادر الكردية حجم القوات المهاجمة في حينه بأكثر من اعبع فرقٍ من المشاة تساندها كتائب كثيفة مه الدبابات وباسناد جويٍّ كاسح(٢). ووقعت الضربة الأولى بقوات الاتحاد الوطني والشيوعيين فشتت شملها واستسلم نصف الاولى وعادت الفلول الباقية منها الى ايران منهارة المعنويات وفي تموز (يوليو) ١٩٨٨ انثنت تلك القـوات الحكومـيـة الى مـراكـز ومـواقع قـوات الحـزب الديمقـراطي الكردستاني مستخدمة كما ذكرت بياناته ـ الغاز السّام مجدداً. فاجلتها عن كلّ المواقع التي احـتلتـهـا خـلا مـثلث الحـدود في اقـصى الشـمـال الشـرقي. وقـد اضطرت قوات الپارتي بالاخير الى تركه بعد مقاومة عنيفة جداً وبعد احتجاج مـستكرر من المراقـبين الدوليين وضـغـط السلطات الايرانيـة(٣). ان الـنـداءات والاستغاثات التي اطلقها رئيس الحزب في محاولة استنفار ضمير الرّأي العام

٢ـ قدر احد بيانات الحزب الديمقراطي الكردستاني القوات الحكومية المستخدمة في عملية الانفال بخمسة عشر لواءً من المشاة والمغاوير والقوات الخاصّة وبأسناد ثلاثين فوجاً خفيفاً للمرتزقة الكرد.

٣ـ على سبيل المثال هذا البيان (صدر في ٢٠ تموز ١٩٨٨) "ان وقف القتال بين العراق وايران أمرٌ من شأن الدولتين، ونحن نحترم الشرعية الدولية وارادة المجتمع الدولي لإنهاء الحرب العراقية الايرانية وفق قرار مجلس الأمن المرقم (٥٩٨). =

العالمي وحكومات الشرق والغرب حول عودة النظام العراقي الى استخدام الغاز السام ضدّ السكان وضدّ وحداته خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨ لم تقع في ايّ اذن صاغية سيّما بعد ان شجعّ النظامَ موقفُ مؤتمر باريس غير المشرف من جريمة حلبجة قبلها ببضعة عشر شهرا. لذلك عدل رئيس الحزب وقواته بعد ستة اسابيع من القتال عن المقاومة "الى آخر قطرةٍ من دمائهم" وانسحبوا الى ايران.

وفي خلال ١٩٨٩ـ١٩٩١ لم يكن للاحزاب السياسيّة الثورية ومقاتليها مايفعلونه. ودبّ الانحلال المعنوي وما هو شبيه باليأس في النفوس. وراح القياديون يتنصلون من مسؤولياتهم موقعياً ويختلقون الحجج للابتعاد عن مراكزهم في ايران وعاد بعضهم الى مواطن لجوئه السابق في البلاد الاوروبية مع عوائلهم ولم يعد للبقية مايفعلونه غير نرع شوارع ضاحية (كرج) في ايران وغشيان مقاهي دمشق ومشاربها ونرع شوارعها. تاركين مقرّ قيادة البارزاني في

= "ان ثورة شعبنا الكردي هي ثورة (دفاعية!) من اجل الوجود القوميّ ومن اجل الحقوق القومية المشروعة. وهي لم تكن نتيجة للحرب بل سبقت الحرب وسوف تستمر بعدها. كما ان نضالنا القومي هو متميز عن الحرب. ونؤكد بأن الأمن والاستقرار لن يستتبّ في المنطقة مالم تحل قضية الشعب الكردي على اساس الاعتراف بوجوده وحقه في الحياة. ونناشد سكرتير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعدم اهمال قضية الشعب الكردي ومنع ابادته اكثر من هذا واخذ حقوقه المشروعة والعادلة بنظر الاعتبار في اية تسوية شاملة. فالسلام والعدالة يجب ان يشملا الجميع واذا لم تؤمن حقوقنا المشروعة، فأن قرارنا هو الاستمرار في المقاومة والدفاع عن وجود شعبنا حتى آخر قطرة من دمائنا.

البارزاني- كردستان العراق.

وقد ادّعى رئيس الحزب في بيانات لاحقة ان قواته الحقت بالجيش العراقي ٧٠٠٠ اصابة بين قتيل وجريح و ...أسير، قبل انسحابهم اي قرابة ربع القوات المشتبكة معهم.

(راژان) بشتّى العلل. وراحت التكتلات الاسلامية بتشجيع ظاهر من السلطة الايرانية تنمو نمواً غير طبيعي على حساب هذه الهزيمة غير المحسوب حسابها بالأول. وكالعادة، تبودلت التهم وكثرت المؤامرات الداخلية الصغيرة. في حين لجأت قيادة الحزبين لتغطية العجز ـ وربما لابقاء صور زعاماتهم حيّة في اذهان الخارج وعند الاتباع ـ الى اطلاق التصريحات واجراء المقابلات مع الساسة الاجانب حيث ماأتيح لهم ذلك.

كان الحزبان يقضيان إجازة غير محددة بزمن، لتجئ هزيمة النظام في الكويت هبةً سماويّة لهما ولمبادئهما فاقت اقصى ماتمتد اليه الاحلام.

سؤال

اصبح الحزبان الرئيسان مصدر السلطة الفعلية الحاكمة فور الهزيمة التي الحقت بالنظام في العدوان على الكويت ـ كما هما اليوم ـ فكيف تفسّر ذلك بعدما وصفتَ. كيف توفق بين مارسمت من صورة ضعفٍ وهبوط معنويات إثر نكسات ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وبين خروجهما من الازمة بهذه القوة وخلال فترةٍ لاتزيد عن ثمانية عشر شهراً. ألا يدلّ ذلك على مقدرةٍ ذاتية غير عادية في ركوب النكسات وامتصاص آثار الهزائم والفشل؟.

الجواب

لم تعط حتى الآن صورة حقيقية لما حصل في كردستان العراقية بعد الهزيمة مباشرة. وبسؤالك هذا ارى الوقت قد حان ليعلمها الجميع، ولتعلم الآلاف التي علموا بها فكتموها وحبسوها عند الآخرين لعلةٍ ما بأنه مازال هناك من يملك بعض الجرأة ليقولها وليثبتها جزءٌ من تاريخ هذه الأمة الدامي.

اهداف الاحزاب السياسية الثورية التي تلجأ الى اعتماد النضال المسلّح، تبقى

دائماً ومهما تقلبت بها الأحوال من رفع وخفض ومهما تلاعبت بها او عليها قياداتها وزعامتها ـ مركز تجمع واستقطاب يتقلص وينبسط حيناً بعد حين تبعاً لتلك الاحوال. بل هي مدرسة بمنهج ونظام وبهيئة تدريس ـ يتخرج فيها من يتخرج ويَخرج منها من يُخرج لسلوكٍ معين فيه.

فيها طلاب نجباء طائعون مجدون وفيها اشرار جانحون. اذكياء واغبياء. وهيئة تدريس يُطلب منها الكثير. وينطبق عليها ماينطبق على الطلبة من طبائع وسلوك ومقدرة وخروج ودخول. وقد يتخرج الطالب ليغدو معلماً وقائداً. كما تسمو المراتب الحزبيّة بالعضو البسيط ليصبح زعيماً وقائداً. وفي الاحزاب الديمقراطية التي تنشأ في بلاد ديمقراطية، يتحقق الصعود في سلّم القيادة بعملية الانتقاء الطبيعي او مايشبهها عن طريق الانتخاب الحرّ وتقويم الشخصية من اعمالها وماضيها. لابفرض ارادة من الشخص الواحد ولابوسائل أخرى يتقنها اولئك الذين جعلوا هدفهم الأول والأخير الوصول الى الزعامة والقيادة باي طريق تضمن لهم ذلك. سأعود الى التفصيل في هذا عند اجابتي على سؤال لك يتعلق بالحزبين الكبيرين.

مع كلّ مايُسند الى الحزب الثوري وقيادته (لابدّ أن يحصل تجاوز على عمليّة الانتقاء الطبيعيّ، فيقفز الى مراكز القيادة من هو ليس أهلاً لها) فأن الاهداف العليا تبقى نواة nucleolus حية فاعلة ومركز تجمع واستقطاب وتوليد، مهما انتاب الحزب من نكبات ونوائب أو اعتوره من نكسات وعثرات لاسيما تلك التي كانت من صنع يده ونتيجة لخطأ في حسابات قياداته.

كان الحزبان الكبيران في كردستان ـ عندما تخلت عنهما القوات الايرانية يخوضان قتالاً يائساً لايشك في نتيجته أيّ عسكريّ ستراتيجي لاسيّما بعد

موقف الدول العام التافه مِن استخدام النظام العراقي سلاحاً فاتكاً محرماً دولياً، على الأقل تجنيباً للسكان العزّل المزيد من مصائب تلك الحرب. فزادت الهزيمة حال الاهلين سوءاً قدر مازادت في ضعف الحزبين معنوياً وعددياً. تلك كانت الحال عندما افلتت زمام الأمور من يد حكام بغداد ووجد رؤوساء الأفواج الخفيفة التي جنّدها النظام على اساس عشائري، وجدوا أنفسهم فجأة ولا سلطة مركزية تهيمن عليهم وتوجههم، فانقلبوا على ضباطهم العسكريين النظاميين وانضمّ الى الحشد الكبير الآف من الجنود الكرد الذين تركوا وحداتهم. ترك غياب السلطة المهزومة فراغاً هائلاً غوغائياً وحيرة عامة وحاجة ماسة الى سلطةٍ. فرؤساء هذه الأفواج تعودوا تلقيّ الأوامر لا إلقاءها. وفيهم كثيرون ممن اكره على حمل السلاح الى جانب الحكومة خشية من انتقام السلطة التي لاتؤمن بشئ يسمّى حياداً. بل كان منهم من يتعاون سرّاً مع الاحزاب عبر الحدود، وحركة الانتقال من خندق الى آخر افراداً او جماعات ماكانت مصدر عجب في اية مرحلةً من مراحل الثورة. بل كنت تجد للعشيرة الواحدة أو حتى للأسرة الواحدة ممثلين في هذا الخندق وذاك. تلك حالة فرضت نفسها فرضاً على الجانبين بصورة عامّة واطردت طوال الثورة لتصبح تقليداً وعرفاً.

فكان من الطبيعيّ أن تتوجه انظار هذه الآلاف المسلحة من مرتبات الافواج الخفيفة إلى السلطة التي تمثلها الاحزاب عبر الحدود، فالفوضى كانت مخيفة، والتهديد من عمل عسكريّ لبغداد يزداد ساعة بعد ساعة عند انكشاف نية الحلفاء المنتصرين في الابقاء على هيكل النظام ورئيسه. وكان هناك تردد لم يطل امده عند قيادة الحزبين. فقد روى لي واحدٌ من رؤساء هذه الأفواج انه

جرجيس فتح الله مع البارزاني ورئيس تحرير جريدة الترجمان التركية عضو المجلس الوطني التركي-١٩٧٠،
ماخوذة عن كتاب "البارزاني" للدكتور سراج بالتركية .

انطلق مع سريّة من رجاله بحثاً عن مقّر او نقطة عسكرية تعود للاتحاد الوطني الكردستاني. وبعد ايام من الطواف غير المجدي وجد في موضع ماقريب من الحدود اربعة انفار او خمسة رفعوا ايديهم الى الاعلى علامة الاستسلام، وقالوا انهم من مقاتلي الحزب. لم تكن لقوات الحزبين وجود حقيقي داخل الحدود العراقية، وهو امرٌ يعرفه الجميع.

بهذا الشكل وجدت قيادة الحزبين الفرصة الذهبيّة الفريدة لا لممارسة الإدارة والسلطة الفعلية. بل الفرصة الاكثر اهمية بكثير، واعني بها السعي لوضع الاهداف والشعارات السياسية موضع عمل وتطبيق بصيرورتهما قدوةً في تصرفاتهما وسلوكهما من جهة وبتطبيق ذلك في عملية الادارة والتنظيم الحكومي.

إلاّ ان ماحصل هو خلاف ذلك تماماً.

فما ان دخلا واعلنا عن نفسيهما سلطةً بدلاً من سلطة الحكومة المركزية المنقوضة، حتى اشتبكا في مباراةٍ حامية في اقتناص الاتباع والانصار وضمهم كلٌ الى حزبه ليزيده منعة واقتداراً ـ والمصدر هو تلك الحشود من الافواج الخفيفة المنحلة. فقد كانت قوتهما العسكريتان قليلةً نسبة الى مايربو على اربعين الف مجنّدٍ حكومي غير نظامي. واستخدمت القيادتان كلّ اسلوبٍ متصور لاجتذاب الاتباع بما في ذلك اسناد المناصب الحكومية الهامة المستحدثة بل ضمّ رؤوساء منهم الى قيادات الحزبين.

سؤال

ولكن ماالذي حصل فعلاً؟ العناصر المسلّحة تدعي انها هي التي قامت بالثورة او الانتفاضة. وانهم هم الذين دعوا الاحزاب من الخارج. بالضبط كيف حصل ذلك؟.

الجواب

لم اكن هناك لأستطيع الاجابة بشكل قاطع. إلاّ ان المتواتر الشائع هو ان الثورة اطلقها مجمع (خريات) السكنيّ الصغير مثلما اطلقت مدينة (تيمشاوارا) الرومانية شرارة الثورة التي قضت على حكم (چاوچسكو)، وكان ذلك في الاسبوع الأول من شهر مارس (آذار) ١٩٩١ ومنها انتشرت الى سائر كردستان ولم يشأ رؤساء (الفرسان) او المرتزقة فيما يظهر ان يركبوا تلك الثورة بل آثروا مسايرتها وقد سارعت القيادتان الحزبيتان في اثناء مسابقة الضمّ وتسهيلاً لها ـ الى طمأنة تلك الفصائل باعلان (عفو عام !!) وعلى غرار ماحصل بُعيد وضع اتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠. وماحصل اثر ذلك كان متوقعاً: الذين هم من سكنة منطقة (بادينان) انضموا الى البارتي عموماً واولئك الذين هم من منطقة شهرزور وصوران انضموا الى الاتحاد الوطني الكردستاني. في حين كان للحزبين أنصارهما واعضاؤهما كلٌ في حريم الآخر ومنطقة نفوذه، وسارعت خيبة الأمل في ازالة حكم الطاغية بعملية الاستقطاب الخطيرة السيئة العواقب.

سؤال

اسمح لي بمقاطعتك هنا. ماذا تقصد بخيبة الأمل في زوال حكم البعث. أكان المتصور ان يحصل انقلاب داخلي في بغداد يؤدي الى اسقاط الحكم؟ سيّما بعد قيام الجنوب وانتفاضه على السلطة؟

الجواب

الظاهر ان ذلك كان متصوراً عند القيادات الحزبيّة التي أسرفت اسرافاً لاطعم

له في الادلاء بالتصريحات والاحاديث حول مستقبل الحكم وكأن مسألة سقوط النظام هي مسألة ساعات.

بينت في كتابي [مغامرة الكويت] وبتفصيل مبتنى على وقائع وتحليل منطقي صعوبة ذلك ونبهت إلى خطورة البناء على هذا الافتراض، اعني سقوط النظام تلقائياً تحت ثقل الضربة. كان الذي بدا لي ولغيري منطقياً ومتوقعاً هو ان تواصل قوات الحلفاء زحفها السريع الذي لم يلق مقاومة حتى تدخل العاصمة قلعة النظام ومعقله الأخير، لاسيما وانها كانت على مدى ساعتين فقط منها. إلاّ ان رئيس الولايات المتحدة اقدم فجأة على خطوة غير مسبوقة في تاريخ الحروب. فأصدر بوصفه القائد العام للقوات الامريكية المسلحة أمراً بوقف اطلاق النار من جانب واحد بعد موافقة حلفائه. لااريد التفصيل والافاضة في تفنيد الحجج الواهية والتعاليل التافهة التي اعطيت تبريراً لهذا العمل ودفاعاً عن وجاهته، فقد فصلتها وبينت سخفها في كتابي [حول جرائم الحرب ومرتكبيها]. لأن هذا القرار كما اتضح في مابعد كان مصمماً ومعَداً قبل أن يُدوّي في الجَو الصاروخ الاول في حرب الكويت وقد شرع في الاعداد له عملاً بفك الحصار المحكم الذي ضربته قوات الحلفاء على افضل الوحدات العسكرية العراقية وتركها تنسحب بسلام عن طريق خط البصرة ـ[4] من اراضي الكويت. كان واضحاً بعدها أن الولايات المتحدة بالاتفاق مع حلفائها تنوي الابقاء على نظام صدّام، بعد ان هشمت بعض انيابه ومخالبه. وهي في الواقع استمرارية

---

٤ ـ بحسب تقديرات وزارة الدفاع الاميريكية. سلّم للنظام العراقي بعد الهزيمة (٢٤٩٢) دبابة من اصل (٥٥٠٠)، وسلم له (١٣٦٠) مدفعاً من اصل (٣٥٠٠) و(٢٥٦) طائرة سمتية من اصل (٥٠٠).

للسياسة التي ارسى عليها البيت الابيض كما قلتُ، كان النظام العراقي الحالي في نظرهم ركيزة اساسية لحفظ نوع من الموازنة الستراتيجية في الشرق الاوسط سيّما بعد قيام الحكم الاسلامي في ايران وتبشيره بثورة اسلاميّة عامّة تهدف الى قلب انظمة الحكم في البلاد المسلمة الناطقة بالعربيّة. وكان وجوده ثميناً جداً بمواجهة النظام السوري الذي يراه ساسة الغرب عقبة في سبيل ايّ حلّ مقترح لمشكلة الشرق الاوسط الكبيرة. وكذلك، ليس هناك افضل لتحقيق الموازنة من الابقاء على نظامين متجاورين متعاديين يدعيان بايديولوجية واحدة. وعليك ان لاتنسى أيضاً التدخل السوري في لبنان.

ماان تمت المراسيم الشكلية للتوقيع على شروط وقف اطلاق النار حتى انطلقت القوات السليمة للنظام جنوباً وشمالاً. وبدأت عملية التمشيط قبل ان يتم انسحاب آخر وحدة من قوات الحلفاء خارج الحدود العراقية. وفي كردستان اخلى الانصار كركوك وعدداً آخر من البلدات والمواقع في السهول. ولم يكن في طوق قوات الحزبين والمنضمين الجدد ابداء مقاومة فعّالة إذ تملك الخوف العام الأهالي من معاودة القوات الحكومية استخدام الغاز السام، تطاردهم ابداً ذكريات ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ عنها. ونجاح النظام العراقي في الخلاص من الادانة الدوليّة وفشل محاولة انزال العقاب به بفضل انتصار الدول العربيّة له في حينه. كان الرّأي العام في كردستان يكاد يجمع بان القوات الحكوميّة سوف تستخدم هذا السلاح. وهكذا قضى على فكرة المقاومة الفوضى العامة للرحيل الجماعي الذي شمل نصف مليون، مع اعداد كبيرة من المقاتلين المسلحين الذين سلموا اسلحتهم عند دخولهم الاراضي التركية. واغلقت ايران حدودها بوجه ارتال اللاجئين المتوجهين اليها وبدت كردستان على حدّ وصف احدهم وكأنها محطة قطار عالمية واسعة لاول لحدودها ولاآخر. انه الخوف من الغاز السام والهجرة الجماعية التي ادت الى خلق المنطقة الآمنة التي حرمت اجواؤها على الطيران العراقي. وهذا اجراء دولي غريب لاسابقة له في العرف الدولي وتاريخ الحروب.

سؤال

ينظر كثير من ساسة الشرق الاوسط الى جانب بعض المحللين والمعلقين الصحافيين الى اعتماد خطّ العرض [٣٦] وكأنه تمهيد لعملية انفصال قد تؤدي الى تجزئة العراق بخلق دولة كردية مستقلة في هذا الجزء. سيما تركيا وايران وسوريا فهي تنظر بكثير من الوجل الى قيام اجهزة ادارة هناك بغياب تام لسلطة الحكومة المركزية، وبواقع وجود اكثر من سبعة عشر مليون كردي في حدودها. وينظر بعضهم الى رسم هذا الخطّ وكأنه دفع وتشجيع لنمو حركة مقاومة موقعية من المعارضة تؤدي الى الاطاحة بالنظام القائم. الديك ماتقوله في هذا؟

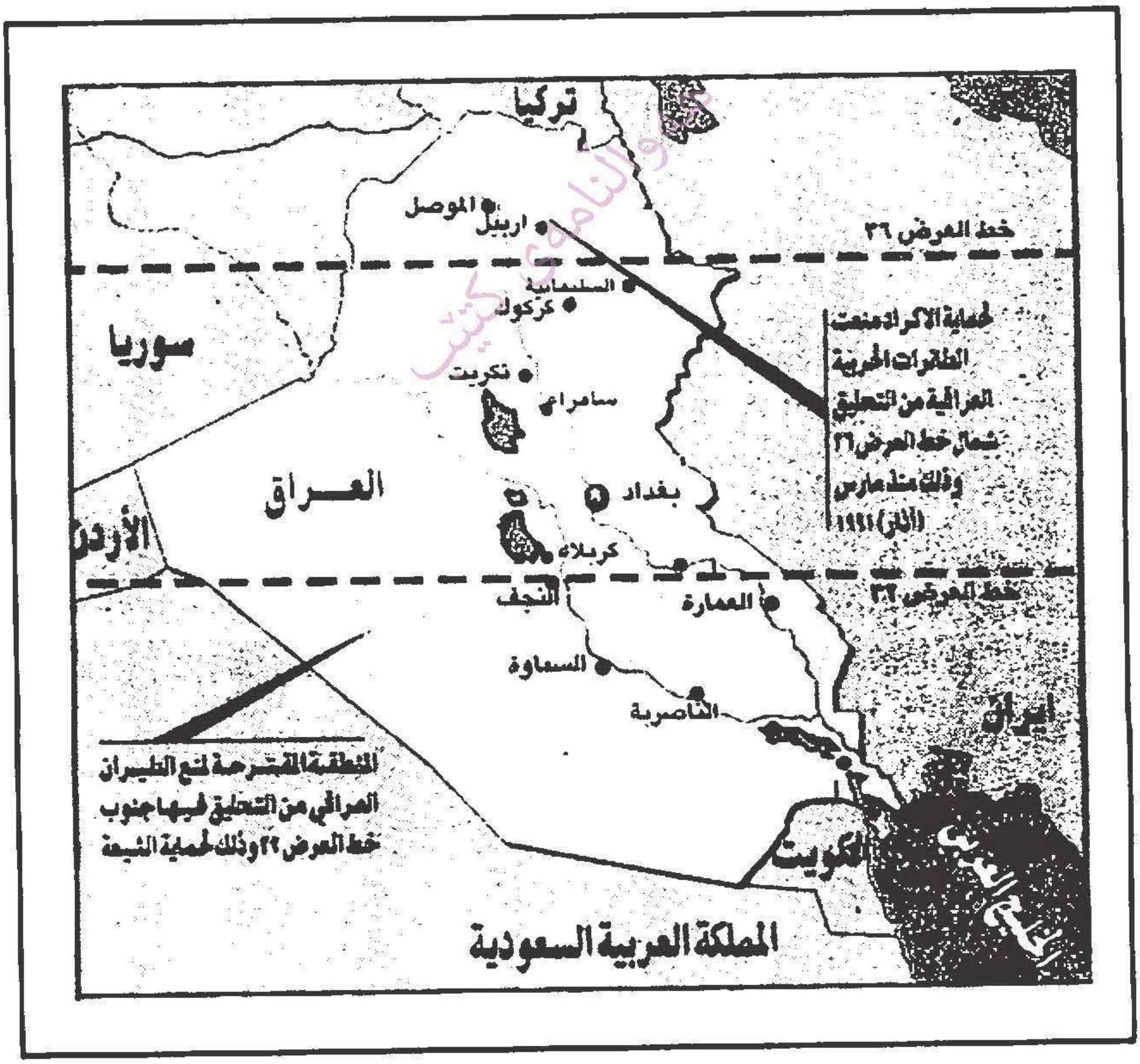

الجواب

لاهذا ولا ذاك .. المسألة ببساطة انه انذار للنظام "اياك ان تحرجنا باستخدامك الغاز السام". ان خطوط الطول والعرض كما تعلم هي خطوط وهميّة اصطلح عليها الجغرافيون لتسهيل الرجوع الى المواقع وقراءة الخرائط والتوقيت لاتجدها مرسومة إلاّ على الورق، إن نظرة واحدة الى خارطة للعراق بخطوط العرض والطول فيها ستثبت لك استحالة التقيّد عملياً بهذا الحدّ المقرر. انك ستجد معظم منطقة شهرزور التي هي جزءٌ من كردستان العراقية يقع جنوب الخط. اي انه يجب ان يكون ضمن سيطرة الحكومة المركزيّة - بما في ذلك مدينة سليمانية نفسها ومناطق بنجوين وچوارته وسيد صادق وعربت ودوكان وحلبجة ودربندي خان وكثير من المواقع الأخرى التي ألف قراءتها المتتبعون في حين انها تقع تحت سيطرة الاجهزة الكردية المحلية من المبدء حتى الآن. اما من جهة الغرب فانك تجد مناطق كردية خالصة او ذات اغلبيّة واضحة كردية، شمال الخط مازالت في يد حكام بغداد منها مناطق تلعفر وسنجار والشيخان وتل كوجك وعين زاله وزمّار، والموصل وتوابعها من القرى والقصبات. وكما كان يتعذر رسم هذا الخط على الأرض. فكذلك لم يكن بالوسع تحديده بالضبط من الجوّ.

الرسالة التي حملها قرار الحلفاء في تعيين خطيّ العرض الجنوبي والشمالي خطين يحدّان من النشاط الجوي، كانت من باب اولى علاجاً وقتياً واستدراكاً للخطأ الذي احدثه قرار وقف اطلاق النار من جانب واحد، بعد ان ووجه الحلفاء بما لم يكن في حسبانهم - اي الثورة على النظام والقمع الوحشي في معالجته لها شمالاً وجنوباً. اي لوقف سيل الهجرة الجماعية. لم يتم هذا الاجراء الاّ بعد

هياج الراي العام العالمي وقومة وسائل اعلامه. في الحقيقة ان هؤلاء اللاجئين من الجنوب ومن الشمال اصبحوا مشكلة دولية وعبئاً كبيراً، ان لم تتخذ اجراءات حاسمة في سبيل وقفه فقد يؤدي الى تغيير في التوزيع السكاني في الشرق الاوسط. كان القرار من جهة آخرى - بث اطمئنان في نفوس النازحين لتشجيعهم على العودة ولم يكن قط يرمي الى تحرك متعاطف مع الأماني السياسية الكردية. ولاتشجيعاً لهم على تجربة الحريّة في ظلّ ممارسة حكم ذاتي ناضلوا لأجله منذ ان قامت الثورة في ١٩٦١.

كانت فرصة ذهبيّة لهذا الشعب الكثير التضحيات، فلم يحسن استغلالها وتوجّت كما ترى بحرب اهلية او حزبيّة او سمها ماشئت ولم تسجلّ لها مأثرة مفيدة واحدة.

سؤال

كيف تفسّر الاحداث الداميّة الأخيرة التي فوجئ بها الاعلام العالمي. مامن شك في ان لهذا الصراع الحزبي الدموي خلفيّات واسباباً رغم سكوت الاعلام المحلي والعالمي عن ذكر مقدمات له. وتقديمه للرأي العام بما يشبه المفاجأة غير المتوقعة. هل كان بالامكان تفاديه؟ وصفوه "بقتال الأخوة" وبان سببه كان الخلاف على قطعة ارض. كم في هذا الوصف والتعليل من الصحة في نظرك.

الجواب

مأبعد هذا التعبير عن الحقيقة. لم يكن الحزبان المعتركان أخوة في ايّ يوم من الأيام - فقد بدأت المنافسة بين الزعامتين منذ ان خرج الاتحاد الوطني الى الساحة حزباً قومياً كبيراً ونزلت هذه المنافسة الى القواعد وغذيت باشكال

شتىً. حصلت بينها وقائع دموية قبل ان تتاح لهما فرصة الاشتباك مع العدو المشترك على ارض الوطن وخارج الحدود ماتزال ذكرياتها الاليمة تحز في النفوس وتدمي القلوب. لااريد التفصيل فيها فهي معروفة من الجميع. اذ تحدثت عنها ادبيات الحزبين. كانت هناك اتفاقات وهدن وقتية املها الظروف وبعضها اكره الجانبان عليها. مثلما حصل في العام ١٩٨٦. لكنها كانت دائماً حكاية الخنجر والمعطف. واشتدت المنافسة سعاراً وحدة عندما استولت على كليهما حمّى ضمّ اكبر عددٍ من الأشياع والانصار بعد انتفاضة اذار ١٩٩١. [الاتفاق النهائي بين الحزبين تم في ٨ من تشرين الثاني ١٩٨٦ بدفع واشراف ايراني].

عندما يقف خصمان على اهبة الالتحام في ميدان ظلّ ابداً ساحة نزاع حزبيّ. فان اطلاقة نارية واحدة تكفي لنشوب المعركة ولا يهم من اطلقها. وان كان لهذا الاشتباك الدموي مقدراً ولا مناص منه فقد تجد سبباً لقيامه اكثر تفاهة من النزاع على قطعة أرض. انه صراع قديم. اتخذ عبر الكفاح الكردي المسلّح اشكالاً عدة وتزيا بازياء شتى. وكثيراً ماغطي بقناع الخلاف الايديولوجي الذي ادّى الى تمزق الحزب الديمقراطي الكردستاني اثر نكسة العام ١٩٧٥، ولجوء الكتل المنشقة إلى كيل الإتهامات بعضها لبعض والى فلسفة الخطّ الذي ابتدعته لنفسها وخطّات به الآخرين ومصارعتهم به. والحقيقة ان كلّ هذا كان قناعاً يغطي السعي الى القيادة والزعامة .... إنه في الواقع صراع بدائي شبه قبلي ليس فيه مقدار حبة خردلٍ واحدة من إنكار الذات والايثار. كان المتصارعون على القيادة يتصور كلّ واحدٍ منهم بأن نجاح قضية شعبه مرتبط ارتباطاً عضوياً بزعامته وقد بقيت هذه الفكرة تستحوذ على افكار القياديين وتملي عليهم تصرفاتهم. وكانت الخسائر البشرية العظيمة التي وقعت مؤخراً نتيجة استقطاب

ذلك الصراع.

منذ ان سيطرت قيادة الحزبين على اقليم كردستان اتخذت المنافسة الجنونية على من يكون صاحب الكلمة العليا والأخيرة طوراً عملياً، تمّ احتواء ظواهره باقتسام المناصب الادارية تحت شعار ابق صراعك بعيداً عن اعين الرقباء. اعمل ماتريد عمله تحت سطح الماء واحرص على ان تبقى صفحته هادئة غير معكرّة. إلا ان المنافسة كانت واضحة في اقتناص عناصر القوات غير النظاميّة الكردية والمنافسة أيضاً على الكسب غير المشروع بين قياديّ الحزبين من خلال الاستقلال بمصادره كانت على كلّ شفة ولسان. هناك امر آخر غير المنافسة على القيادة فأصل الداء الذي أعجز الحزبين عن القيام بمحاولة تطهير داخلية وعن معالجة النزاع فيما بينهما لو صحت نيتهما عليها وبالتالي عن احتواء عناصر الفوضى والفساد، ثم الوقوع في تلك الاخطاء الدستورية عند ممارسة السلطة الفعليّة أصله، يعود في نظري الى طبيعة تكوينهما التنظيمي والايدلوجي وكثرة تعرضهما الى اهواء هواة السياسة وطلاب التقدم الحزبي فيهما.

بالمفهوم اليساري او الاشتراكي العام- وُصف الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني بانهما حزبان ديمقراطيان (برجوازيان) يؤمنان بقيام نظام تتجلى فيه الادارة الشعبية عن طريق الانتخاب الحرّ. مثلا يتحدث التعديل قبل الأخير لمنهاج الحزب الاوّل- اثر تعديلات عدة عن [ديمقراطية ثوريّة] في حين يلجأ الثاني منهما الى اتخاذ تعبير "الاشتراكية الديمقراطية" او "الديمقراطية الاشتراكية". وسواء في الأمر اكان اختيار تلك الاوصاف الغامضة مقصوداً أو صدفياً أو وليد قصورٍ فكري فانه يفصح عن انعكاس بديهيّ لمقدار الاحترام

الذي تكنه نظم الشرق الاوسط وتجمعاتها واحزابها السياسية للديمقراطية البرلمانية وبمبلغ اهتمامها بتطبيقها وممارسة الحكم بموجبها. واذا كان كلمتا "الثورية" و "الاشتراكية" اللتين الصقتا بكلمة الديمقراطية في منهاج الحزبين، مقصودة ومدروسة وهو ماارجّحه، فالغرض منها كما يبدو لي هو تمييز الحزبين لنفسهما بأنهما قريبا الشبه ايديولوجياً بالاحزاب الاشتراكية في الدول الشرقية لاسيما الاتحاد السوفياتي الذي كان حتى انهياره وانهيار الحزب قِبلة انظار الزعامة الحزبية الكرديّة، ولذلك بدا من الطبيعي ان يحاول الحزبان وغيرهما من الكتل المنشقة ان يبعدا انفسهما عن تهمة "الديمقراطية الليبرالية" *المخزية* التي يلصقها بهما "اعداء الشعب الكردي!". تأكيداً لهذا بقي الحزبان حتى هذه اللحظة يتبنيان نظامين متطابقين هما نسخة اصيلة لتنظيم اي حزب شيوعي آخر وفقاً للقواعد والمبادئ التنظيمية التي فصّلت في كتاب "ستالين" حول التنظيم ويعين المؤسسات واللجان وعلى عين الخطوط. وبمقتضى ذلك فان السلطة الفعلية والمصدر لها يكونان بيد المكتب السياسي المؤلف من عدد لايزيد عن عدد اصابع اليدين وبهيمنة السكرتير العام او الرئيس. كلّ ذلك تغطية لتلك الخدعة الكبرى التي تجدها في كلّ نظام حزب مماثل - بادعائه ان المؤتمر العام هو اعلى سلطة في الحزب. فما كان يجري عملاً هو ان المؤتمر العام يلتئم حين يدعوه المكتب السياسي ليستخدم كختم مطاط يصادق على ماأقدم عليه المكتب السياسي من عمل سابقاً او سيقدم عليه لاحقاً. لم ينج الحزب الديمقراطي الكردستاني من هذا إلاّ في جزءٍ من فترة الزعامة الفعلية لرئيسه الراحل (ملا مصطفى) الذي كان كثيراً مايستخدم المكتب السياسي نفسه كختم مطاط، ولمصلحة الشعب الكردي لحسن الحظ. لااريد الاطالة في هذا. لكني اقول ان

عنصر البقاء ظلَ حياً في الحزب بسبب اهدافه القوميّة الواضحة. لاسيما ذلك الشعار الذي رسا عليه بالاخير " الديمقراطية" مطلقةً من اي وصف يحددّها. الأان هذا المبدء ديس بالاقدام بالمفاوضات التي تمخضت ببيان الحادي عشر من اذار. فقد انفصلت الديمقراطية عن الحكم الذاتي فيه انفصالاً تاماً لسوء حظّ الشعب العراقي كله. وقد فصلت ذلك كله في كتابي لماذا تكتم الحقائق عن الشعب الكردي[٥] وكذلك في كتابي الآخر "مغامرة الكويت"[٦].

سؤال

بهذه المناسبة أريد ان اطرح عليك سؤالاً جانبياً، تمليه ضرورة السياق كما اظن. هل اطلعت على مقال السيد محسن دزئي المنشور في عدد الاوّل من نيسان ١٩٩٤ لجريدة المؤتمر. وبعنوان "قراءة ثانية لاتفاقية آذار؟!.

الجواب

أجل قرأتُه، لااريد الخوض في وصف علاقاتي الصميمة بالكاتب والاحترام المتبادل ورفاقيتنا في مجال العمل القومي ماقاله حول المطلب الديمقراطي لعموم العراق صحيح وانا من حملة هذا الرّأي. الاّ انه لم يعيّن اولئك الذين الذين وقفوا ضدّه وانما استشهد بعضوين في المكتب السياسي فحسب ولم يعين موقفهما. بهذه المناسبة ودعماً لقول الصديق ارى ان ادون قصّة المساومة والتنازل عن المطلب الديمقراطي كاملة بقدر اطلاعي ومساهمتي الطارئة.

لأدري إن كان موجوداً في واحد من الجلسات الأولى للوفد الحكومي المفاوض

---

٥ ـ صدر في لندن بطبعتين متتالتين في ١٩٧٧ و١٩٧٨.

٦ـ دار نشر آزاد ـ ستوكهولم ١٩٩١ ـ ج٢.

في ١٩٧٠ حين اثير موضوع الديمقراطية والانتخابات العامة وكيف ذكُرَ الوفد الحكومي بمنهاج البارتي ونصّه الصريح على هذا، كيف ردَ رئيس الوفد (حردان التكريتي) بصراحة وبشكل قاطع بقوله :انهم جاؤا بفضل ثورة وضعوا فيها ارواحهم باكفهّم ضماناً لنجاحها. وهم ليسوا مستعدين للنزول عن الحكم للاقطاعيين والرأسماليين والرجعيين عن طريق الانتخابات الديمقراطية" فكان في قوله هذا فصل الخطاب واقفل الموضوع.

اثير الموضوع مرّة ثانية بمناسبة وضع الصيغة النهائية لمقترحات الجانب الكردي بمعزل عن الجهة الحكومية في مقرّ قيادة الثورة وارجع ان دعوتي للمساهمة فيه كانت وليدة صدفة ولعلّها كانت بنيةٍ مقصودة. فقد وجدتني ممسكاً بالقلم ومشاركاً اصيلاً. والحضور هم اعضاء المكتب السياسي كافة. فضلاً عن ابني البارزاني ادريس ومسعود والبارزاني بالذات مع وسيط الاتحاد السوفيتي في التقريب بين وجهات النظر وهو الراحل الاستاذ عزيز شريف. واخيراً (يفجيني پريماكوف) رئيس الـKGB حالياً بصفته الظاهرية الصحفية آنذاك. ووجدت فرصتي في اثارة مستقبل الديمقراطية في العراق. وكان معظم الحديث بيني وبين الوسيط (عزيز شريف) وقصدي استنفار مبادئه التي جمعتني واياه سياسياً فترةً من الزمن. وللتاريخ اقول انه لم يبد اعتراض من الحاضرين على اقتراحي ادراج ذلك ضمن مقترحاتنا الأخيرة بوصفه هدفاً من اهداف الحزب. واضطر السيد (عزيز شريف) على مايبدو إلى قول ماتعذر علي نسيانه "لابأس من ذكر ذلك ولكني لاظن الجماعة يوافقون على عودة الحياة البرلمانية والانتخابات العامة"(٧) وقد ادرجت الاقتراح بقلمي، مع علمي بأن لانية هناك قطّ

٧ـ جمعتني والمرحوم عزيز شريف علاقة صميمة استمرت حتى الايام الأخيرة من حياته. =

في أن يكون هذا شرطاً رئيساً يتوقف بيان آذار عليه وانه لن يكون عقبةً قط في المفاوضات فقد سبق ان بدء ذلك الفريق الذي نوّه به الاستاذ (محسن)، يعتذر عن دخول هذه المبادئ الديمقراطية في منهاج الحزب بالقول بانها ماوضعت فيه إلاّ لاغراض تاكتيكية ومرحلية وان حزب البارتي هوكحزب البعث ثوري بالاصل وقوميّ لايؤمن بالديمقراطية الليبرالية الخ ...

وحصل ماحصل، فبعد ابرام اتفاق اذار وفي المؤتمر الثامن للبارتي (تموز ١٩٧٠) تمّ حذف هذه المادة من المنهاج واستبدالها بأخرى ليغدو البارتي إسماً بلا مسمى ولتبدو كلمة "الديمقراطي" في عنوانه خاليةً من اي محتوى واقعي كما ظهر ذلك جلياً عند ممارسته السلطة مع الحزب الآخر في ١٩٩١. وقد تجلّى بعدم اهتمام الحزبين بتطبيق المبادئ والمفاهيم الديمقراطية التي ادعيَاها لاعلى الصعيد الحزبيّ. ولا على الصعيد الاداري.

انقلب البارتي على "ديمقراطيته الثوريّة" بعد عودته الى كردستان ليمارس السلطة. فعدل منهاجه بشكل شبيه بدورة عكسية كاملة قياسها ٣٦٠ درجة. وظهر في المادة الثانية منه حزباً ديمقراطياً ليبراليا يؤمن بالحياة البرلمانية والتعددية الحزبيّة". إلا ان جرثومة داء الستالينية الوبيل بقيت في تنظيمه وأسلوب عمله، لتجعل من التعديل الأخير نكتة "باردة، كالتعديلات الثلاثة التي سبقته.لم يكن للديمقراطية أثر قطّ في الممارسة الحزبيّة وبقي الأمر كذلك بعد العام ١٩٩١ أيضاً. وانشغل القياديون بالتصريحات واصدار البيانات والأوامر

= رغم اختلافنا الفكري والعقائدي. فقد كنا من مؤسسي حزب الشعب السبعة ـ الذي رئسهُ في العام ١٩٤٦ [انظر عبدالرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٧ ص٣٦ ـ الطبعة الثالثة]. وقد روى لي وقتها قصة كيفية تدخله وسيطاً. ودور الاتحاد السوفياتي في احتثاث المفاوضات التي انتهت باتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠.

دون ان يهتموا بتلقين اعضائهم المبادئ والمفاهيم الجديدة التي تبناها الحزب. والاهمال مقصود كما ارى او ربما كان العمل الميداني مانعاً من التفرع لزرع المبادئ الديمقراطية عن طريق الدراسات والتعامل الفعلي بين القيادة والقواعد. الى جانب التصريحات والمقابلات (على اعلى المستويات!) في الخارج انشغلت القيادتان بملء المناصب والادارات باناس لافكرة لديهم عن الحياة الديمقراطية. ولانية لديهم في التعامل بها لوعرفوها. وقابل ذلك شوق ولهفة عامة من الاهلين لممارسة اهم تلك الحقوق تجليا في الاقبال الشديد على صناديق الاقتراع عند الاعلان عن قيام الانتخابات العامة للمجلس التشريعي الذي سموّه (بالپرلمان). تلك التجربة التي اخفقت بفضل التزوير الذي اقدم عليه الحزبيون المسؤولون عنه دون تأنيب من ضمير ولاوازع من شعورٍ خلقي وبلغ التزوير حداً لم تعد تنفع فيه التغطية التي جرت بها العادة كلما كان ذلك ممكنا، فوجد الاقرار بها افضل الخيارين، لأنها الجأت الحزبين الى استبدالها بعمليّة لم تقدم عليها اية حكومة من حكومات العهد الملكي، اذ تمّ تقسيم المقاعد بالمناصفة تقريباً. ليس لدي من عبارة في وصف هذه التجربة الديمقراطية الفذة افضل من الوصف الذي خلعه عليها رئيس البارتي في بيانه المعمم بتاريخ ١٣ من أيار ١٩٩٢.

انطلاقات الصراحة الفجائية هذه تبدو فحسب عندما لانفع يرجى من التعمية والكذب على الحقائق. فقد تعودت القيادات الحزبية الاساليب التي عرفناها عند قيادات الاحزاب التوليتارية. ولم تعد تلك الانطلاقات النادرة بذات فائدة في وقف نهج الحزب التحكمي العام وبعده عن الروح الديمقراطية.

قبل مايزيد عن عام وثمانية اشهر بوغتُ بمكالمة تلفونية من عضو بارز في المكتب السياسي للاتحاد الوطني. صديقٌ، يحمل اعلى شهادة علميّة تمنحها الجامعات،

ليعلمني بأنه ترك الحزب نهائياً واجاً الى احدى الدول الاوروبيّة احتجاجاً وخيبة أمل في النهج الدكتاتوري اللاديمقراطي التي يتبعه حزبه. وذكر لي اموراً لااود التطرق اليها.

واليك هاهنا نموذج طريف للتعامل البارتي الديمقراطي ولكيفية ترجمته للتعددية الحزبيّة (٨) الواردة في منهاج البارتي:

ورد في كتابٍ معمّم الى جميع منظمات الحزب وقياداته، رقمه (٣٢٠) وتاريخه ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣ هذه الفقرة.

"٢ـ طلب (....) إعفاءه من مسؤولياته في المكتب السياسي لحزبنا والانسحاب من الحزب فاصدر المكتب السياسي قراراً بطرده ... وهو الآن بصدد احياء تشكيل الحزب الاشتراكي الكردستاني. الاّ ان جماعته وكوادره فضلوا البقاء والعمل في البارتي".

ذلك كما ترى مقدار ايمان الحزب بالتعددية الحزبيّة. وبحرية ممارسة النشاط الحزبي: الاستقالة جريمة عقابها الطرد! ولعلك لاتدري أنّ الحزب الحاكم في بغداد يعتبر الاستقالة منه جريمة أيضاً.

كيف تغرس المبادئ الديمقراطية في تربةٍ لاتجد فوقها إلاّ اثار اقدام الطغاة

---

٨ ـ من منهاج الحزب:

المادة الثانية. فق (ب): يناضل الحزب من اجل تحقيق حكم ديمقراطي برلماني فيدرالي في العراق قائم على دستور اتحادي يضمن احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبيّة والمساواة امام القانون وحق شعب كوردستان العراق في تقرير مصيره والذي حدده برلمان كردستان في هذه المرحلة ....

المادة الثالثة فق (ا) يلتزم الحزب بالديمقراطية كهدف ومنهج ووسيلة ويعمل على تحقيقها وتعميقها كما ويلتزم بالتعددية السياسية وتداول السلطة بالاساليب الديمقراطية.

والمستبدين والمستغلين. وماذا فعل الحزبان خلال هذه السنوات لمسح تلك الآثار وغرس نبتات الديمقراطية؟ قل لي من يحرس الحرّاس؟

سؤال

ماذا عن الجهاز التشريعي والإداري الذي اقيم على انقاض الادارات المحلية السابقة. مامقدار النجاح الذي اصابه؟

الجواب

عندما بدء "الاخوة "يذبحون بعضهم بعضاً علّقت صحف عديدة خارجيّة على الأنباء بكثير من التشاؤم وبلهجة معاكسة تماماً للّهجة التي اعتادتها قبل يومين. وقد استوقفني عبارة وردت في تعليق لإحدى الجرائد العربية اليومية الكبيرة حول بعض الاثار التي نجمت عن الحرب الحزبيّة. اذ وجدت فيها عبارة استنتاجية طريفة عن" الموت غير المعلن للبرلمان في كردستان" : هذه هي العبارة بالنص. على اني استدرك. لأقول إن هذه المؤسسة كانت ميتة حال ولادتها. لأنها لم تنبثق عن الارادة الشعبية بل اولدتها العقلية التوفيقية للحزبين المسيطرين فضاً لنزاع بينهما.

وللالفاظ سِحر غريب في عالم الشرق - والالقاب في احيان كثيرة تطلب لذاتها وتنتقى لأنها تعتبر جزءً مكملا للشخصية. كثيراً ماينعت المرء بوصف لايستحقه. وكثيراً ماتوصف المؤسسات باوصاف تزيد كثيراً عن الحقيقة وبما لايتفق مع واجباتها. فيستهويها الوصف الضخم وتنسى حدودها المرسومة. وتتخطاها وهي مفتونة بسحر الوصف الذي خلع عليها.

إن لجأت جمعيّة الرفق بالحيوان - الى الدفاع عن مصير سكان طسمانيا

الاصليين، فإنها تتعدى حدودها التي رسمها عنوانها لها. وان تبنت جمعية للدفاع عن حقوق الهنود الحمر قضيةَ الفيتناميين الهاربين بالزوارق- فانها تتعدّى حدودها. رغم وجود الصلة الانسانية في العملين.

والبرلمان الكردي- هو مجلس اشتراعي اقليميٌ بحت نو سلطة دستورية محدودة مهما خلعت عليه من القاب. المسألة المحيرة ان اللقب الذي اتخذه لنفسه والذي عرف به رسمياً أيضاً. كان يجعله احياناً ينسى الحدود المرسومة له بالنشوة التي يشيعها فيه هذا اللقب. الى ايّ حَدّ بلغت هذه المؤسسة الاقليمية من الجهل بدستورية القوانين في النظم الفدرالية والكونفدرالية، بحيث سمحت لنفسها باصدار قانون مركزي يتعلق بالحريات العامة- واقصد به قانون الجمعيات والاحزاب الذي تفتق عنه عقول رجال القانون في كردستان وياما اكثرهم؟ هذا القانون هو قانون فدرالي ولايمكن ان يكون اقليمياً. لأنه يتعلق بالحريات العامة وحقوق المواطن العراقي اينما كان، افي البصرة ام في زاخو وبغضّ النظر عن دينه وقوميته. فإن اجزنا لاقليم كردستان العراقية اصدار قانون كهذا كان المقتضى ان نجيز للاقيلم العراقي الآخر اصدار قانون آخر مماثل وعندها يكون لدينا نوعان من الحريات والحقوق ونوعان من الشروط والقيود المفروضة وفق احكامها في الوطن الواحد. الاتصور ان يكون في ولاية تكساس الامريكية قانون احزاب يحدد كيفية الانتماء الى احد الحزبين، وان يكون لولاية كاليفورنيا قانون مماثل آخر او ان لايكون لها اي قانون !!

ان قراءة سريعة لهذا القانون تكفي لتفضح مخالفته للنهج الديمقراطي وللتعددية الحزبية التي لم يكتف بادراجها في منهاج الحزبين بل دأبت على تأكيدها التصريحات والاقوال العديدة للمسؤولين الكبار في تلك المنظومات.

ومن غرائب نشاط هذه المؤسسة ماقرأت عنه في احدى الصحف بأنها ترسل الوفود للاجتماع بالپرلمانات الاوروبية. كما تسعى لدى البرلمان الاوروپي للاعتراف بها!.

الجميع يعرف بأن الفضل في قيام الادارات وممارسة السلطة هناك، يعود للحماية الدوليّة. وان هذه الحماية قد تزول يوماً ما وقد يؤول الأمر بتلك السلطة الى مواجهة المستقبل وحيدة فيكون عليها ان تبرهن بانها جديرة بهذه الحماية، قادرة على مزاولة الحكم دون حماية او وصاية؟.

الزعامات والقيادات ما لثبت ان اصيبت بداء التصريحات والمقابلات التلفزيونية واللاتلفزيونية فالقت الحذر جانباً ولم تعرف في اقوالها معنى التحفظ وفضيلة الكلام المقتضب القليل. كان غيرهم يلقي بجزافٍ التصريحات للاستهلاك الخارجي امامهم فقد استخدموها أيضاً للاستهلاك الداخلي بغية الايحاء بضرورة قياداتهم وضرورتها.

في ١٩ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ قال رئيس البارتي لجريدة (الحياة) اللندنية اننا لن نسمح بان تكون كردستان صومالاً ثانية". رضينا الآن بالصومال وحمدنا الله لأنها لم تصبح رواندا ثانية!

وفي ١٧ من شباط (فبراير ١٩٩٤) قال (رئيس وزراء) كردستان لجريدة (الوفاق) اللندنية في خلال مقابلة له :"إن مايحصل في كردستان هو تجربة فريدة من نوعها في المنطقة وهي تأخذ مسارها الصحيح يوماً بعد يوم" ثم انه دعا "احزاب المعارضة العراقية للعودة الى ارض الوطن ليناضلوا من اجل اسقاط النظام (العراقي) واقامة البديل الديمقراطي" ووجه اليهم اللوم الشديد" على التصرف الفردي واصدار بيانات شهرية من قبل هذا الحزب وذاك".

فالمسألة الآن هي ان يواجه رئيس وزراء كردستان الفدرالية في العراق مهمة تأمين بقعة آمنة لقيادات المعارضة العراقية وضمان حريتها في العمل ان خطر ببالها قبول دعوته.

سؤال

أماترى ان كشف الأخطاء والعيوب والتنبيه العلني اليها يخدم حكام بغداد ويهدد مسيرة الديمقراطية في هذا الوقت.

الجواب

متى خدم العدوَ قولُ الحقيقة؟ نحن لسنا هنا في معرض مناورات سياسيّة، او خدع عسكرية يلجأ اليها فريقان محتربان ليمكن التسامح في اختلاق الاكاذيب ونشر التضاليل الدعائية بهدف خداع العدوّ المقابل. اننا هنا في سبيل اقامة بناء ديمقراطيّ في بلد لم يعرف الديمقراطية ولم يمارس شعبه اي نوع من الحرية. في كردستان حالة توجب الصراحة التامة والنقد ـ من قبل القائمين بامورها، ومن المراقبين الخارجيين. وما وجدناه هو ان كلا الفرقين كان يلجأ الى التغطية والتستر على الفضائح والجرائم ولاأقول الاخطاء والعيوب. وتلك هي أمّ العقبات التي تعترض مسيرة الديمقراطية والحكم الديمقراطي. وهي بالاحرى الخندق الفاصل بين الدكتاتورية وبين الديمقراطية.

التزمت المعارضة العراقية وكثير من المراسلين الصحفيين في الخارج بالصمت حول مايجري في كردستان اشفاقاً على الوليد الجديد وصوناً له و"لانّ ذلك يخدم النظام القائم في بغداد" فماذا كانت نتيجة هذا الصمت؟ تعددت الفضائح وتكاثرت الجرائم. وأمن اللصوص والقتلة الحساب وهم يحتمون وراء هذا الجدار

من الصمت. وسرى الداء ليصل الى القلب.

الق نظرة الى الصحف التي تصدر في كردستان. أتجد صحيفة علنية واحدة غير مملوكة لأحد الحزبين؟ أو لعضو ومؤسسة لهما؟

الحالة الفكرية التي سادت كردستان بعد خلق المنطقة العازلة تشبه تماماً الحالة التي يعيشها سائر العراقيين في ظلّ نظام البعث. ليس هناك منشور او مطبوع لاتسيطر عليه الدولة هناك. وليس هناك مطبوع او منشور تخرجه مطابع كردستان الاّ وهو تحت الرقابة الحزبية والادراية. وليس بين كلّ ماتنشره، نبأ عن جريمة خلقية او عملية سرقة كبيرة ارتكبها احد المسؤولين الاداريين او الحزبيين في حين اصبحت افاعيل بعضهم على كلّ شفة ولسان. كانوا كلهم في حصانة لايتمتع بها الائمة المعصومون ومن الطبيعي كان مقدراً ان يحصل هناك مثل ماحصل في الاتحاد السوفيتي إذ بدأت تظهر نشرات بخطّ اليد مثل نشرة (زامسدات) المعروفة هناك قبيل الانهيار. انتشر بعضها انتشاراً واسعاً داخل كردستان وفي الخارج لم تبق جهة واحدة من جهات المعارضة العراقية الاّ وقد صلها منها نسخ. وبلغ من انتشارها اني تسلّمت بالبريد ثلاث نسخ لنشرة واحدة من ثلاثة مصادر لايعلم احدها بالآخر. في هذه النشرة تفاصيل دقيقة جداً بالاسماء وبالارقام والشواهد عن سرقات عظيمة ارتكبها مسؤولون كبار في الجهاز الحزبي والاداري، كان بعضها يؤدي الى القضاء على مابقاه البعث او بناه من معالم الحضارة والثروة الوطنية في كردستان. لم تبدر ايّ بادرة من سلطات الحزبين ولامن الاجهزة القضائية بل ولامن الصحافة التي تسيطر عليها السلطة ـ للاشارة الى مااحتوته تلك النشرات من فضائح ومساءلته الى المسؤولين فيها من تهم.

كانت الصحافة في البلاد الديمقراطية سبباً في كشف جرائم وفضائح طالت اعظم الرؤوس السياسيّة في جهاز السلطات الحاكمة ـ وهذه فضيحة الووترگيت التي حطمت واحداً من اقوى رؤساء الولايات المتحدة وقذفت به الى مزبلة التاريخ. ويلاحق اليوم الرئيس الحالي المسكين بقضيّة أخرى مماثلة، ولاتتردد امرأة خاملة الشأن قط من اقامة دعوى تعويض ضدّه في المحاكم وهو رئيس اقوى واكبر دولة في العالم بزعم انه تحرّش بها جنسياً.

ويجرّ القضاء البريطاني رئيسة الحكومة البريطانية السابقة وخلفها الحالي للاستجواب حول صفقات السلاح التي سمح بتصديرها لحكام العراق خلافاً للقانون. وهي الفضيحة التي كان للصحافة الانكليزية الفضل في تعريتها وكشف تفاصيلها.

في السويد كان المسؤولون في السلطة يستبقون الصحافة في الكشف عن خفايا حياتهم مما يستوجب الطعن في نزاهتهم وصراحتهم. فبالامس وقفت وزيرة العدل السويدية تكشف لمستمعيها كيف كان والدها يعبث بها جنسياً وهي صغيرة. ردّ الفعل انها تلقت من الصحف ومن المواطنين الافا من رسائل التهنئة والتشجيع اكباراً لصراحتها.

وقبلها باكثر من اربعة أشهر كتب احد مواطنينا المثقفين اللاجئين في صحيفة سويدية نقداً مُراً ساخراً بالحكومة السويدية وبرئيسها وتهكم على رئيس الدولة نفسه، بسبب اقدامهم على شراء حرية المواطنين السويديين الذين زجّهم (صدام) في السجن. ووصف العمل بانه رشوة حقيرة وعملية ابتزاز ادعى الى الاشمئزاز منها الى التقدير. وماحصل بعد نشره مقاله هو ان راح القراء يبحثون عن رقم تلفونه في الدليل لتهنئته وتشجيعه.

هؤلاء الذين وضعت مقدرات كردستان بايديهم سرقوا منّا مثلنا العليا وسرقوا معها حياتنا التي اوقفناها في سبيل قضية تحرر بلادنا من العبودية، سرقة اخطر بكثير من اعمال النهب والابتزاز العلنى في ظلّ "التجربة الديمقراطية". حقاً انها "تجربة ديمقراطية فريدة من نوعها" كما قال [رئيس حكومة كردستان].

سؤال

من المعلوم وكما شاهدناه في التلفزيون أن كثيراً من اعمال السلب والنهب جرى في الأيام الأولى. وأن الذين تسلموا السلطة استطاعوا الى حَدّ ما السيطرة على عوامل الفوضى والتدمير في حينه وان رجال الاحزاب لم يشاركوا. هل بامكانك التعقيب على هذا وكيف تحدد المسؤولية؟

الجواب

ماحصل في كردستان العراقية إثر هزيمة النظام العسكرية، يذكّرني بما حصل في البانيا، تلك الدولة الصغيرة في المنظومة الاشتراكية. فقد صدر من مواطنيها مالم يصدر من اي من الشعوب التي انتفضت على النظام الشيوعي وازاحته، فهؤلاء الالبان لم يكتفوا بازالة مظاهر العهد المزاح ورموزه وتهاويله بل حطموا كل مااستطاعوا تحطيمه ممايذكرّهم به ومن جملة ذلك بنايات ومقرات حكومية ومدارس ومصانع بل اشعلوا النار في بعضها. بعض الاهالي قلعوا انابيب المياه ليجعلوا منها اسيجة لبيوتهم او لسقي حدائقهم ومزروعاتهم. وقلعوا اعمدة للتلفون والايصال الكهربائي ونقلوا اطارات نوافذ الدوائر الحكومية الى دورهم، بل نقضوا كثيراً من تلك البنايات ليفيدوا من أجرها. على ان معظم

ماحصل هناك كان تدميراً لغرض التدمير. عندما بدأت عملية مماثلة في كردستان، لم يجرء أحد من الحزبين على الوقوف أمام الغضب العارم. واجترا بعضهم على مجاراتها واطلقوا العيارات النارية في الهواء استبشاراً وتشجيعاً كما رأيت في الصور التلفزيونية.

في كلّ الانتفاضات التي قوضت النظم الشيوعية لم يحصل كما حصل في البانيا. اجل رفعت الانصاب والتماثيل بعضها لاكلّها في تلك الدول. هوجم هنا وهناك مقر للحزب الحاكم واقتحم وربّما حطم بعض اثاثه ولكن الأمر وقف عند هذا الحد واستفاد الحكام الجدد من البنايات والمعاهد والمقرّات.

في الايام الأولى لذهاب سلطة البعث أعمى الحقدُ على كلّ ماهو بعثي ألقلوبَ قبل العيون. وفعلت الحرية المطلقة من كلّ قيد فعل الخمر بشاربها. ومطلق الحرية كما تعلم عاقبته الفوضى. انا لااعتقد أن مواطنينا هم اكثر من الالبان عجزاً عن فهم قيمة ماحطموا او مافي في عداد مصلحتهم. كانوا في الواقع سنجاً حاقدين. وليس في الامكان تصور ماحصل الاّ بالرجوع الى مافعله نظام البعث في النفوس هناك.

عندما يعيش المرء محاطاً بجيش لجب من الجواسيس وجلادي الأمن والعملاء. وبكل مظاهر البطش التي تتفتق عنها عقلية الاستبداد، فانت تعيش في جوّ من الخوف الدائم. وعندما تأتي الحريّة من أوسع ابوابها فأنها ماتلبث ان تنقلب الى اعتداء وحقد. وقد قتل عدد كبير ممن كان يعمل في اجهزة النظام القمعيّة، إنك لاتدمر بناية حكومية او مقراً حزبياً او سجناً او مجمعاً سكنياً هو اشبه بمعتقل للذين ازال النظام قراهم من الخارطة ولاتشعل النار في سياراته وجراراته بدافع غريزي من طبيعة حيوانية، بل برغبة جامحة لمسح الماضي مسحاً كاملاً

حتى المادة التي تذكّر به. ولكأني بهم ينجزون نوعاً من عملية تطهير البلاد من الارواح الشريرة بنطاقٍ شامل، وبلهفة ذلك الذي ينتظر على بعد خطوتين أو في اول عطفة طريق، حياةً افضل بكثير من حياتهم الماضية.

توقفت عملية التدمير قبل ان تغدو ذات طابع عام واكبر الفضل يعود لاولئك الذين وجدوا بديلاً مفيدا لهذا ووسيلة لملء الجيوب واقتناص الثروة. وتشاء الصدف وحدها واقول الصدف- ان يكون هذا الفريق الذي امتاز بالاتزان ورجاحة العقل! - من بين المسؤولين المستأمنين على حراسة وصيانة الأموال العامة.

ماارتفع ضباب الهياج والحماسة. حتى انتشرت في الجوّ رائحة نتنة وراح الناس يتداولون فيما بينهم ويتهامسون بحكايات عن سياراتٍ حكومية بيعت خارج الحدود، وبلدوزرات تم قطرها الى ايران. كما راحوا يتحدثون عن جرائم هتك عرضٍ وقتول من أجل المال. وانتقل الحديث من المنزل الى الشارع والاماكن العامة واشارات الايادي باصابع لاتخطئ الى هذا المسؤول الحزبي والاداري او ذاك. الحكايات عديدة يكاد المرء لايصدقها من هولها، وعِظَمُ التهم كان ينفي عنها صفة الاختلاق. اشاعات كانت على الأقل تستأهل من تلك "التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها" - بعض اهتمام، مثلاً درجةً من التحقيق الأولي او المساطة الرفاقية الهادئة او الاستجواب على نطاق اللجان الحزبيّة؟.

اني لأعطي بعض العذر لاولئك الذين عمدوا الى الكسب غير المشروع من المسؤولين باستغلال المنصب الحزبي او الاداري- فالمجتمع الجديد اصبح مجتمعاً استهلاكياً صرفاً مهدداً بالافلاس. الرجال القادرون على العمل معظمهم من البشمركه يخطرون في الشوارع ويزدحمون في المحلات العامة

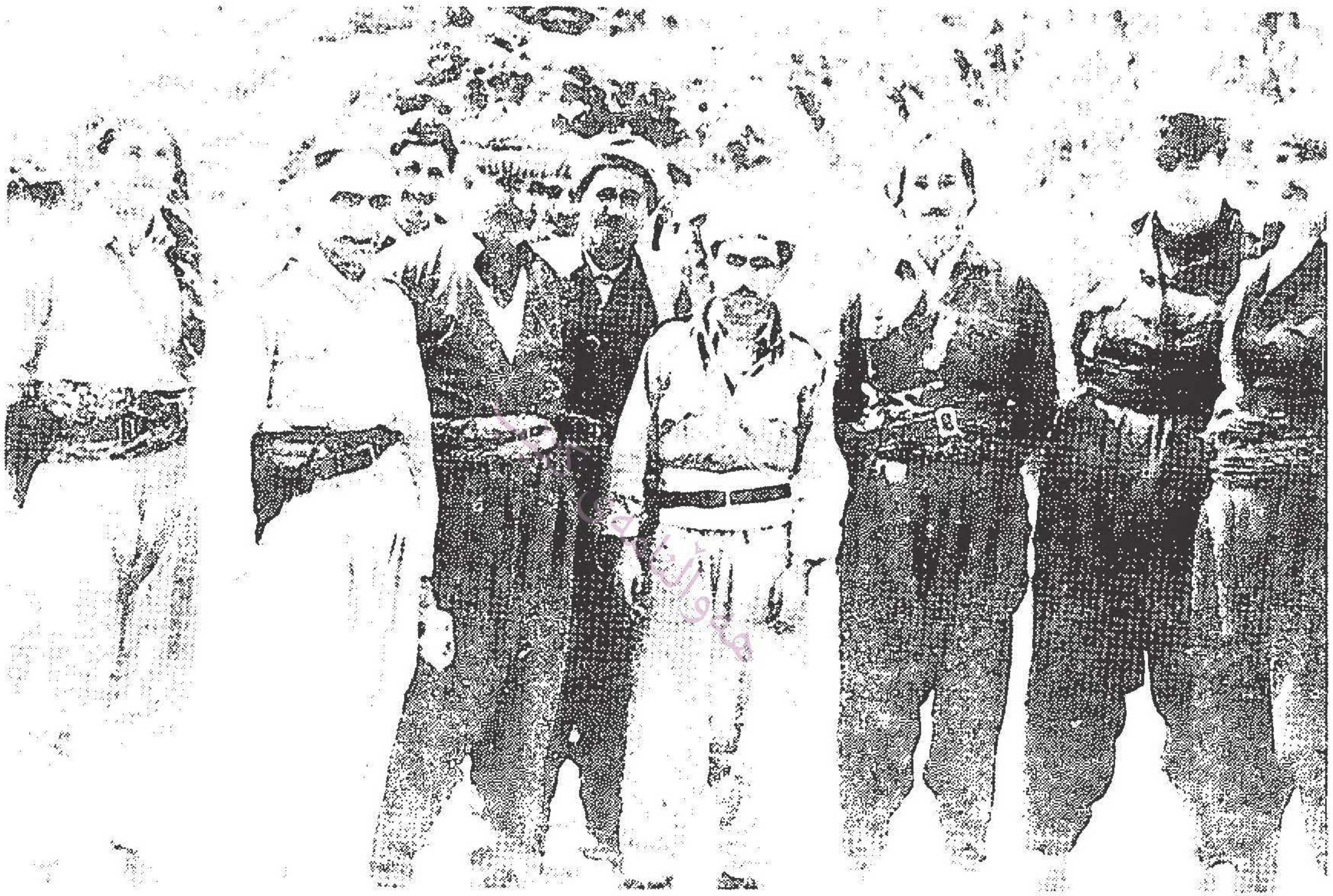

جرجيس فتح الله مع ادريس البارزاني

بكامل اسلحتهم بحجة المراقبة وضبط الأمن ولايستخدمون لاي عمل منتج، والدخل الحكومي باعتراف متولي امره يعتمد على المعونات والمنح من بعض الدول ومن تبرعات الجمعيات والمؤسسات الخيرية وليس ثم ضرائب تجبى اذ ليس هناك دخل للفرد منتظم حصيلة عملٍ او مهنة منتجة او مجهود زراعي بنطاق تجاري. الدخل المحلي الوحيد الذي يؤمن دفع مرتبات الموظفين يأتي من الكمارك وضريبة الزيارات التي يقوم بها اللاجئون الكرد في الخارج لذويهم. ولايسأل أحد من اين تسدّ الادارة والاحزاب نفقات تنقلات القياديين في العواصم الاوروبية لاجراء المقابلات الصحفية ولقاء مسؤولي الحكومات الكبار.

غداً، واوكد لك ـ سيجتمع وفدان من الحزبين المحتربين ـ كالعادة لانهاء الحرب الحزبيّة، وكن على ثقة بأنهما سيخرجان من الاجتماع بوجوه هاشة باشة، وسيرفعان الايادي مشتبكة امام المستقبلين والصحفيين لتلتقط لهما الصور التذكارية، وليعلنا نهاية الحرب وبدء "صفحة جديدة من العلاقات!". وفق جدول زمني! وشروط! يحلف الطرفان على احترامها بشرفهم وباسم القضية التحررية. ويعود كلّ الى مغناه لينام ملء جفونه نوماً خالياً من الاحلام المزعجة لاتطاردهم فيه ارواح القتلى واشباحهم. ويسهر الثاكلون ابناءهم متسائلين بحرقة ولوعة عن نوع القضية التي استرخص ابناؤهم الحياة في سبيلها. اهي قضية تستحق تلك التضحية؟

انه لأسهل عليك ان تدفن من أنْ تنسى.

في ١ تموز ١٩٩٤ نشرت جريدة معارضة هامة على اثر المذبحة الحزبيّة مقالاً رئيساً في الصحيفة الأولى. اجتذبني منه عنوانه التالي: "بارزاني وطالباني يتفقان على حَلّ كافة الاشكالات المعلقة!" "الاشكال" كلمة شائعة جداً نستخدمها

عادة لوصف سوء تفاهم بسيط. ولايخرج معناها القاموسي عن ذلك. ويشرحها المعاجم بكلمة "التباس". كقولك اشكل الأمر عليه يعني غمض، والتبس الأمر عليه فحار فيه برهة". إن اختلفتَ مع بائع الحليب على مقدار ماسلمك وما دفعت له، فهذا إشكال. وان حاولت ردّ قميص الى بائع محتجاً بعيب فيه فأبى، فهذا اشكال. افيكون ماحصل ويحصل في كردستان من قبيل الخلاف على مقدار الحليب والعيب في القميص؟!!

والمجتمع الكردي. انه مازال مجتمعاً عشائرياً. يغلب عليه عنصر الموالاة والعصبيّة القبليّة. والاحزاب لم تفعل شيئاً كثيراً في استبدال رابطة الدم هذه برابطة العقيدة، بل كانت تشجعها كما بينت لك سابقاً. وهذه الاشتباكات "بين الاخوة!". تختلف عن الوقائع والمعارك التي خاضها البشمركه مع قوات الحكومة ومرتزقتها. فهنا يُعرف مَنْ قَتل مَنْ ومن احرق بيت مَنْ. لاادري مدى النجاح في اطفاء نار النزاع. لكني أعرف جيداً أن اطفاء نار الثأر أصعب جداً.

والتاريخ؟ ماذا سيكون حكمه على اولئك الذين جعلوا أرواح الناس حطباً ووقيداً لحبّ الذات ونشدان الزعامة؟.

سؤال

نوهتَ في جوابٍ سابق- بأن بوادر الصراع بدت منذ الأيام الأولى لممارسة الحزبين السلطة واشرت بصراحة إلى مؤامرة الإغضاء والسكوت والتغطية وستر العيوب. وسأجاريك بالصراحة لأسألك :وأنت؟ ماذا كنتَ تفعل؟ كيف كان موقفك ومن المبدء؟ انك صاحب اكبر مجموعة كتبها مؤلف وكاتب عن كردستان وعن القضية الوطنيّة الكرديّة، كيف كانت ردود الفعل فيك؟ ماهي اوجه نشاطك خلال هذه الفترة؟. اعلم جيداً انك لاترتاح عندما يطلب منك الحديث عن نفسك وانك تحاول جهدك تحويل الحوار نحو جهة أخرى عندما ينجر إليك. لكنك الآن تبدو

ناقداً معدداً الأخطاء والجرائم وقد يعتبرك الآخرون شريكاً في مؤامرة السكوت.

الجواب

أهو أتهام أو استيضاح؟.

سأجيب وكأنك تقصد الأمرين معاً. اني لم ألُذ بالصمت مطلقاً ومن المبدء وقد اقدمت على ماأقدمت معتقداً بان لي حقّاً في القول وفي ابداء الرأي يزيد عن حق اي عابر سبيل اورفيق طريق او مستطرق وهنا اقول:

عندما بدء التنافس الحادّ في اقتناص المجموعات المسلّحة التي خرجت على النظام وساندت الانتفاضة الشعبية بالشكل الذي اشغلها تماماً عن احتواء أعمال التدمير والفوضى أو ربما لوقوفها عاجزةً عن احتوائه، اتيحت لي الفرصة الأولى في زيارة وداع أسعدني بها عضو المكتب السياسيّ للپارتي الذي اختير فيما بعد رئيساً لما دعوه بالپرلمان. وهو إنسان اطمئن اليه. وقد سمعت عنه فيما بعد ماادخل الغبطة الى نفسي - بانه من القلائل الذين لم تمتدّ ايديهم الى مال السحت ولم يشاركوا مباشرة في الجرائم. وان كان ذلك لايعفيه من المسؤولية الجماعيّة في السكوت والتستّر كامثاله القليلين.

سألني إن كنتُ ارغب في ان احمّله رسالة لرئيس الحزب وهو يعلم عن العلاقة التي تربطني به. فاجبت وقد سمعني الذين كانوا حضوراً احذّرْ من تكرار الأخطاء التي ادّت إلى انهيار الثورة الداخلي في ١٩٧٥ قبل أن تقتلها اتفاقية الجزائر وقلت كلاماً كثيراً حول بناء الحزب ولزوم تجديده بعناصر نظيفة. اخيراً وهو مايذكره وماذكره جيداً - إني قلت شيئاً حول الموقف الذي سأتخذه، وهو موقف يمليه عليّ ضميري ونصف قرنٍ من حياتي اوقفته على العمل الفكري والسياسيّ للقضية الكرديّة. وانه لن تحول علاقاتي الشخصية بالزعامات

الحزبيّة المتسلطة دون إتخاذي موقفاً مستقلاً قد لايقع موقع رضى منها إن لم تتدارك الشرّ قبل استفحاله وها قد ذرّ قرنه. وراحت الجماهير تتهامس به.

ثم كتبت رسالتين شخصيتين لذلك الذي كنت اعقد عليه آمالاً كبيرة، ولم أتلق عنهما جواباً. وادركت بعدها ان هذا الاسلوب في محاولة التقويم إمّا فات أوانه، وإمّا ان المسؤولين عنهُ اصبحوا أعلى بكثير من ان يكترثوا بمن كانوا قبل وصولهم الى السلطة يخطبون ودّه ويعتزون بعلاقتهم به.

الوسيلة الوحيدة لوقف الانحلال والفساد هو فضحه ومساطة فاعليه وفضحه يتمّ بنقله من نطاق حديث المجالس والمنازل إلى العلن، الى الكتابة والنقد الموضوعي خارج كردستان وبعيداً عن الرقابة والإحتكار اللذين فرضا على المجتمع هناك، والجأ المثقفين من ابنائنا الى إصدار النشرات السرّية. وفيها من عناصر الإتهام مايعجز القلم عن وصفه. وفي النشرات السرّية ولا اكتمك- مجال كبير للمبالغة والاختلاق، وأحيانا تختلط الحقائق بالخيال.

ولذلك انتهزت اول فرصة عنّت لي فنشرتُ في العدد المؤرخ ٢٨ من تشرين الأول ١٩٩٢ مقالاً في جريدة العراق الحرّ" المعارضة بعنوان "حول إعلان الفدرالية في كردستان العراق". نبهتُ فيه الى الخطأ الدستوري في اعلان نظام حكم معين لسائر العراق من جانب واحد وانه كان الاخلق ان يعلن ذلك هدفاً وشعاراً وحقاً مشروعاً للشعب الكردي في العراق يسعى اليه ويبشرّ بمشروعيته في اوساط المعارضة العراقيّة، بدل أن يقصد منه المناورة السياسيّة وهي مناورة اسئ توقيتها هي الأخرى. كان المقال واضحاً كتب بعبارات بسيطة لايمكن تأويلها او تحريفها. إلاّان اولئك الذين كانوا يحرصون على ان يكونوا مع الجانب الاقوى او المنتصر. والتاريخ البشري يزخر بهم- (كُنّا نقول عن

المتحمسين للنازية وقت الحرب العامة الثانية بأنهم هتلريون اكثر من هتلر).
انبروا للردّ على المقال على اساس فهمهم له باني انكر على الشعب الكردي حقه في نظام حكم فدرالي - وقد استشارتني رئاسة تحرير الجريدة في نشر الردود وكان بوسعي انذاك أن احجبها وامنع نشرها، لكني اصررت على نشرها كاملة دون حذف وإن كان في بعضها تعريضٌ بشخصي وتنويه مقصود بهويتي الدينية. لا اريد أن تذهب بي الظنون إلى ان جهات حزبيّة في كردستان كانت مسؤولة أو كانت بتحريض منها فهناك كثير من الناس ينبرون المهمة كهذه ليثبتوا مدى اخلاصهم وليحسنوا في عين المنتصر. لم تمض مدة وجيزة حتى تبين لحكام كردستان خطأهم التاكتيكي والدستوري. واذا بمؤتمر البارتي الحادي عشر ينزل الى رأيي ليتخذ الفدرالية في منهاجه المعدّل هدفاً ولتتحدث عنه ادبياته وادبيات الحزب الآخر بوصفه شعاراً!!

واثرت غضب البارتي لمقال أقل شأناً واهمية بكثير، عند نشري بحثاً في مجلة موسمية محدودة الانتشار تطبع مئات قليلة من نسخ - حول اهمال الحزب الديمقراطي الكردستاني معالجة المستقبل العراقي لاكثر من نصف مليون كرديّ فيليّ مشردّ ولاجئ ومهجّر. مبينا ان الوقت قد حان لاصلاح الخطأ وايلاء قضيتهم وقضية غيرهم من الكرد والاشوريين اهتماماً باعادة جنسيتهم العراقية اليهم وقد انكرها النظام وحرمهم منها.

فاذا بجريدة الحزب (خه بات) تخصص لهجائي والتعريض بشخصي ومن دون التطرق الى اصل الموضوع بعبارة دفاع واحدة - سبعة وتسعين سطراً كبيراً يتصدره عنوان طوله عشرون سنتمتراً. تخفّى صاحبه تحت اسم مستعار! إلى هذا الحدّ يبلغ الخوف من عواقب الكذب والفرية والى هذا الحدّ يبلغه العداء

للحقيقة في جريدة ماكانت قطّ تخشى غضب الدكتاتورية عندما كنتُ واحداً من اركان تحريرها قبل ٣٦ عاماً.

ذكر لي أحد القادمين من زيارة له لكردستان. مبلغ دهشة الاوساط المتنورة الكرديّة واستنكارها لما كتب ومبلغ حيرتهم لأنهم لايعرفون السبب وقال انهم يتساطون عن المقال الذي كتبته اذ لم يطلع عليه احدٌ. قال لي انهم في كردستان يرون في هذا دليلاً على خطر كلمتك ومدى تأثيرها ووقعها في النفوس. فقلت: كلا والف كلا بل يجب ان يتخذوها دليلاً على التحكم الفكري ومحاربة واحد من الحقوق التي تمنحها الاجواء الديمقراطية للفرد - وهي حرية القول. قلتُ كلمتي وانا بعيد عن مركز تلك التجربة التي نعتوها "بالتجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها". بعيدٌ بمسافة تزيد عن ستة آلاف كيلومتر - فإلى اي مدى تريد ذراع القمع الفكري ان تمتد؟ انا ما سكتّ ولاكنت شريكاً في مؤامرة الصمت والتستّر. لالأني كنت عازفاً عن التقرب بايّ شكل من ممارسي السلطة في كردستان. ولا لأني كنت اشعر في اي وقت بالحاجة الى جرعة من الشهرة والصيت عن طريق اطلاب المركز السياسي او المنصب. وكمالا ارى لي والشئ بالشئ يذكر - حقاً في ان اتوجه بلومٍ او تأنيب لاولئك الاصدقاء والاخوان الذين اخلصوا للقضية التحررية وافنوا جانباً كبيراً من حياتهم في خدمتها - فلانوا بالصمت ازاء مايحصل في كردستان بدافع اشفاقٍ على التضحيات التي قدموها. ولا ادين اولئك الذين تحولوا فجأة من معسكر الاعداء الى معسكر المنتصر فارادوا ان يثبتوا للمعسكر الجديد مدى اخلاصهم الجديد ويقوموا عريونا لبراءتهم من النظام الذي كانوا يخدمونه قبلاً فجعلوا من كلّ عيب فضيلة واجتراءوا على كلّ ناقدٍ ومبصّر بهُجُر القول. هؤلاء الآخرون

يدفعون ثمن البراءة من اثم الماضي وهم موجودون في كلّ حركة نبيلة المقاصد سامية الاهداف، وهم يتبعون التقليد الذي الفناه منذ قيام ثورتنا في ١٩٦١ ـ فلا جناح عليهم. لكنني اقول لأولئك الاصدقاء والرفاق الاعزاء الذين عتبوا عليّ في حينه مااعتبروه قسوة في نقدي: اليس من الافضل استخدام الشدة في التصدي للبوادر قبل نزول القارعة وثم التنديد بها في الاواخر؟

من عرفني ميّز في طبعاً غلب التفاؤل فيه على التشاؤم، وارتفعت كفّ الأمل على كفّ القنوط. ولكل شئ نهاية وقد يقتضي زمن لتنكأ جراح الحرب الحزبية في كردستان العراق. إن الشعب الكردي لايختلف عن الشعوب الأخرى في قابليته على امتصاص الخطوب والنوائب، وفي غضون قرننا هذا الذي كاد يشرف على نهايته مااستطعت ان احصي لشعبٍ آخر من التضحيات والبذل قدر مااحصيته له. كان دائماً مستعداً للبذل عندما يطلب ذلك منه زعمائه وكان زعمائه دائماً يطلبون منه مزيداً من التضحيات دون ان يقابلوها حتى بأقلّ من المكافأة ـ أي حسن السيرة ونظافة النفس وهو ماقصروا عنه.

ملحق اول

نصّ البرقية التي وجهها السيد مسعود البارزاني الى اعضاء حزبه بعد انتخابات المجلس الاشتراعي الاقليمي (البرلمان).

من: مسعود البارزاني:-

الى: جميع الفروع واللجان والكوادر في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

من موقع المسؤولية اشكر جهودكم المبذولة في سبيل رفع راية حزبنا المناضل. كما تعرفون ان نتائج البرلمان هي ٥١٪ لحزبنا و٤٩٪ للاتحاد الوطني الكردستاني. وقد ظهرت هذه النتيجة مع الاسف الشديد نتيجة التزوير والخروقات في وقت الانتخاب بحيث فقدت اهميتها الجوهرية واصبحت بدون قيمة إلاّ في نقطة واحدة وهي انها تمتّ بسلام وبدون اية مشكلة وقد ساد الشعب الكردي جوّ ديمقراطي خلالها كان مبعث فخر واعتزاز لنا جميعاً.

ان فكرة الإنتخابات تعود لنا. وكنا ننوي من خلالها وضع الأسس للديمقراطية. الاّ ان الخروقات وعمليّات التزوير باتت واضحة للجميع ولذلك قررّنا ان لانعترف بنتائج الانتخابات لان الغدر والتزوير اضاعا كلّ شئ. وخشيةً من تشويه سمعة الشعب الكردي وعدم اضاعة هذه الفرصة التاريخية التي اعطت طابعاً ايجابياً للعالم كله، توصلنا الى هذا: إن الغينا النتائج فسنكون مسؤولين امام التاريخ عن هذا الخطأ الكبير وعن ضياع فرصة كبيرة للشعب الكردي. فكان علينا أن نواجه خيارين:

إما المجازفة بمصير الشعب الكردي وتاريخه بالغاء نتائج الانتخابات واماّ البحث عن مخرج لهذه الفضيحة.

ولذلك قررنا بالاتفاق مع الاتحاد الوطني ان نجد حلاً وهو اعلان نتائج

الانتخابات. بالرغم من فوز حزبنا فيها، فانا شخصياً لااعترف بها واعتبرها (كلمة غير واضحة). فالعملية هي اتفاق وليست نتائج انتخابية. ولااريد ان تتصوروها فوزاً لكنها تضحية في سبيل هذا الشعب. واني بصفتي، لست مستعداً لقيادة الحركة الكردية في العراق إن لم تجر الانتخابات بحرية وبديمقراطية وبشكل نظيف.

الاتفاق بيننا وبين الاتحاد الوطني هو كالاتي :(١) تجرى الانتخابات العامة في وقت لاحق. (٢) يختار القائد بالاتفاق(؟) (٣) مناصفة اعضاء البرلمان.(٤) رئيس البرلمان يكون من البارتي ونائبه من الاتحاد الوطني. (٥) رئيس المجلس التنفيذي يكون من الاتحاد الوطني ونائبه من الديمقراطي الكردستاني. (٦) تشارك الاحزاب الاخرى في الجهاز التنفيذي.

واكرر مرّة أخرى بان هذا الاتفاق لايعني قبولاً بنتائج الانتخابات لان جميع الاطراف كانت لديهم شكوى على الخروقات والتزوير الكبير الذي حصل. لم يكن بوسعنا القول بوجوب إلغاء (نتائج) الانتخابات بسبب سمعتنا في الخارج وصداها السلبي على الشعب الكردي ورغبته في المحافظة على سمعته الخارجية. وسوف نعدّ لايّ انتخابات مقبلة جميع المستلزمات الضرورية الكفيلة بمنع التزوير. ان موقف الاحزاب الحليفة (!) الأخرى كان على مستوى المسؤولية التاريخية فقد فسحوا المجال لتشكيل هذا البرلمان لمدة ٤ اشهر، لحين اجراء انتخابات جديدة. ونحن نقدر عالياً النتائج كما ظهرت وهي ٥١٪ للبارتي و ٤٩٪ للاتحاد الوطني. ثم اجراء اتفاق ثنائي بين الطرفين على تشكيل برلمان مشترك بخمسين مقعداً لكلّ من الحزبين المتنافسين. الاّ ان الحاكم (المشرف) لم يعلنها بشكل جيد لذلك استوجب التوضيح. ونحن ندعوكم الى إبقاء معنوياتكم عالية وعدم التصور باي شكل من الاشكال بان حقوقنا قد سُلبت او اننا خسرنا. بل هي أيضاً تضحية اخرى من اجل الشعب الكردي. وعليكم ان تهيئوا انفسكم من الآن للاستفادة من الاخطاء السابقة في الانتخابات القادمة حمايةً لراية حزبنا ولاسم البارزاني الخالد. علينا المحافظة على الروح الاخوية في هذه المرحلة بيننا وبين الاخوة في الاتحاد الوطني وجميع الاخوة في الجبهة الكردستانية والتزامنا

معهم يزداد الآن اكثر من اي وقتٍ مضى. كل عمل يجب ان يهدف الى تقوية صفوف الشعب الكردي هذه هي ثمرة دماء شهدائنا الابرار.
وهذا هو الايضاح للبشمركة والكوادر واصدقاء البارتي والشعب الكردي العزيز.

مسعود البارزاني

٢٣ ايار ١٩٩٢

هەواڵنامەی کێبڕ

ملحق ثان

[مقتبسات منتزعة من نشرة سريّة بخط اليد صدرت في كردستان الفدرالية بعنوان :[سرّي جداً: تقرير من كردستان الفدرالي] مصدّر بهذه العبارة:

"هذا التقرير موجه بشكل سّري وخاص الى الشخصيات والمنظمات الكردية التي يهمها امر كردستان ومصير الشعب الكردي ... عسى ان يحث ويحرك الضمائر من اجل توحيد الجهود ووضع حَدّ للسماسرة وناهبي ثروات كردستان".

تتألف هذه النشرة من ٣٥ صحيفة بالقطع المتوسط مكتوبة بخطّ اليد الدقيق وتسجل عبر صفحاتها حوادث لايمكن قطّ ان تكون خفية عن قيادة الحزبين لهولها ولفظاعتها. ولأنها تذكر بالاسماء المتهمين والجناة وقد كاد كلهم يكونون من الاعضاء البارزين والقياديين في الحزبين وبعضهم من تسنّم ارفع المناصب في الاجهزة السياسية والادراية.

وهذا مقتبس منها ومن فصل عنوانه "نهب مشروع سدّ بخمه في محافظة اربيل".

المشروع هو انشاء سدّ ارواني مع انشاء مدينة سياحية تتألف من الف (١٠٠٠) دار سياحي تقريباً. رسى المشروع على المقاول التركي (طارق تاشا) ويسكن حالياً في شارع (مجيد كور) بمنطقة شيشلي مجيد كور في استنبول بتركيا. وقد اسس شركة لاقامة المشروع برأسمال قدره (٢٠٠٠) مليون دينار عراقي وقت ان كان الدينار يعادل دولارين امريكيين.

عندما قامت انتفاضة آذار كان يوجد في موقع الانشاء، (١) معامل للاسبست (٢) معامل للحصى والرمل (٣) معامل للقير (٤) عدد هائل من الكريدات والرافعات والضاغطات والبلدوزرات والشوفلات ومولدات كهربائية ضخمة (٥) عدد هائل من المركبات المختلفة الاحجام والاصناف ـ سيارات صالون، قلابات، بيكاپات، لاندروفرات تقدر بـ (٣٢٠) مركبة. (٦) عدد هائل من الاجهزة الكهربائية المنزلية (تلفزيونات، ڤيديوات، ثلاجات، مجمدات) الى جانب اثاث منزلية لايمكن احصائها (٧) مائة وخمسة وعشرون الف طنّ من الحديد الصّب (٨) عشرون الف طن سمنت تقريباً.

كلّ ذلك كان موجوداً موقعياً عند حصول الانتفاضة وكانت الشركة قد هيأته ونقلته الى موقع العمل في منطقة سپيلك ـ خليفان. كان قد تمّ تخصيص حماية من قبل حكومة بغداد تتألف من فوج عسكري بأمرة العقيد (محمد خضر السورچي) وهو شقيق لكل من (....) و (....). وعندما حصلت الانتفاضة هاجم (....) على رأس عشيرته الفوج العسكري واستولوا على اسلحتهم واسروا الجنود ثمّ سرّحوهم وقاموا بحسب ادعائهم بحماية المشروع. وبعد ايام قلائل عاد الى ارض كردستان من ايران اعداد من البشمركه من جميع احزاب واطراف الجبهة الكردستانية ومسؤولي هذه الاحزاب وعند عودة مسؤولي احزاب الجبهة الكردستانية تمّ تخصيص حماية أخرى للمشروع باشراف كلّ من (....) واخيه (...) و (....) فاصبح في حماية المشروع فريقان فريق مكوّن من ابناء (...) وفريق من المذكورين اعلاه والمكلفين من قبل الجبهة الكردستانية بالاضافة الى اشخاص اخرى من مختلف الاحزاب. وعندها تنافس الفرقاء في النهب والسرقة وقاموا اوّلَ ماقاموا بسرقة السيارات وتهريبها الى ايران وبيعها هناك ومن ثمّ بقية الآليات والمكائن ومواد البناء المختلفة.

بعد فشل الانتفاضة ولجوء المواطنين من جميع مناطق كردستان الى الحدود التركية والايرانية، بقي في المشروع جزء كبير جداً من الآليات والمكائن والمواد ولكن عند اعلان الحزام الأمني للمنطقة من قبل مجلس الأمن وخروج الجيش العراقي من المنطقة عاد المسؤولون وابناء (...) الى المشروع والشروع بمرحلة جديدة من النهب والسرقة.

ولكي يسبغوا على سرقاتهم الصبغة الشرعية اعلنت الجبهة الكردستانية عن

مزايدة علنية لبيع ممتلكات المشروع فارسيت المزايدة على (.. السورچي) [احد حماة المشروع] وباتفاق تحريري مع قيادتي الحزبين الرئيسين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني) ودفع المبلغ من قبله الى وكلاء الحزبين وهم كلّ من (....البارزاني) قريب رئيس الحزب و(...) عضو اللجنة المركزية للپارتي. ولممثل حزب الاتحاد الوطني المدعو (....) وهو قريب رئيس الاتحاد الوطني.

بعد هذا أخذ عدد كبير من قيادات الجبهة الكردستانية يتردون على (... السورچي) ويطلبون منه مبالغ كبيرة بالقوة وذلك في قرية (كيلكين) التي يسكنها (... السورچي)، ومن هؤلاء (....) و(....) و(....) و(....) و(....) و(....) و(الشيخ....) و(....) وقد حصلوا فعلاً على مبالغ ضخمة من (... السورچي). واشيع بعدها ان الحكومة التركية بناء على دعوى رفعها المليونير (طارق تاشا) مقاول المشروع قد اصدر امراً بالقبض على (... السورچي) ولكن ظهر ان ذلك لاصحة له. وعندما سافر (.... السورچي) الى تركيا التقى بالمقاول (طارق تاشا) وسلّمه وصولات ووثائق تثبت بأنه اشترى المشروع من قيادة الجبهة الكردستانية فاجاب المقاول: ان لم يحصل على حقّه فانه سوف يفضح قيادة الجبهة الكردستانية عن طريق مختلف الوسائل الاعلاميّة.

وفي الآونة الأخيرة تمّ بيع معمل الحصو والرمل من قبل (.... السورچي) الى شخص يدعى (....) وهو من تجار النهب في منطقة رانيه. وبعد أن علم (....) عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني وقياديّ أخر من الحزب الديمقراطي الكردستاني بذلك، منعوا (....) من تهريب المعمل الى ايران إلاّ بشرط ان يكونوا شركاء في ثمن المعمل بحصصٍ متساوية فوافق (....) على ذلك. وعندها تمّ استئجار ثلاثين شاحنة لنقل المعمل الى ايران. الاّ ان اهالي منطقة خليفان اعترضوا طريق الشاحنات ولم يقبلوا بنقل المعمل الى ايران. والآن ومنذ حوالي الشهرين المعمل موجود في خليفان محمّل داخل السيارات، و(....) وشريكاه بانتظار موافقة او اتفاق مع قيادة الجبهة الكردستانية لتهريب المعمل الى ايران.

***** *****

وسجلت النشرة (٢٨) تهمة جنائية لعضو المكتب السياسي لواحدٍ من الحزبين الحاكمين ـ تكاد تغطي باب الجنايات في اي قانون عقوبات وفي ايّ جهاز حكم مهما كان لونه. تختلف بين القتل وهتك العرض والسرقة وتهريب الاموال الى الخارج. الى جانب تهمٍ عزتها لعدد كبير من القياديين والمسؤولين الكبار خلافاً لمن كان لهم دورهم في نهب مشروع سدّ بخمة.

حرصتُ كلّ الحرص على سمعة من ورد ذكره في هذا المقتبس وفي هذه النشرة وقد اخترت الاقتباس منها بين عددٍ آخر من النشرات السريّة التي تنحو مثل هذا المنحى. وستبقى هذه الجرائم في مأمن من الفضح ويسترسل فاعلوها في ارتكاب امثالها. وستبقى مجرد شائعات. اذ لا أمل هناك في اقدام اي حزب من الجبهة على عملية تطهير مهما بلغ ضيقها. ولا ان تستخدم الحوادث التي وردت في تلك النشرات بمثابة بلاغات او إخبار تدعو الى التحرك القضائي او الانضباط الحزبي.

هدى كتبر

جرجيس فتح الله مع السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني مصور خارجي.

فهرست الاعلام

[لايدخل فيه من جاء اسمه في الجداول]

حرف أ

ابراهيم پاشا بابان: ١٥٦.

ابراهيم پاشا محمد علي: ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٣.

ابراهيم الداود: ٢٣

احمد پاشا بابان: ١٦٣، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١.

احمد حسن البكر: ١٥، ١١٢.

احمد بك صاحبقران: ١٨٢.

ادورد بسين: ١٧٥.

الفريد دي ڤيني: ٧٤.

انطون چيكوف: ٦٣.

انطوني نورس كروڤز: ١٥٩.

اندريه جيد: ٩٩.

حرف ب، پ

بابا سليمان: ١٥٦

بارزاني (مسعود): ٢٣٩، ٢٤٦

بدرخان (الأمير): ١٢٣، ٢٠٢.

پرسي كوكسي (سير) ١٤٠.

پريماكوف (يفجيني): ٢٢٦.

بكر صدقي: ٣٩، ٤٠، ٤١.

بلفور (لورد): ١٤٠.

بهاءالدين نوري (العميد) ١٥٠، ١٥٢.

حرف ت

تاتشر (مركريت): ٩٧، ٩٨.

التفتازاني (مسعود بن عمر): ٢٩، ٥١.

تيلر (روبرت): ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥.

تيم سينزبوري: ٩٧، ١٠٥.

حرف ج، چ

چارچسكو: ٨٩، ٢١٦.

جعفر العسكري: ٣٣

جلال الطالباني: ٢٣، ١٢٠، ٢٣٩.

الجواهري (محمد مهدي) ٦٣.

جورج برناردشو: ٢٨.

چيزني: ١٦١.

جيمس كوكيرن: ٧٧.

جيمس بيللي مريزر ١٦٣.

حرف ح

حافظ الشيخ: ٥، ٨، ١٣، ٢٨، ٢٩، ٤٦، ٥١.

حسين (الملك): ٩٦.

حرف خ

حسين حزني موكرياني: ١٤٨.

خالد پاشا بابان: ١٧١.

خالد النقشبندي (الشيخ): ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤.

حرف د

داود ابراهيم: ٥٧.

داود پاشا (الوالي): ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١.

هەوالنامەی کتێب

داميل ميتران: ٨.

حرف ذ

نو النون الحاج ايوب: ٦٣.

حرف ر

راولنسن (سرهنري): ١٦١، ١٦٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢.
رضا الطالباني: ١٦٨، ١٧٠.
روبرت كيربورتر: ١٥٧.
روس (دكتور): ١٨٨.
ريج (كلوديوس جمس): ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠.
ريچارد سكوت: ٩٦، ٩٨.

حرف س

ساطع الحصري: ٧٤.
سامي شوكت: ٦٣.
ستافورد كاننگ: ١٩٧.
ستيفن ايگرتن: ٩٨.
سعاد هادي العمري: ١٥٣.
سعد صالح جبر: ٨.
سعيد پاشا (الوالي): ١٧٩.
سلطان عبدالله: ١٨٣.
سليم پاشا بابان: ١٥٣.
سليم پاشا بابان (الثالث): ١٧٣، ١٧٤.
سليمان پاشا بابان (الثاني): ١٥٩، ١٦٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢.
سليمان پاشا الصغير (الوالي): ١٧٣، ١٧٨.
سليمان پاشا الكبير (الوالي): ١٥٦.

هەولێر کتێب

حرف ش

شاكر العلي: ١٤، ١٥.
شيل (المقدم): ١٦٠، ١٦١، ١٩٩.

حرف ص

صالح جبر: ٤٢، ٤٤.
صالح اليوسفي: ١٤.
صدام حسين: ١٣.
صفوك (الشيخ): ١٧٤، ١٩١.
صلاح الدين (السلطان): ١٦٨، ١٧٠.
صلاح عمر العلي: ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٣.

حرف ع

عبدالباقي صاحبقران: ١٨٢.
عبدالحق فاضل: ١٥٢.
عبدالرحمن خضر: ٣٩، ٤٠.
عبدالرزاق الحسني: ٣٨، ٢٢٧.
عبدالغفور البدري: ٦٣.
عبدالكريم قاسم: ٦٥، ٦٦، ٨٠، ٨١، ٨٨، ١٠٤.
عبدالله پاشا (الوالي): ١٨٠.
عبدالله پاشا بابان: ١٨٩، ١٩٧، ٢٠٢.
عبدالله حوراني: ٥٧.
عبدالقادر الگيلاني: ١٨٣.
عبدالرحمن پاشا بابان: ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩.
عبيدالله نهري (نيري): ١٦٦.
عثمان بك بابان: ١٨١، ١٨٩.
عزيز أغا: ١٩١

عزيز بك بابان: ٢٠٢.
عزيز شريف: ١٤، ٢٢٦.
علي محمود پاشا بابان: ١٩٣.
علي رضا پاشا (الوالي): ١٧٣، ١٧٤، ١٩١، ١٩٢.
عمر بن الخطاب (الخليفة): ١١٩.

حرف ف

فاضل الجمالي (الدكتور): ٦٣.
فرانك ماكون: ٩٧.
فرهاد عبدالقادر ٤.
فهد بن عبدالعزيز (الملك) : ١٣.
فيديلس: ١٥٢، ١٥٣.
فيصل الاوّل: ٢٣، ١١٢، ١٣٠.
فيلكس جونز: ١٦٣.

حرف ق

قابوس (السلطان): ١٣.
قاسم العمري: ١٧٣، ١٧٤.

حرف ك گ

كارستن نيبور: ١٥٣.
كارك ماركس: ٧٩.
كامران بدرخان: ١٢٣.
كاوس قفطان: ١٤٩.
كرنن (لورد): ١٣٩، ١٤١.
كليزبروك (العقيد) ٩٧.
الكيلاني (رشيد عالي): ٣٩، ٨٢، ١٢٣.

حرف ل

ليتشمان (جيرالد): ١٣٧، ١٤٠.

حرف م

ماري ريج: ١٧٠، ١٧٧، ١٨٤.

محتشمي (حجة الاسلام) ٦٠.

محمد أمين بابان: ٢٠٢.

محمد أمين زكي: ١٤٩، ١٧٩.

محمد پاشا اينجه بيرقدار: ١٧٥.

محمد پاشا كور: ١٢٣، ١٧٤.

محمد باقر الحكيم: ٢٣.

محمد جميل روژبياني: ١٤٩.

محمد رسول هاوار: ١٤٤.

محمد الصدر: ٤٦.

محمد (آغا) عبدالرحمن: ١٨٢.

محمد علي عوني: ١٤٩.

محمد علي الكبير: ١٧١-١٧٦، ١٨٥، ١٩٢، ٢٠١.

محمود آغا مصرف: ١٨٢.

محمود پاشا بابان: ١٥١، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٩.

محمود البرزنجي (الشيخ): ٧٥.

مزاحم الپاچه چي: ٦٣.

معروف النودهي (الشيخ): ١٨٢، ١٨٤.

مونتاگو: ١٣٥-١٤٠.

ميتران: ٨.

ميجر (جون): ٩٧.

مينيان (الكابتن) ١٥٩.

هەوالنامەی کتێب

حرف ن

ناظم گزار: ١٥.
نجيب پاشا (الوالي): ١٩٤، ١٩٧.
نعيم بدري: ٦٦.
نوري الحاج ثابت (حبزبوز) ٦٢.
نوري السعيد: ٤٣.

حرف هـ

هاملتون: ١٤٩
هتلر: ٢٤٣.
هرتزل (سرارثر): ١٤٠.
هنري لايارد (سر): ١٧٥.
هوارث: ١٨٨.

حرف و

واليس بودج: ١٩٦.
واسن (ارنولد): ١٣٧-١٤١.
وليم پت: ١٦٤.
وليم هيود: ١٥٦، ١٥٧.
ونستون (اچ. ف): ١٤١.
ونستن تشرشل: ١١٤.
وود: ١٩١.

حرف ي

يحيى پاشا الجليلي (الوالي): ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٩١، ١٩٢.